





ولم يره ابا قول مع سلامة البصار ثم وقوتها وارفع احوالهم عنهم بل قد كلفهم كلف  
 قولهم وعنه هذا كلف ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا رايتهم الهدل  
 فهو ما اذا رايتهم فافطروا وليس بالاراد ولا بالتظن وكل من يرويه والروية ليس ان يقوم  
 عشرة فتنظروا فيقولوا هذا هو فينظر لسعة فلا يروونه اذا راه واحد راه عشرة  
 والى اذا كان على فام شعبان الثمين واخا رذهب المشهور جيت وبالحلة الوجه عدم  
 امدول عن ظاهر الاخبار الكثيرة المتقدمة بالشبهة انتهى وانما من قوله هذا بعدنا ويلي الاخبار  
 الدالة على ما ذهب اليه المشهور بحملها على صورة كلف النظر معها وبمحمد بن ابي رخصين على صورة  
 لا كلف النظر بقول العدلين كما اذا ادعوا الوضوء ولم يره ابا قول ويلي هذا انما ويلي  
 الاعدول عن ظاهر الاخبار الكثيرة المتقدمة بالشبهة فقولنا الاخير الذي هو بنا  
 حكمه على ما ذهب اليه المشهور من ان ويلي فرجع الاخبار ثم نقول انما لا تعتبر الشهادة  
 العدلين من جهة نظر الشارع على اعتبار ذلك من جهة افادتها النظر كما هو صريح بنفسي في  
 حيث قد وليس المتوهم في شهادة العدلين باعتبار افادتها النظر انما لب خبرهم في الحكم  
 فيما كلفه النظر انما لب ولبه لا كلف النظر اي احد من القرائن اذا كان ما وبالنظر  
 اي احد من شهادة العدلين او اخر من شهادة العدلين باعتبار نفس الشارع انما من شهادة  
 العدلين في الهدل وغيره بقول باعتبار مطلق لا باعتبار انها كلفه النظر حتى اذا لم كلف  
 النظر من شهادة ردت شهادة ردتها قوله بل قد كلف العلم بخلاف قولهم اقول اذا حصل العلم  
 بخلاف قول العدلين فلا يثبت ان البصر الى العلم واجب لانه لا ينفك فوق العلم ولكن يلزم مع  
 خلاف المفروض لان المفروض عدالة المخبر عن طريق الهدل واذا حصل العلم بمذاهبها فقد  
 فوجاهة العدالة وهذا خلف بل هذا الكلام مشترك بين اثنين وثمين فاذا فرض حصول  
 العلم بخلاف قول اثنين في اقسام بل لاثنين بل اتفاق اذا عرفت هذا فاعلم ان الطريق  
 العلم عند الجمع بين الاخبار لتبعية المطلق بالمعنى كما هو متعارف بين الصحاب بان يحد الاخبار

شماره

۴۶۵

فهرست



المطلقة لشهادة العدلين على ما اذا كان في السماء علة في غير شهادتهما مطلقا سواء كانا  
 داخلين في حيزه او خارجا واذا لم يكن في السماء علة من الغيم والقمام وامثالهما فلا يقبل  
 حجة الشهادتين سواء كانا داخلين او خارجين كما هو موثر صحيح في ابراهيم بن  
 عثمان الخزاز ولا تقتر برواية جيب الجاهل وان افترجوا الصدوق لعدم الدلائل  
 بصحة الجاهل الرواية بالنسبة اليه وعمل الشيخ والصدوق عليها لا يوجب كونها صحيحة لانها  
 كثيرا ما يعلل على موثقات فيعمل ان يكون الرواية موثقة كما يجهلون صحة فمع هذا لا يصح  
 لا يصح لقبه الصحيح الكثرة مستغفلة وتجدد في الرواية عده عبد الله بن بكير بن اعين  
 في موثق قد صرح للرواية وافطر للرواية وليس روية البطلان ان يحل الرجل والرجلان بقوله  
 راينا انما الرواية ان يقول القائل رايت فيقول القوم صدق وما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم  
 في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قد اذرا فيهم البطلان فيقولوا انما رواه كورة عن قريب  
 واجمع العلامة للشيخ ما رواه الشيخ عن محمد بن قيس في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام  
 قد ثبت امر المؤمنين عليه السلام اذ اراهم البطلان فافطر واوشهد عليه عدل من المسلمين  
 وان لم يروا البطلان الا من وسطهما لا اذ افطره فانم الصيام الى الليل وان غم عليكم  
 فعدوا ثلثين ليلة ثم افطروا وبان الاحتياط للعبادة بقصر قبول قول الواحد ولان  
 شهادة الواحد في غير الرجحان لكونه من رمضان وموجوبته كونه من شعبان ولا يجوز عقلا  
 العمل بالمرجوح فيتعين العمل بالراجح اذ لا فروع عن النقص عملا وبطلان واجاب عن اخبر  
 في المنتهى بان غير ذلك على كل النزاع اذ البحث في الرواية للادول وفيه نظر اذ لا فرق بين الاول  
 وثالثه لان الصوم كسببها في اطلاقها على الفطرية لهما واما في الفارقين بين  
 وجوبه وافطره بان يقول بوجوبه بشهادة العدلين وبافطره بشهادة عدل واحد وانه  
 عنه في التذكرة بان لفظ العمل يصح اطلاقه على الواحد فزاد لانه مصدر يصدر عن العمل  
 والكثرة لقول رجل عدل ورجلان عدلان ورجل عدل وكذا في مختلف حيث قد قيل

والا ف

كما يصدق على الواحد يصدق على الكثير كلف عليه من اللغة انه وجوبه في التذكرة من حيث  
 عموم فليد بانه مصدر واحد يصدق على القليل والكثير غير واضح لعدم ثبوت الكثرة في  
 المصادر مطلقا اما لفظ العمل بخصوصه فمع كصحة به اللفظ واللفظ اية في مختلف  
 في موسى بانه اسم الجمع ولذا عمل مع العمل في مختلف واذا في مختلف  
 بصنف الرواية لان فطرهما محمد بن قيس وهو مشترك بين جماعة منهم الواحد رور  
 عن ابي جعفر عليه السلام وهو صنف فليد بانه واجاب عنه حجة الذخيرة بان الظاهر كون  
 الراوي هو الجاهل الثقة بقريته روية يوسف بن عقيل عنه واما اب عن التذكرة بان  
 الاصل معارض للاحتياط وعرفنا اننا لم نسمع الرجلان قد عملنا ونمنع افادة خبر الواحد  
 من الرجلان لان مشاركة الغير في الاصل مع عدم الرواية ونسبها الى غيره فليد  
 ظن التنبه على الراوي ولكن طريق اخر في جواب عن احتياج التذكرة هو ان يرد  
 اخبر معارض للاخبار الكثرة المشهورة بين الصحابة فيجب طرعه لقوله عليه السلام  
 بين الصحابة وانما كذا في التذكرة او كذا في رواية اخرى في الرواية المشهورة  
 كما مر في لفظ العمل في حجة الاخرين بانه اجتهاد في مقابل النص والنص انما يكتفي به  
 في حجة التذكرة بالاحتياط واجاب حجة الذخيرة بالاضطرار في اصل الخبر فينبغي  
 فتلحق الحكم به حيث قد ان هذه الرواية اورد الشيخ في الاستبصار بوجوب احداهما كلفه  
 المصنف والثاني بكذا اذ اراهم البطلان فافطروا او كذا عليه بينه عدل من المسلمين  
 ورواه في المنتهى بوجوب احداهما بكذا وصورة الثاني اذ اراهم البطلان فافطروا  
 او شهد عليه عدل من المسلمين وفي هذا الاضطراب في لفظ العمل به في الخبر فليد  
 في منها فروع في التذكرة في غير هذه في الاول صرح العلامة وغيره بانه لا يفرق بين ثبوت  
 البطلان بان يرد في الصوم والفظ حكم اياكم فلوراه اثنان ولم يشهد احد اياكم وجب في  
 سمع شهادتهما وعرف عدلتهما الصوم والفظ وهو كذا في قول القائل في صحة مفورين  
 حازم فان شهد عندك هذان منضيان بانها راياه فافطره وفي صحة العمل وقوله رايت

٢  
 وانما علة في التذكرة في مختلف

في التذكرة في مختلف



ان كان الشهر تسعة وعشرين يوما افترض ذلك اليوم قبل ذلك لان لي شهد لك بينة عدول فان  
شهدوا انهم رآوا الهلال قبل ذلك ففرض ذلك اليوم اقوالا رابت قولهم في الذي في لفظنا  
انما هو شرط في ثبوت الهلال كما انهم يثبتون انهم قد رآوا اختلافات ههنا في وصف الهلال  
بالاستقامة والاختلاف بطلت شبهة ههنا ولا كذلك لو اختلف في زمان الرواية مع انما اللبنة ولو  
شهد احداهما بروية شين الاثنين وشهد الاخر بروية رمضان الاربعاء استدل بقول  
للافتقار في المعز وعدمه لان كلاهما في لفظ الاخر في شبهة واحدة ولم يثبت احدهما اقوالا في بطلان  
شبهة العدم لكن عند اختلافهما في وصف الهلال في الاطلاق فينبغي ان يرفع لهما ادعاء كل واحد منهما  
القطع عن خلافه فيقول الاخر في الوصف لا يجوز ان يقول في شبهة قطعا اما لو لم يرفع ادعاء القطع  
بل ادعى الواحد منهما القطع على الاستقامة والآخر يقول بالاختلاف شبهة فلا بد من قبول شبهة ههنا  
لعدم تعارض القولين لجواز الجمع قول الثاني الى قول الاول وكذا لو كانا مختلفين في جهة عرفة  
الشبهة على كليهما مع اخر افتقارهما بالشبهة وقطعها بروية لان رتبتهما لا يلتفت الى وصف  
الهلال لان الفرض من الاستدلال هو الروية ومن حصلت لا يلتفت الى ان كان في وصف الهلال  
لعدم تحقق الفرض بوصفه واذ كان هناك رتبة شهادته وختلاف اللسان منهم في الوصف  
للاثنين الاخرين فيقول احد الان منهم بالاستقامة وعدلان اخوان بالاختلاف فحكم  
في قبول الشهادة وعدم قبولها على التخصيص الذي هو في العدمين ولا عبرة باختلافهما في زمان  
الروية مع انما اللبنة كما افاد السيد طائفة اما لو اختلفت فروية المسلمين بان شهد احداهما  
بروية هلال شعبان الاثنين وشهد الاخر بروية هلال رمضان الاربعاء فلا فرق بين قبول  
شهادتهما لتقدم كل واحد منهما على هلال والآخر لغيره من اجراء الترتيب كما مر في شبهة  
منها ان المعجزة في شهادة العدمين للهلال اتفاقهما في روية هلال واحد كما في صحيحة  
منصور بن حاتم فان شهد عندك ههنا بانهما رآياه فاقضه وفي صحيفه  
اخر ان قلت له لم يرفع روية الهلال فقد كان شهر رمضان فلفظه من فرائض الله الى ان  
قد لا يجوز فروية الهلال اذ لم يرفع في السماء على اقد من شبهة ههنا وشواهد كثيرة

وان لم يثبت من ههنا  
شواهد لا يجاب

والله اعلم

وبالكعبة كما ورد لفظ الهلال في الاخبار المتضمنة للشهادة من غير اضافة الى شهر فالمراد  
بهلال رمضان والاتفاق في المعز لا يلزم قطعا سيما في كل اتفاق ليس بحجة شرعية فيقف  
اذا كان في كل كلام من روى عن خلافة وانت تعلم ان بيننا في هذه المسئلة بين المعجزة  
والجمع بين المتفرقات كما هو في رتبة السنة الفقهية ومع هذا الحكم بثبوت اتواجب  
باعتبار هذه التباين لا يخلو من حجة بل هو اقرب الى الفاس فكذلك الثالث لا يخلو  
قول ان ههنا اليوم الصوم او الفطر بل يجب على من ادعى التخصيص في اختلافه في الاقوال  
في مسئلة فيجوز استناد ذلك الى سبب لا يوافق من ادعى مع نفسه لم يعلت الموافقة  
اجزاء الاطلاق كما في الجمع والتمثيل اقوال ههنا جرد ومثاله ما مر في الثاني  
من اعتبار شبهة العدمين اذا اختلفت في الهلالين والاتفاق في المعز وعدم اعتبارها  
وهي حجة عند من يوافق الرابع يثبت الهلال بالشهادة على الشهادة  
قد لا يوجب قطع في التذكرة واستدلاله على ما شهد عليه بصلاته البرادة واختصاصه ورد  
القبول بالاموال وبكفوق الاديين وقيل نعم وبه جزم ان روى غير لفظ خلاف افتقار  
باليوم وانما ما يصلح للتخصيص والثبات الى ان الشهادة حتى لا يلزم الاداء فيجوز الشهادة  
عليه كير الحقوق ولا بد من قبول استناد ههنا الى الشيع في هذه العلوم وجب القول  
قطعا اقوال لفظ القول الاول اقرب للاصل والتخصيص اليوم بما يبيد من الاخبار من  
اعتبار شهادة الاصل بل يفيض الاخبار ظاهر في كونه عليه من صحيفه منصور بن حاتم  
فان شهد عندك ههنا بانهما رآياه فاقضه وفي صحيحة الهك فان شهدوا  
انهم رآوا الهلال قبل ذلك فاقض في ذلك اليوم وكذا صحيحة زهير الشامي وارجاء  
حكم الاخبار الواردة في حقوق الناس في ههنا نظرا الى ان الشهادة حتى لا يلزم الاداء  
فيجوز الشهادة عليه كير الحقوق قبائل للقول به مع انه في لفظ ههنا الاخبار صحيحة  
وتبدل على يجوز الشيع في الشهادة العدمين ما روى في صحيح عجم ثم يرفع الحكم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام

عند الشهادة







الدالة عليه كقول الصادق عليه السلام في حديثه منصرفا ان شهيد عندك شهران مرضيان بانها  
 رايه فانقضه وترى صحته ثم انهم فيهم عام تسعة وعشرين يوما ان كانت ليلة  
 عادلة على اهل مصر اربعين يوما اثنين على روية قصر بونا على سلم قصر اهل مصر  
 الشهادة على اهل مصر وهو مائة ثمانية وثلاثون اجمع على ابدال فلا يقض بعض اهل  
 اللابيل ثم قد فرغوا من كلامه ولوقا لو ان الهلال امتد عدة مختلفا ووضعا في  
 ان يرى الهلال في بعضها من بعض لكونه لكونه في كل واحد من الامور منها قدر رية  
 وهو الرابع وللأعداء رية عند السما وانهم اجواب عن الاول بانها لا تكون يوم  
 يوم من شهر رمضان بالنسبة اليها لعدم طلوع الهلال على مطلع بلادها فلا يجب على الصوم  
 انما يجب على الذين يمكنهم الروية فيها ونسب الروية لا تكفيها وجوب الصوم كما لا يكفي دخول  
 وقت الصلوة في بعض البلاد وجوب الصلوة على اهل تلك البلاد بل اعتبر في وجوبه عندهم  
 دخول وقتها في بلادهم ونسب اهل اجواب عن الثانية والثالثة بانه في غير الرويات  
 منصرفا الى ما يبادر منها وهو اعتبار الروية في البلاد المتفرقة لانه كثير الوقوع فلا التفات  
 الى امرت ذلك هو دأب الناس في كل ما هو اضع لان نظره الى عموم الانتفاع ومع هذا  
 عموم الاجابة مخصص بالدليل وهو ان السبب الاصل لوجوب الصوم هو الروية لانها  
 تقيد الصوم فان لم تحصل فتقوم مقامها الشهادة فنقول هذه الشهادة اما الشهادة  
 على الروية التي كانت ممكنة بالنسبة اليها او على الروية التي لم تكن ممكنة لان حال كونها  
 في بلادنا ولا ريب في وجوب الصوم بالاولى واما الثانية فلا يجب لانها شهادة  
 على الروية التي كانت ممكنة بالنسبة اليها المتكيفة بالاطاق لانه كلف بالروية  
 مع عدم امكان الروية والتكليف السبيل على عدم كلف السبب فلا تنفع  
 الشهادة على وجوب السبب الذي ليس سببا بالنسبة اليها كما لا تنفع الشهادة على  
 دخول وقت الصلوة للمريض والقول بتسليم العمرة من الارض دون الروية

بدخل وقت الصوم

في جميع البلدان عار عن التحقيق غير ملتفت اليه للقطع على كروية الارض وكروية السموات  
 منها كيف وقد صرح بان امور منها هو الرابع ولا يمكن لتسليم ربع الكرة صغيرة كانت  
 او كبيرة ولا يصح ان يثبت ان بعض الانهار رايته في الامصار بجزر الى انوار بعضها  
 الى المشرق وبعضها الى الجنوب وبعضها الى الشمال فلو كان ربع الكرة من الارض  
 مستطال لم يقع الاختلاف في جوبانها على هذا النحو وهذا واضح على ان الله  
 وغيره التنبية بانهم الاول انه لا يثبت شهادة ان الله مطلقا سواء كانت منفردة او  
 منقضية الى الرابع وانظر انه منفق عليه في كل ذلك انكم اجمع منصوص في عدة  
 روايات منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن الصادق عليه السلام ان عليا عليه السلام قال لا اجز  
 في روية الهلال الا شهادة رجلين عدلين وما رواه ابنه بابويه في مسند اخيه امر المؤمنين  
 عليه السلام في الحديث انه في روية الهلال الا شهادة رجلين عدلين انه في روية الهلال  
 عليه السلام ما رواه الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم قال لا يجوز شهادة اربعة في الهلال ولا ياكل  
 يحصل الشك في وجوب العلم باخباره من وادع بعض المتأخرين عليه القطع وقد روي بسبب  
 الشهادة وهو حق الثانية انه لا يثبت بالبدول فيلزم وجوب الشهادة في غير الروية  
 بالشمس وعدم ثبوتها به شرعا قول مشهور بين الاصحاب لان الشك في اقله قد عرف  
 من علمنا اعمد بالبدول والاصح ما عليه مشهور اكثر الاصحاب لان الروايات قد روت  
 على ان الاعتبار في ثبوت شهر رمضان اما الروية او مضر تليين يوما من شعبان ولان اكثر الحكماء  
 اتفقوا على بناء قواعدهم على ثبوتها عن الظن والتخمين في امر الهلال كما يدل عليه صحيح البخاري  
 وغيره وسئل في هذا ان اهل الفقهاء لا يثبتون اول الشهر بمجرد جواز الروية بل بمنزلة  
 ما فرغوا من روية في ذواتهم على ما يثبتهم من حركات الكواكب وغيرها ولا يترفع بان  
 قد لا يكون روية في ذلك انما على الحكم على روية الهلال لا على ما في الرواية  
 وهو استدلال حسن اجمع المتنبون وشاكرهم لبعضهم بقوله تعالى وبالنجم هم يهتدون

في جميع البلدان عار عن التحقيق غير ملتفت اليه للقطع على كروية الارض وكروية السموات منها كيف وقد صرح بان امور منها هو الرابع ولا يمكن لتسليم ربع الكرة صغيرة كانت او كبيرة ولا يصح ان يثبت ان بعض الانهار رايته في الامصار بجزر الى انوار بعضها الى المشرق وبعضها الى الجنوب وبعضها الى الشمال فلو كان ربع الكرة من الارض مستطال لم يقع الاختلاف في جوبانها على هذا النحو وهذا واضح على ان الله وغيره التنبية بانهم الاول انه لا يثبت شهادة ان الله مطلقا سواء كانت منفردة او منقضية الى الرابع وانظر انه منفق عليه في كل ذلك انكم اجمع منصوص في عدة روايات منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن الصادق عليه السلام ان عليا عليه السلام قال لا اجز في روية الهلال الا شهادة رجلين عدلين وما رواه ابنه بابويه في مسند اخيه امر المؤمنين عليه السلام في الحديث انه في روية الهلال الا شهادة رجلين عدلين انه في روية الهلال عليه السلام ما رواه الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم قال لا يجوز شهادة اربعة في الهلال ولا ياكل يحصل الشك في وجوب العلم باخباره من وادع بعض المتأخرين عليه القطع وقد روي بسبب الشهادة وهو حق الثانية انه لا يثبت بالبدول فيلزم وجوب الشهادة في غير الروية بالشمس وعدم ثبوتها به شرعا قول مشهور بين الاصحاب لان الشك في اقله قد عرف من علمنا اعمد بالبدول والاصح ما عليه مشهور اكثر الاصحاب لان الروايات قد روت على ان الاعتبار في ثبوت شهر رمضان اما الروية او مضر تليين يوما من شعبان ولان اكثر الحكماء اتفقوا على بناء قواعدهم على ثبوتها عن الظن والتخمين في امر الهلال كما يدل عليه صحيح البخاري وغيره وسئل في هذا ان اهل الفقهاء لا يثبتون اول الشهر بمجرد جواز الروية بل بمنزلة ما فرغوا من روية في ذواتهم على ما يثبتهم من حركات الكواكب وغيرها ولا يترفع بان قد لا يكون روية في ذلك انما على الحكم على روية الهلال لا على ما في الرواية وهو استدلال حسن اجمع المتنبون وشاكرهم لبعضهم بقوله تعالى وبالنجم هم يهتدون







ان رمضان لا يقصر به او يطول الا في سنة من الدلول والبطون في غرس عنه فربما من ان كان  
 وهذا الخبر لا يصح الحديث من وجوه اشد ان هذا الحديث لا يوجد في مشرق الا في الدول المصنفة وانما هو  
 موجود في الشواذ من الاخبار ومثلها ان كتابه في ليلة من شهر ربيع الاول عشرين من شهر رمضان  
 مشهور وكان هذا الحديث صحيحا عنه لثبوت كتابه الى ان قرأ منها انه لو سلم عن جميع  
 ما ذكرناه لكان خبرا واحدا لا لوجوب علمه وعلمه واجبا للاصل لا يجوز للاعتراض بها على ظاهر  
 القول والاعتماد المتواترة وتوفي الكمال ثم روى عن غير طريق هذا ليلة عن عتيق عن ابيه  
 عن ابي عبد الله عليه السلام بطريق كثيرة ما حصل ان شهر رمضان يكون ثلثين وسبعا لا يكون  
 الا ثمانية اوردته بوجه عديدة واشبع الكلام في هذا المرام فذكر به ما سمعته من هذا الكلام  
 فمن رام تفصيل هذا الخبر فليرجع الى كتابه المذكور الرابع انه لا يثبت في ليلة من الدلول بعد الشفق  
 عن قول مشهور وقيل الصدوق في المصنف وراى ان الهلال اذا غاب قبل الشفق فهو لليلة وان  
 غاب بعد الشفق فهو ليلتين وان راى فيه ظل الراس فهو ثلث ليلاتي وفيه خمس النخلة  
 ويظهر منها في هذا القول وهو معتبر وخبره معتبر في المصنف فذكر ان هذا الخبر لا يصح  
 ذلك في المصنف في حقه في شهر ربيع الاول بالاصد والاطلاق والاعتماد وغيره  
 وسبب انما اوردته هذه الحجة عن قريب ووجهه في قول الصدوق ما رواه الصدوق في حقه  
 فيمنع لا يفيده الفقه عن هذا الخبر عن ابي عبد الله عليه السلام وهو مجهول عن ابي عبد الله عليه السلام قد اوردنا  
 غاب الهلال قبل الشفق فهو لليلة واذا غاب بعد الشفق فهو ليلتين في شهر ربيع الاول والرواية  
 الاولى وثبتت الرواية المذكورة ضعيفة كما ان الرواية في قول لا يفيده من صحته جهالة  
 الرواية الرواية هذا خبر عيسى عنه وهو من جملة الجمع المصنفة على ما يصح منه صرح به  
 الكلبي وغيره ورواه الكليني عن حماد بن عيسى في الحسن والشيخ عنه في صحيحه عن ابي عبد الله عليه السلام  
 وما رواه الصدوق عن محمد بن مرام عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام في قول لا يفيده من صحته جهالة  
 فهو ليلتين واذا رايت ظل الراس في ليلة من الدلول ورواه الكليني في صحيحه والشيخ  
 ايضا في صحيحه ورواه في ثلث ورواه في ثلث ورواه في ثلث ورواه في ثلث ورواه في ثلث  
 عن ابي عبد الله عليه السلام في ثلث ورواه في ثلث ورواه في ثلث ورواه في ثلث ورواه في ثلث

فهو ليلتين

فهو ليلتين ويؤيده ما رواه الشيخ والصدوق عن عيسى بن القاسم في صحيحه انه سأل ابا عبد الله  
 عن الهلال اذا رااه القوم عيسى بن القاسم في صحيحه انه سأل ابا عبد الله  
 اما عن الاصل في ان الاصل لا يجوز ان يثبت خلافه بالاخبار الصحيحة واما عن الطلاق  
 الاخبار المتبركة على اعتبار الرواية فيها كما قد ثبت باعتبار الشهادة والسمع المعتبرين  
 كذلك بالاخبار الصحيحة الدالة على ثبوت الهلال في ليلة من الدلول وفي شهر ربيع الاول  
 اذا كان في السماء على قدر النصف من ليلة ربيع الاول والاربعين الا ليلتين في هذا الخبر  
 بجر مجزاهما هو في معناه انما يكون امانة على اعتبار دخول الشهر اذا كان في السماء على  
 غيم وما يجر مجزاه في خارج اعتباره في الليلة المستقبلة بطريق الهلال وغيره بعد الشفق  
 او بعد الشفق فاما مع زوال الهلة وكون السماء مصحبة فلا يعتبر هذه الاشياء ويجوز ذلك في  
 شهادة المشائين من خارج البلد انما يكون شهادتها اذا كان هناك على وجهه ومن لم يكن هناك  
 على ذلك يجوز اعتبار ذلك على وجهه من الوجه بل كفاية الى شهادة عشرين نفسا انهم ورواه  
 التفصيل حسن في حق النفس وبه يرفع الخطر من ان ائتمس ان لا يثبت برواية يوم  
 الثلثين قبل الزوال على قول مشهور وعن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه لما ذكر قول  
 ان صرنا ان اراى الهلال قبل الزوال فهو لليلة اما ضئيلة فربما يصح وعنه من هذا خبر  
 لبعض المشايخ ومنهم من لا يفيده من قوله العلامة في المختلف الا قرب اعتبار ذلك في الصوم  
 من الفطر ونقد رحمه الله عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه ان الهلال يوم ثلثين من رمضان اي وقت  
 كان اذا لم يصح ان الليلة اما ضئيلة فربما لا يوجب الفطر فاذا صحت الرواية فيها  
 افطر اي وقت يصح ذلك عنده من ثلثين ورجع هذا القول الى القول المشهور في  
 الشيخ في اختلاف انه اذا روى قبل الزوال او بعده فهو لليلة مستقبلة من اما ضئيلة فهو الفطر



وفيه ما هو مشهور أصح الأولون بالاصل وبارواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن علي  
 أبي جعفر عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام إذا رايت الهلال فافطروا أو شتهر عليه عدل  
 من المسلمين وإن لم يروا الهلال إلا من وسط النهار أو أفوه فافتم الصيام إلى الليل  
 وإن غم عليكم عدو أو ثلثين ليلة ثم افطروا أو باطلوا ما رواه الشيخ عن جراح أبي عبد الله  
 فقلت لابي عبد الله عليه السلام من رأى الهلال ثلثين ليلة أو أفوه فافتم صيامه وبارواه  
 محمد بن عيسى فقلت إليه وقد اختلفت كتبنا إلى أبي عبد الله عليه السلام جعلت فداك ربنا غم  
 علينا هلال شهر رمضان فبرئ من هذا الهلال قبل الزوال وبارواه بعد الزوال فبرئ  
 أن لفظ قبل الزوال إذا راياه أم لا وكيف تأمر فذلك فكتب عليه السلام نعم إلى الليل  
 فإنه إن كان نهاراً فقبل الزوال وعنه الشيخ أنه إن شهد ببارواه عن أبي بن  
 عمار فموقوف فبرئ إن أبا عبد الله عليه السلام عن هلال رمضان يغيب فربح وعنه  
 من شعبان ففطر لا تقصم إلا أن تراه فإن شهد أهل بلد أو أهل رادوه فافتم  
 وإذا راياه وسط النهار فافتم صومه إلى الليل وأجواب عن الأصل ظاهر وهو  
 الدلالة صريحة على خلافه وأجواب عن الرواية الأولى بعدم المناقاة بينها وبين المطلوب  
 لأن المطلوب ثبوت الشهادة ببروثة الهلال قبل الزوال والحكم باتمام الصوم  
 في الرواية عن نقض بروثته وقت الزوال أو أفوه فلا منافاة بل نحن الضأ  
 نقول بموجبه ونعني قوله عليه السلام إذا رايت الهلال فافطروا إذا رايت الهلال ثلثين ليلة  
 غيبوبة الشمس أو غيبوبة غابا فافطروا ولا تقصموا من هذا لأن شهر الصيام قد انقضى  
 وإذا رايت يومه وقت الزوال أو بعده فافتم صيامكم لو كنتم من شهر رمضان وأوردنا القول  
 أخيراً في هذه الرواية الأخيرة مستنداً لها بما عده من ثبوت الشهادة ببروثة الهلال قبل

عن أبي عبد الله عليه السلام  
 إن غم عليكم  
 عدو أو ثلثين ليلة ثم افطروا

وفيه

وقدر في وجه الدلالة أن لفظ الوسط يحتمل أن يكون المراد منها بين اثنين ويحتمل أن يكون المراد منها  
 منتصف ما بين اثنين أي الزوال والمراد أن شهر رمضان أو شهر النحر نحن فيه إذا كان  
 نهاراً لم يروا الهلال قبل الزوال ثم فطر وحل ذلك شهر رمضان على ثلثين ليلة  
 جداً مع تناقضه عن سبب إسناد البقاء أن المذكور في عبارة اللفظ قبل الزوال وتفسيره  
 اللفظ يكون قبل الزوال لا يستقيم على تقدير حمل الهلال على الزوال بخلاف هلال رمضان فإن الظاهر  
 بعد الزوال في الصيام مستحب ما عدا ذلك ولو حمل هلال شهر رمضان على ثلثين ليلة  
 أن شهر إذا كان نهاراً بالثلاثين ليلة رأى الهلال قبل الزوال لم ينطبق على ما روي  
 الأكثرية والشواهد المتقدمة بخلاف ما ذكرناه من منعه من العمل بقوله عليه السلام أو أفوه شأناً  
 على الثاني فيكون الخبر مفهوماً ولا يصح قول السبب أنه قول لا يتم الاستدلال بهذه الرواية  
 لكل من الخصمين أما للثاني فمفهومه عدم المناقاة بينها وبين المطلوب المتيقن الثاني  
 بثبوت الهلال بروثته قبل الزوال وأما للثالثين فمفهومه عدم المناقاة بينها وبين المطلوب  
 في الرواية أنما ذكر حكمها وقت الزوال أو أفوه والاستدلال بالمفهوم هنا ضعيف  
 جداً المعارضة باصل عدمه ولأن احتياطاً على هلال شهر رمضان ليس أقوى  
 من حمله على هلال ثلثين ليلة وهو الثاني وللمناقاة في سببها لا حج بل خلافه أقرب  
 إلى المناقاة ومنه لا يصح ما هو الظاهر كما لا يخفى من غير نظر في نظم الكلام ونظر في المناقاة  
 فيما ذكرناه من أنما عده من قوله حيث قد عرفت أن المذكور في عبارة اللفظ قبل  
 الزوال ما ذكرنا من أنما عده من قوله حيث قد عرفت أن المذكور في عبارة اللفظ قبل  
 ولأن قوله عليه السلام إذا رايت الهلال فافطروا محتمل للمرين أي إذا رايت الهلال قبل الزوال  
 فافطروا وإذا رايت يومه وسط النهار أو أفوه فافطروا وإذا رايت الهلال بعد الزوال  
 الشمس كما جرت عادة من الاستدلال فافطروا ولا تقصموا من هذا لأن شهر رمضان قد انقضى

وفيه ما هو مشهور أصح الأولون بالاصل وبارواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن علي  
 أبي جعفر عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام إذا رايت الهلال فافطروا أو شتهر عليه عدل  
 من المسلمين وإن لم يروا الهلال إلا من وسط النهار أو أفوه فافتم الصيام إلى الليل  
 وإن غم عليكم عدو أو ثلثين ليلة ثم افطروا أو باطلوا ما رواه الشيخ عن جراح أبي عبد الله











فلا تغفل انك دس ان الهلال لا يثبت بالتطوق فقول مشهور ونظير اعتبار  
ذلك مع كلام الشيخ فركن في الاخبار اذا كان في السماء علة وظاهر الصدوق اعتبار  
ذلك مطلقا حيث لو رد رواية محمد بن مرزوم ومن طريقته احمد بن محمد بن مبرور في  
الاخبار واعتبره بعض المتأخرين وقول الشيخ لا يكتفون قوة لنا ما رواه الشيخ  
عن محمد بن مرزوم في الصحيح عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا تطوق  
الهلال فهو للبنتين واذا رايته تطل راسك فهو ثلث ليل قال قيل  
هذا الخبر معارض بالخبر الكثرة المستفيضة اقول نسبت اليها نسبة  
المقدار المطلق فالقاعدة تقضي العمل بمقتضاها وتقطع بهذه الجواب لبعض المتأخرين  
اما تقبيده باذا كان في السماء علة فلما مر مراراً من ان المتابع انما جديده  
الامور علامته لدخول شهر اذا كان في السماء علة اما مع زوال العلة فلا يعتبر  
الا الروية او شهادة خمسين رجلاً او مضر ثلثين يوماً من شعبان الكسج  
ان هذا شهر رمضان لا يثبت باعتماد خمسة ارباب يجوز للبنتين اول الشهر استقبال  
بان يجب تحته ايام من اول السنة الماضية فيصوم يوم ابي مس منها في السنة  
المستقبلة فقول مشهور وقدر في الذخيرة بل لا اعلم قايلاً بذلك من الروايات  
وورد باعتبار انما من روايته رواه الشيخ والكليني عن عمران الزعفراني  
وهو مجهول فتركت لا بسبب انه جسم ان السماء تطبق علينا بالوافي  
اليومين وثلثه فاي يوم نضوم قدر انظر اليوم الذي صمت من السنة الماضية  
وصم يوم ابي مس والافاء عن عمران الزعفراني فتركت لا بسبب انه جسم  
انما كنت في السماء اليوم واليومين لا نر شمس ولا نجما فاي يوم نضوم قال

والشيخ في الاخبار انما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله لا يثبت بالتطوق

انظر

انظر الى اليوم الذي صمت من السنة الماضية وعده فته ايام فصح اليوم ابي مس والروايات  
ضعيفة الاسناد وقد يحد بحدوثها مع كونها معارضين بالصحيح المستفيضة قد بينت  
في الاستبصار وقدر ان راوي ذين الروايتين عمران الزعفراني وهو مجهول  
وفي اسناد احمد بن محمد بن قيس ضعيف ولا يثبت بحدوثها بر رواية انه ولكن بشكل ما رواه  
الكليني عن صفوان بن يحيى في الصحيح عن محمد بن عثمان اخبر عن بعض من يحد عن  
ابي عبد الله عليه السلام قال صم في عام المستقبل يوم ابي مس من يوم صمت عام اول  
والوجه في رواية ما قال الشيخ في التهذيب بعد رواية الزعفراني بان السماء  
اذا كانت مغيبة فعلى الانسان ان يصوم يوم ابي مس احتياطاً وان التقى انه  
يكون من شهر رمضان فقد اجزعه وان كان من شعبان كتب له من النوافل  
قال ليس في الخبر انه يصوم يوم ابي مس على انه من شهر رمضان واذا لم يكن من  
فرط هره واحتمل ما قلناه سقطت معارضة به ولم يناف ما ذكرناه من احمد  
في اللبابة ونحوه انه راوي واحد على ما اذا غم تمام السنة كما قد به بعض الصحابة  
وسبب ذكره في محله واعلم انه اذا غم وقت فرامدرك وذكر جمع من الصحابة  
ان اعتبار ايامنا من غير السنة الكبيسة اما فيها فلا لانه يكون يوم  
اب مس وهو مروي في بعض الاخبار والكل ضعيف واعلم انه اذا غم ليل  
شهر رمضان بعد شعبان ثلثين يوماً واذا استنبه شعبان البقاء عند رجب  
ثلثين يوماً ثم شعبان هكذا به قطع بعض الصحابة لا امتناع الحكم بدخول شهر  
بمجرد الاحتمال والظن والصحيحة محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال ان  
امير المؤمنين عليه السلام كان يقول ان غم عليكم فقد واثنتين ثم افطروا ولفوا الى جعفر



ميسلم فر صبيحة محمد بن مسلم واذا كانت على فانه سبعمائة ثلثين ولا نفران الاول  
 فر شهر رمضان والثانية صبيحة فر شعبان فلتايم السنة لال بالاولى وكونت  
 شهر السنة كلها فر شهر ربيع عند كل شهر منها ثلثين وقيل ينقص منها الفاء  
 العادة بالنقصه وقيل بعد ذلك بر واية التمه والاول شبه انهر والاول  
 قول جماعة من الصحاب قبل ومنهم من يبلغ في مبسوط والثاني قول جمهور ذهاب اليه  
 المشواذ من الصحاب فتر فر امدرك والقول بجنب بعضنا قصة مجهول  
 القائل مع جهالة قدر انقص البنية ثم نسب هذا القول الى العلامة فر اختلف  
 وذكر في الصحيح انه اعتمد فر ذلك على العادة لادع الرواية فتر وهو مشكل البنية  
 لعدم اطراد العادة بالنقصه على هذا الوجه انهر اقول قال العلامة فر اختلف بعد  
 نقل كلام الشيخ عن مبسوط في الضعيف روايت الزعفراني بمثل ما مر من الاستبصار  
 سابقا بهذا وهذا الكلام وان كان واردا على الخبرين الا نحن انما اعتمدنا على العادة  
 فر اده من العادة تفاوت خمسة ايام فر كل سنة كما اشتملت عليه الرواية لكن  
 اعتمدنا ذلك عندنا لادع جهته الرواية لكونها ضعيفة بل من جهته العادة فهو راجع اليه  
 شريك مع القائلين بالبعد بر واية التمه فر الدعوى ومختلف في الدليل وان كان  
 هو قول الشيخ في مبسوط فانه قال اولها باعتبار ثلثين ثم فتر يجوز العمل على رواية  
 التمه حيث قدر ومرت غمت الشهور كلها عند دة ثلثين ثلثين فان مضت السنة  
 كلها ولم ينقص فيها لال شهر مضى واحد ففر اصحابنا ومن قدر انه بعد الشهور كلها  
 ثلثين فتر ويجوز عندنا ان يعمل على هذه الرواية التمر ورويت بانه بعد من السنة  
 الخامسة خمسة ايام وليوم يوم الخميس لان من المعلوم انه لا يكون الشهور ثمانية

وهذا الكلام

وهذا الكلام متناقض قطعا ولا يجوز الفسور فر امر واحد بالكلية متناقض ولا يجوز العمل على  
 التخيير ايضا لتناقض التناقض التامة بينها لا سيما مع تعليله بقوله لان من المعلوم انه لا يكون الشهور  
 ثمانية فر مع تعليله فر موضع اخر من المبسوط حيث قد لا يسل بفان العادة فانه ثمانية  
 ثلثين ثلثين يمنع فلا يجوز بناء التهمة على ما لم انفأوه وانما يميز على مدار العادة والعادة فانه  
 يتفاوت هذا الامر فر شهر السنة انهر فكيف يمنع هذا القول مع ذاك وانما كان الشيخ في اصلا  
 الصحاب لا يجوز تجوز من هذا التناقض في كل سنة فر عبارة واحدة فينبغي صرف كلامه عن  
 الظاهر بان قوله الاول كان بطريق النقل لا على سبيل الفسور فظهر ان منه شبه امر بالرواية  
 لكن لادع حيث يربط من حيث انها مطابقة للعادة وذلك لضعف الرواية سنة الاول لا  
 عندنا بين الاقوال هو القول بالاخر اعتمدنا على صحة صفوان بن يحيى عن محمد بن عثمان  
 انه روى عن بعض من يروي عن ابي عبد الله عليه السلام فر صم فر امم استقبل يوم الخميس من يوم  
 صمت فر عام اول ويؤيد رواية الزعفراني والفاء يؤيد العادة اجماعا فر اعلب  
 ولا نعتمد فر هذا القول باعتبار واحدة فقط لعدم كونه من الادلة الشرعية نعم لا بأس  
 باعتبارها فيما اذا فقد في الحديث في ضبط الفقيه للرجحان الى مثله الامور والشيخ  
 والعلامة لم يذكرا الصيغة المذكورة في الاجتهاد انما ذكرنا رواية الزعفراني وهما ضعيفتان  
 ولذا اضطررنا الى الاعتماد على العادة اما نحن فلما ظفرنا بحجة الله على رواية صحيحة فر  
 ذلك فلا حاجة لنا الى الاعتماد على واحدة بل لو لم يكن لنا الا الرواية الزعفراني لما قلنا  
 الا بموجبها لا اخترنا من حجة الاجابة الضعيفة عندنا فقد ان الادلة المعينة الشرعية  
 وقد مر في الضعيف القول الاول في كلام الشيخ فلا نقول الكلام بذكره وانما القول بالنقصه  
 فان كان مراد القائل بما اخترنا العلامة قوله بالافواه لا ما اخترناه من القول ان  
 وان كان غيره فلا نعلم حجة في وجهه وما نقل عن ابنه ابي عبد الله عن ان ابي عبد الله عليه السلام







والنقص والافتقار لا يجب وترى في قوله ولم يوجبه احد من اصحابنا ذلك لان مراد  
 من الوجوب تأكيد الوجوب نفسه وان اراد به التأكيد فهو كقولهم وجوبه وجوبه  
 وحسن دعاء البطلان متنا وسندنا في الحقيقة السامية المقام المتناسخ في حقيقة الصوم  
 في الشرايع الصوم وهو الكلف عن المظلمات مع ائمة قديمت هذا التوليف منقوض طرأ  
 وعلى اما طرأ في الكلف عن المظلمات مع ائمة قديمتا واما على فبطلان المظلمات  
 واجيب عن الاول بان مراد من ائمة قديمت شرعية ومقتضى الصوم من اول النهار الى اذنه  
 ولان التوليف في الصوم شرعي لا مطلق الصوم وعنه الثاني بان تناول المظلمات  
 لا ينافي الكلف واورد عليه ايضا ان الكلف امر عدم فلا يصح للان يكون متعلقا للتكليف  
 واجيب بمنع كون امر عدم مباحل هو امر وجود وهو ثبت النفس على ترك ما يتعلق به الكلف  
 والاحسن ان يقال في معنى الكلف هو ثبت النفس على ترك ما يتعلق به الكلف وهو امر وجود  
 امر واحد والامارات متحدة لان امر عدم من حيث هو نفس عدم لان الاول اختياري  
 المفعل والآخر انه فرق بين منع النفس عن الشيء وبين نفس عدم لان الاول اختياري  
 لتعلق القدرة به بخلاف الثاني واورد عليه ايضا ان الكلف ان كان امرا لازما لائمة  
 وترك المظلمات فليس بواجب مع استلزامه لطلان صوم الذاهل لعدم تحقق الكلف  
 في صفة الزهول وان كان نفس ائمة فلم يصح لان الصوم غير ائمة على ان ذكر ائمة موهبة  
 يكون لغوا اقول كيف يصح السؤال في السق الاول عن الكلف بانه ان كان امرا لازما  
 عن ترك المظلمات مع ايراد المظلمات بعد الكلف في التوليف فم توفيق الصوم هو الكلف  
 ولم يترك المظلمات بعده بوجه السؤال والكلف اعم من ان يكون حقيقة او ظاهرا لا يستلزم  
 بطلان صوم الذاهل واجاب عن هذا اليراد في امر ترك بان الاول ان يراد  
 بالكلف هنا نفس الترك بل الاصح ان ذلك متعلق انتهى لانه ابتداء ومنه ولتحقق  
 الامتناع وان لم يتحقق موثقت النفس عليه وهو مقدور للمكلف باعتبار امره  
 اذ لا ان يفعل الفعل فيقطع امره بعدم وان لا يفعله فيستمر فلا مانع من التكليف  
 انتر في الذخيرة بعد نقل هذا القول ولا يخفى ان ههنا امران احدهما عدم الفعل

والثاني

والثاني الامر الذي يصير من انتزاع عدم وهو كون او حركه او فريضه كونه من غير  
 امر اعتباري انتزاع حصول له الا في الاول وان والاحكام الخارجة من ائمة متقدمة له انما يكون  
 باعتبار من انتزاعه والاصل ما هو من متعلق التكليف في الحقيقة من انتزاع ذلك  
 عدم فالبطلان المقصود من انتزاع عدم فكونه متعلقا للنهي نظر والظاهر المقصود منه من انتزاع  
 انتزاعه فهو متجه انتر اقول ظاهر كلامه هو ان انتزاعه هو اعتبار السق الاول وعليه ينبغي  
 التعليل الذي ذكره وانما قرأه في الذخيرة من تعلق النهي بعدم لان التكليف لانه حكم الله  
 متعلق بالمكلف وهو امر وجود والامر وجود لا يتصل بالامر عدم لان الامر  
 بين الوجود وعدم بوجه فلا يصح عدم لا يتكون متعلقا للنهي ونهرا في نفسه صحيح الا  
 ان القول بان عدم امر اعتباري لا حصول له في النفس ليس بصحيح لان القول بعدم  
 من منعدم هو ما لا حصول له في حد ذاته بل لا يصح عدم عدم ثم انتر في هذا القول  
 لا يخفى انما يتكون مطابقا للواقع او للفرق كان مطابقا فلم يتم لعدم وان لم يكن  
 مطابقا فهو كذب فظهر ان عدم محبت كمال حصول له في الخارج لا حصول له في الذات  
 ثم من انتزاع عدم ان كان امرا وجوديا فلم يصح لوجوبه نسبة بين المنتزاع والمنتزاع  
 منه ولان نسبة بين الوجود وعدم لتعلقها فم بالتعلق بينهما من انتزاع عدم من الانتزاع  
 ولكنه غير الانتزاع عن ان قوله متعلق التكليف في الحقيقة من انتزاع ذلك عدم فلا يصح  
 من منتهى فلا يخفى الامار والاطمئنان في ان ائمة من قول القائل لا تفعل اياكم ترك الفعل لا اياكم  
 بالكون ومن قوله لا تأكلوا من ثمره الاكل لا اياكم لغيره الاكل وهو في غاية الظهور على ان  
 يكون منتهى عدم الفعل لانه ضد الحركة والحركة هي نفس الفعل فيكون منتهى عدمه في الوجود  
 ان نفس متعلق النهي هو ترك الفعل اختيارا بمنزلة الكلف عن الفعل وهو توطيئ النفس على تركه وهو  
 امر وجودي بوجه يتبين ذلك ان التكليف قد يكون بايجاب الفعل وقد يكون بترك الاجادة  
 بمنزلة الكلف والشر في ذلك امتناع المكلف بمنزلة الاختيار عليها اصد بها القدرة على ايجاد  
 الفعل وائتاء القدرة على ترك ايجاده بمنزلة انعدام الامر وهو مقدور له فثبت  
 تعلق الامر بالمكلف هو ايجاده الاول ومنه تعلق النهي به هو ايجاده الثاني واما وجوده

منتهى



واستسأله راجحة الى ان المطلوب من انهم ما ذابل هو الكلف عن الفقد او نفسا لا يفقد عن  
 الفقد والاقرب هو الاول لان الفقد لا يفقد عن الكلف ان يترتب عليه الثواب والعتاب  
 بالامتناع وعدمه ولا يترتب عليه ذلك الا اذا كان الامتناع عن قصد وشعور وعدم الفقد  
 اعم من ان يكون غير فاعله قصد او غير قصد واختار الاول غير اختيار فلا يترتب عليه عيب الاطلاق  
 ثواب ولا عتاب اما الثواب فلا يترتب عليه بنية الامتناع واما العتاب فلا يترتب عليه ما اوجبه الفقد  
 انما هو عند اذا عرفت ان فاعله ان الصوم من غير عناية عن الامساك بخصوصه في زمان مخصوص  
 بقصد التقرب الى الله سبحانه او عبارة عن كلف النفس عن الفطرات الى زمان مخصوص مع نية التقرب  
 وقربها مع ايمان النظر وان كان الامساك عن قصد وشعور بنية هو الكلف وكلف النفس عن  
 الفطرات بنية هو النية ولذا ورد في الخبر من ان النية هي المبدأ وقيل بغيرها في النية روح العمل  
 فالاول محمول على العبادات التي هي التوكل والثاني على العبادات الوجودية والارباب ان  
 الصوم عن الفطرات الاول فيكون النية التي هي الكلف عن الفطرات على وجه مخصوص بنية حقيقة  
 الصوم ولا ضير بان يكون النية من عبادة مستقلة في بعض المقام وان يسمى صوما او اقوال بان  
 النية غير الصوم نفس الاستعداد ما قام عليه فنية الصوم اليها وهذا هو الجواب عما اورد على عبارة النية  
 في الشرايع والجواب عن تكرار النية بان الكلف لا كان اعم من ان يكون متصفا بالقرينة وغيره  
 ان الكلف ليس بمتعلق النية لا يكلفه تحقق الصوم الشرعي بل لا بد لها من صفة زائدة عن حقيقة  
 النية وهي صفة متعلقة بها فقال مع النية ميسرا الى نية خاصة متصفة بالقرينة والكلف هو  
~~تفصيل~~ تفصيل فنية فلا يلزم استتار ولا يصح في توليف الصوم عبارة عن حقيقة صحتها  
 ما قلنا في مختلف فنية في الصوم واللغة هو الامساك وفيه من الامساك مخصوص على وجه  
 مخصوص في زمان مخصوص من هو على صفة مخصوصة ومن شرط العقادة النية المتعارضة فخللا  
 او كما في ذلك قوله القود التي اعتبر في توليف ثم قد قصدت الصيام هو الكلف عن  
 تناول اكله واداءه من الله تعالى بالكلف عنها في زمان مخصوص وهر زمان الصيام ونظر  
 عن سببه ففقد انه قد الصوم لو لم يكن النفس على الكلف عن توليد تناول ما يفقد الصوم من اكله  
 وشرب وجاع وما يشبهه ونقد عن اكله الصلة انه قد الصوم في اكله الصوم على كونه امر  
 مخصوص في زمان مخصوص ويرد على توليفه ما يفقد لانه توليف للفرد لا للمامة من حيث

وعلى هذا يكون فنية  
 النية الى الصوم بان  
 كلف في ذات زينة  
 ذات معصية

القول

وتوليف سببه فنية وان كان للمامة الا انه مستلزم للدور اما الشيخ وابو الصلاح فان  
 مرادهم ان زمان مخصوص سببه الصيام فيها ومولانا الفقيه في الدور وسواء كان مرادهم  
 من طوع بقوله في ان غرضه انفس فلا بأس والامر في انفس فذلك بين لان الصوم غير قول  
 على مسلمين والقدرة في توليف انما هي رتبة علمية الفصل الاول في النية وانها  
 اعلم ان النية المعنوية على الفعل او على تركه وتظهر على كل علم الشيخ الفقيه وابو الصلاح والشيخ  
 رضي الله عنهم ان النية من حقيقة الصوم وفيها نية جاعلة وقيل في قولنا انما شرط للصوم وقوله  
 من العبادات واستدل عليه في هذا الكتاب بان النية من غير الصوم في اللغة والشرع انه الامساك متعلقا  
 او الامساك بخصوص فيكون النية خارجة عن حقيقة وتلان النية متعلق بالصوم فلا يكون جزءا منه  
 والادلة على ذلك في النية انما هو الجواب عن الاول بان الامساك بخصوصه عن الكلف هو النية  
 وتبين انما في منع متعلقها بالصوم بنية نية والظاهر عن الفصل في مسئلة بان بقدر النية قد يكون  
 فامر وجوده كالفقد وقد يكون فامر عدمه كالترك فالاول لا يكون جزءا بل يكون شرطاً وثانيه  
 للمعنى لان الامر بالعبادة الوجودية انما هو شرط بالارادة التي هي النية فلو انما هو شرط لا يكون  
 جزءا للامر والامر في توليف النية نية والنية انما هي المعنوية على ترك الفقد وهو من الكلف  
 والامساك والصوم حقيقة ليست زائدة عن هذا خبر في ان الكلف نفس الكلف وفي غير شرط  
 وشرط صحتها انها فيما بالقرينة والتي ان لا يفرق بينهما في الاختلاف فيكونها شرطاً او كذا  
 كما صرح به جماعة وقد قيل انما هو شرط في ابداء الله ميسرا الى نية لا يختلف انما هو شرط فيهم انهم  
 لا ادعى للصوم فيه لكن الامر ليس كذلك لان كونه امر واجباً في النية متعلقة بالنية كما هو  
 للوجوب والتميز والافعال والاداء والقصد والالتزام بما في موضع النية وانما هو  
 بناء على القول بالشرطية فيكون فيها بالاصح بخلاف القول بالجزئية على ما هو المشهور بينهم وهذه  
 ثمة عظيمة لا يفر على خبره ونظرة انما هو قول قد عرفت ان النية هو ارادة الفعل او اداء  
 التوكل اما الوجوب والتميز والاداء والقصد وغير ذلك ليس باضلا في حقيقة النية بل هذه الاشياء  
 انما هي من متعلقاتها وصفاتها لا سيما على قول بعض المتأخرين حيث قد النية امر بسيط لا يجوز لها ان يكون  
 مسبوقا للفعل لا قبله ولا بعده بل هو الا انها قد الفعل بالقبولية الذاتية كونه اميد والقلم  
 والذوق قبل الفعل ليس هو النية بل هو صورة منوطة تنتقل في الزمان والعبارة اقول هو







لا يصح وقوع غيره فربما الوقت كصوم شهر رمضان والنذر صين واما اذا  
 صح وقوع غيره فيه كالنذر المطلق فاما ان يكون ذلك غيره ما وبها في الوجوب  
 او يكون مندوبا فان كان ما وبها فيجب التمييز بينهما بالتعيين وان كان مندوبا فليفر  
 في التمييز اما ذكر الوجه او لفظ التعيين الفارق بين الصيام او الاعماد وتبين العلم  
 كان في ذمة قضاء الصلوات اليومية فيقول بعدم جواز النذر في الصلوة المستحقة  
 لمن كان ذمة مشغولا بالصلوة الواجبة يكفر فيه التوبة بدون ذكر الوجه وتحت  
 القول بجواز النذر عن ذكره اذا لم يعينها بالتعيين الفارق واما اذا  
 عينها كذلك فلا حاجة الى ذكر الوجه ايضا وان كان الوجوب الوجوب و  
 الاستجاب انما هو للتمييز والتفريق بين الاعماد فان حصل التفرقة بالتعيين  
 انما هو فلا حاجة ثانيا الى ذكر الوجوب في الاستجابة لصدور التميز بل يكون الوجوب  
 في صوم معلوما للمكلف كغيره ولا حاجة الى ذكره عند النذر انما هو لتبين العمل وهذا مطرد  
 في سائر العبادات والامر الثاني في علم حاله الفاعل لان التعيين انما هو للتمييز بين المستكرهات  
 فاذا فرضنا انما لا يقع فيه الا في الصوم فلا حاجة الى تعيين لكونه بمنزلة انما را  
 من الاصل وبعد ما كان ممازجا من غيره فلا فرق في ذلك بين تعيين التبع وغيره كما لا يخفى  
 على من ترك ذنبه وصفا فوجه **مسألة** لا اختلاف في  
 الاصحاب في تحقق الصوم بحضور النية عند اول جزو من الصوم ان المكن  
 وكذا صاحب التبيين لقوله عليه السلام لم يثبت نية الصوم من اللبس فلا صيام له وقد  
 صرح الشافعي في الروضة بالاتفاق الواقع على جواز النذر في النية ليل في جزاء  
 وانما اختلف فيما اذا لم ينو قبل النذر اعمدا او سهوا فاختلوا فيه على اقوال الاول  
 ان وقت النية هو وجوب النذر الى الزوال وهو وقت النية امر نذر رضى الله عنه

وقت النية هو وجوب النذر الى الزوال وهو وقت النية امر نذر رضى الله عنه  
 وقد اوجز الشافعي في الروضة بالاتفاق الواقع على جواز النذر في النية ليل في جزاء  
 ولا خلاف في ان وقت النية هو وجوب النذر الى الزوال وهو وقت النية امر نذر رضى الله عنه

ووقت النية هو وجوب النذر الى الزوال وهو وقت النية امر نذر رضى الله عنه  
 واما في وقت النية فنية الالباب الى الزوال لا الى غير ذلك وهو قول ابن ابي عمير  
 فانما يثبت النية في وقت وجوب النذر الى الزوال لا الى غير ذلك وهو قول ابن ابي عمير  
 بقوله تعالى انما يثبت النية في وقت وجوب النذر الى الزوال لا الى غير ذلك وهو قول ابن ابي عمير  
 معطى للطلاق لانه لا يجوز في صوم من كان في وقت النية الى الزوال لا الى غير ذلك وهو قول ابن ابي عمير  
 وقد يقولون ان وقت النية هو وقت وجوب النذر الى الزوال لا الى غير ذلك وهو قول ابن ابي عمير  
 ذلك من اللبس ومن كان صومه ليل او نهارا فله ان ينو في وقت النية الى الزوال لا الى غير ذلك وهو قول ابن ابي عمير  
 اجزاء وان نوى الزوال لم يجز في وقت النية الى الزوال لا الى غير ذلك وهو قول ابن ابي عمير  
 في اللبس الصوم مع النذر الى الزوال لا الى غير ذلك وهو قول ابن ابي عمير  
 النية للذكر من اول اللبس الى قبل الفجر وهو وقت النذر الى الزوال لا الى غير ذلك وهو قول ابن ابي عمير  
 الى قبل الزوال وهو وقت النذر الى الزوال لا الى غير ذلك وهو قول ابن ابي عمير  
 واما غير صوم فوقت الاختيار على ما اقتضاه من اللبس الى قبل الزوال لا الى غير ذلك وهو قول ابن ابي عمير  
 الاول ان وقت النية الى قبل الفجر وهو وقت النذر الى الزوال لا الى غير ذلك وهو قول ابن ابي عمير  
 عليه السلام لم يثبت نية الصوم من اللبس فلا صيام له وان كان نية الصوم من اللبس فلا صيام له  
 اقول ان كان نية صوم في وقت النذر الى الزوال لا الى غير ذلك وهو قول ابن ابي عمير  
 في الزوال فنية الصوم من اللبس فلا صيام له وان كان نية الصوم من اللبس فلا صيام له  
 بين الاول واللاحق الواقع على ذلك للمتنكر وهو يدل على نية الصوم من اللبس فلا صيام له  
 ان وقت النذر فان اجماعهم على ذلك في وقت النذر الى الزوال لا الى غير ذلك وهو قول ابن ابي عمير  
 في عدم جواز نية النذر الى الزوال لا الى غير ذلك وهو قول ابن ابي عمير  
 اجنبية انه قبل ليل في وقت وجوب النذر الى الزوال لا الى غير ذلك وهو قول ابن ابي عمير  
 النية وقد يفرق بين النذر الى الزوال لا الى غير ذلك وهو قول ابن ابي عمير  
 كان احوط ان يقرر ان وقت النية هو وقت وجوب النذر الى الزوال لا الى غير ذلك وهو قول ابن ابي عمير

وقت النية هو وجوب النذر الى الزوال وهو وقت النية امر نذر رضى الله عنه







ويرتفع النهار اليوم ذلك اليوم والقبض من رمضان وان لم يكن نور ذلك من الليل فليس اليوم  
 ويعتد به اذا لم يجدت شيئا وعجز ذلك من الروايات انتهى والجواب عن رواية عبد الرحمن بن عوف  
 عن رمضان كونها ظاهرا في قضاء وعجز حديثه من منعه من الجمع ثم لم يرد رمضان على الوجه المذكور  
 لم يرد له رار في الصوم من جهة النسيان او الجهل به ولا يفر كون هذا الخبر موثوقا للامام  
 وعجز قيله يجوز ان يكون من جهة في القضاء الى الزوال جوارحه في رمضان من حيث يعين الزمان  
 ومن حيث اصله فيمنع من ثبوت الاولوية كقوله لا يفتقر الى ثبوت الاولوية في ثبوت الوسطية  
 في الحكم لا يفتقر ثبوتها في معين ولا بالاعتدال فيسلك من الطرفين فضلا عن ثبوت الاولوية  
 واما الثاني فلو كان ثبوتها للامام في الاطلاق ممنوعا لما ثبت بالبدليل الا ان يجوز ان يكون  
 بعد الخبر في الاصل الا ان يرد في جوارحه في الفرج الى قبل الزوال من غير عذر شرعي ولا في  
 من هذا الخبر وكذا في غيره من حيث لا بد منه واصلح ابن الجبلة في مختلف المسئلة  
 طاب ثراه بانه يجوز ان يثبت قبل الزوال وان فات بعض ثبوتها فكذلك يجوز بعده وبما رواه عبد  
 الرحمن بن ابي حنيفة قال قلت لابي الحسن بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام  
 وكان عليه يوم من شهر رمضان انه ان اليوم ذلك اليوم وقد فزع عامة النهار ففكر في ان  
 اليوم ويعتد به من شهر رمضان وعجز احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت  
 له الرجل يكون عليه الفضا من شهر رمضان ويصبح فليدا كل الى العصر ليكره ان يجده قضاء من شهر  
 رمضان قال نعم ومن يصح عن عبد الرحمن بن ابي حنيفة قال قلت لابي الحسن بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام  
 ولم يلطم ولم يلب ولم ينصوما وكان عليه يوم من شهر رمضان انه ان اليوم ذلك اليوم وقد  
 ذهب عامة النهار ففكر في ان اليوم ويعتد به من شهر رمضان واجيب عن ذلك بالفرق  
 بين قبل الزوال وبعده فانه في الاول نور مظلم النهار وكان له حكم الجمع بخلاف الثاني  
 وعجز الروايتين الاوليتين بالظن في سنة احدهما بالضعف وفي الاخرى بالدراسة  
 وعجز الثالثة باحتمال ان يكون قد نور قبل الزوال ولصدق عليه بانه قد ذهب عامة النهار

رواية الفاضل الامام في كتابه

على سبيل

على سبيل ايجاز فانه في المسئلة في مختلف واعترض عليه في هذا الكتاب بان النهار من ذوات  
 ذوات اكثره وهو لا يتحقق باقيد الزوال اقول انما يفتقر الى ان يكون له اقل من نصف النهار  
 النهار الوقت الممنوع من الفجر الى الزوال على سبيل الحقيقة ولكن لما كان هو مصر فافترقه ان يفتقر  
 على عامة النهار على سبيل ايجاز فلو سبيل عليه لهذا الاعتراض وانما على من يرد في المسئلة  
 النهار على معناه ايجاز لا يرد في الدارعة اليه وهو الجمع بين الدلالة للبدل في مختلف المسئلة  
 واجاب بعض العلماء عن ذلك بانه لا يرد في الدارعة اليه بان ما بين طلوع الفجر والاموال اكثر  
 من نصف النهار وعلى ما في المسئلة يصدق على النهار على الوقت الممنوع من الفجر والاموال  
 صدقا حقيقيا وهو تفرق معجب ابن ابي عمير كافر في مختلف بانه لم يأت بالشرط  
 فخرج عن هذه المسئلة بالشرط واجيب ان الشرط مع الذكر وانما مع انسيان فانها شرط  
 الى ما قبل الزوال مسئلة قد ظهر من النقص ان ابن ان الوقت المختار لغير معين  
 كقوله في رمضان وانما المطلق وعجزنا من البدل الى قبل الزوال مع عدم البيان بالمتن في المسئلة  
 الكثيرة المستنفذة الواردة في هذا الباب وهو المشهور بين الصحابة بانها لا تنقار  
 وعجز الاجماع عليه حيث قد صوم الفرض لا يجوز عننا الا بنية قبل الزوال وفي الذخيرة  
 اعلم ان الصحابي قسطوا بان وقت النية في الواجب الذي ليس معين كالقضاء والنذر المطلق  
 لست من البدل الى الزوال اذا لم يقدر فيها في غيرها واقترعت سبيل هذا الكتاب ولم يرد المسئلة  
 حكم الواجب الذي ليس معين كالقضاء والنذر المطلق صريحا وقد قطع الامام بان وقت النية  
 لست من البدل الى الزوال اذا لم يقدر فيها في غيرها واقترعت سبيل هذا الكتاب ولم يرد المسئلة  
 الكافية عن عبد الرحمن بن ابي حنيفة في الصحيح والفرع عن الحسن بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام  
 النهار في قضية من شهر رمضان ولم يكن نور ذلك من الليل فليس اليوم ويعتد به اذا لم يكن  
 احدث شيئا وما روي عن ابن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي الحسن  
 وهو يربو الصيام ثم يرد الى ان يقطع فانه ان يقطع ما بينه وبين لقف النهار ثم يفتقر ذلك اليوم

من كتابه



فان برأه ان الصوم بعد ما ارتفع النهار فليصم فانه يجب من ان غلبه نورها وعجز  
 بنسب لم يفرص في الصبح عن ابي عبد الله عليه السلام فقلت له الرجل لصبغ ولا يجوز الصوم فاذا ان  
 النهار صعدت له راي في الصوم فقال ان هو نور الصوم فبارك ان تزدل الشمس حسب يومه وان  
 نوره بعد الزوال حسب له من الوقت الذي نور قد صعدت له لغيره الكذب وهو عام في  
 فرضه فرض وانفصل لا يمكن صدوقه عليها واذا كان يجب له في الفرض اذا نور بعد الزوال في  
 حين الزوال لم يفرص في ذلك ما موربه ولا فخر عن عهده التكليف اذا وجب عليه يوم الجمع  
 فقد يجوز بعده وقت الحق في الصبح على ما تقدم في المدارك وانما قدرناه بنصف النهار  
 لان الصوم الواجب يجب ان ياتي به من اول النهار او بنيت تقوم مقام الانبئان به  
 اوله قدره وان من صام قبل الزوال حسب له يومه ثم ذكر حديث هشام بن سالم انه قال  
 ولا يستدل بالليل في هذا اليوم غير سديد لان نيته حدثت بعد ذهاب برهته من النهار فلا تقوم  
 اي وثبت منها مقام ما ذهب من النهار برون النية لانها كانت موجودة في الاصل حتى تقوم  
 مقام شر لان الصوم لا يصح لقيامه مقام شر وحيث لا يؤثر فيها مضيق وجوده  
 ولا يقوم مقامه واللا يلزم قيام الصوم مقام موجود في النهار ان يقدرا ما صدقنا وقت  
 النية الى زوال الشمس لو روده كذلك عن ان يطرق النقص والافق وما رواه  
 الشيخ عن ابن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام قال من طلع قبله الشمس وهو جنب ثم  
 اراد الصيام بعد ما غسل ومضى مضى النهار قبل الصبح ان وهو بالليل الى  
 نصف النهار ويؤبر الصبح ما رواه عمار بن باط عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل  
 يكون عليه ايام من شهر رمضان بربان ليقضيها من غير الصيام فيسبوا ليل الى  
 زوال الشمس فاذا زالت فان كان قد نور الصوم فليصم وان كان نور الاطوار  
 فليصم سئل فان كان نور الاطوار لم ينقسم ان ينور الصوم بعد ما زالت الشمس فيسبوا

بالليل

ثم لا يفرق بين بعض الروايات صريح في امتداد الوقت الى العصر كما هو من غير الجنب كرسالة  
 احمد بن محمد بن ابي نصر وبعضها طاهرة فيه كصحيحة عبد الرحمن بن ابي حنيفة وغيره وقيل  
 صاحب الذخيرة في رسالة ابن ابي نصر ومرواسيل ابن ابي نصر معتمدة لانه من الاجلاء الذين لا يروون  
 ولا يرسلون الا عن الثقات كما صرح به الشيخ في العدة ثم قد ظهر ما ذكرنا ان الصحيح لقول ابن ابي  
 ولا احتياط في مشهور وجمع بين الروايات بالجملة ان اذا نور بعد الزوال كان اقل  
 مرتبة في الفضيلة والثواب والا فلا في الجمع ان ليقدر الوقت للاختيار من الليل الى قبل  
 الزوال والاضطرار من الزوال الى ان يفرص من النهار بحيث يصدق عليه ان صام في  
 النهار لان للاصل بيت مختلف متما فقه بعضنا يدل على امتداد الوقت الى الزوال وبعضها  
 الى ما بعد الزوال فيقتصر على الزوال عليه الدليل وهو التوسعة لفضل من الله صحت عند  
 القبل الاول منها على اختيار وتجدد الثاني على الصحو والليل وغيره ولكن الاحتياط لا ينبغي  
 تركه في مثل هذه الامام باتمام الصوم والقفاء عنه لو كان كما لا يخفى من اداة الزمة الغيبية  
 وكذا وقت النية في السدوب فان تركها على ما عايننا الى الزوال فقه مضيق فيها كما هو  
 مذموم كذا لا يحاسب وان لم يتركها كذلك فله ان ينور بعد الزوال من الوقت الذي ذكر فيه وله  
 قبل من الثواب وعليه بعد قوله عليه السلام في صحبته ثم نبه سالم وان نواه بعد الزوال حسب له  
 من الوقت الذي نور فيه ورواية ابي بصير في رسالة ابي عبد الله عليه السلام عن الصيام المتلوع  
 تعرض له اي جده قس هو بالليل وبينه وبين العصر والى ملك حضر العصر ثم برأه ان الصوم  
 ولا يجوز في ذلك فله ان يصوم ذلك اليوم ان الله وهدى الرواية التي رواها الكلبين والشيخ  
 عن ابي بصير في الوقت وان كان ظاهري في ما اخترناه وللهنا لائق رضى عموم الصحابة  
 المتروك على هذا المختار ويختارنا وملكها في المختار كما ان قوله عليه السلام تعرض له اي جده  
 اي لو عرض له اي جده فنية نية الصوم ولا ينافي في ذلك مشهور المختار ما رواه الشيخ  
 عن جده ثم نبه سالم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان أمير المؤمنين عليه السلام  
 يرضى على ابيه فيقول عندكم شي والاصمت فان كان عندكم شي  
 اتوه والاصم لم يرد قوله عليه السلام اياه قبل الزوال كما هو عادة اكثر اهلن في







لتفريق النية على الاجزاء واللام في هذه المسئلة هي لعدم مفارقة نية الصيام عن الصوم  
 اما حقيقة او كمالا لعدم صدور الفطر من الحاق النية بغيره وان النية كما حفظها الفاعل لان الفطر  
 محدث بالارادة فالارادة للبرم فلهذا على الفطر ويرى لا يتفكر عن الفطر اياها دام  
 الفاعل فاعلا فليفتح عن وحدة النية ونقطة في فطره وروايت عن هذا الاكبر لوجوب  
 الفضا على من نوى شهره من اوله وترك فطره النية في كل ليلة مع احتيا التيقن ان فطره  
 صرا او بهد اعلم حكمه من استغفار بنيتة عن رمضان فانه ان صام فلا يصح له ان ينيته فلهذا  
 فرميت عن هذه المسئلة ايضا مسئلة لا اعلم خلافا في هذا بين الامم في تحريم الفطر  
 لفطر رمضان بعد الزوال والامم في الروايات باعتبار عونها بديل عن فطره كونه صام  
 عبد الله بن عمر قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام عن ابي بصير عن ابيه عن اخيه الذي روى عن  
 امره فيمسك ان يفتل كذا في رواية الكلبية وفي الفقه الفطر قبل ان كان طوعا او ضرورة وحسبه  
 وان كان في نية فضا فانها مخصصة بالروايات التي تترك في جواز الفطر قبل الزوال لكن في  
 هشام بن سالم فيها في لغة صريحة لذلك روى عن هشام بن سالم عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله  
 عليه السلام روى عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير  
 بصوم صوابا بل يوم وان فطر بعد الصوم فذلك الصوم والطعم عشرة مساكين فان لم يمكن صام  
 ثلثة ايام كفارة لذلك وفيه الرواية نادرة ليست لها قوة المعارضة بالروايات المشهورة  
 بين العلماء وبين كتب الاصول لقوله عليه السلام فانه ما يشتر بين اصحابك وان تركوا ذلك فانه  
 فان اجمع عليه لا يري فيه واختصار الفطر قبل الزوال فانه لا يترك الا في الجواز وقد  
 بعضهم لا يجوز الاول وهو الكثر الا في القرآن متفقا الى بعض الاخبار بل في ما رواه ابي بصير  
 ابن سنان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت ابا بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير  
 فله ان يفتل ما بينه وبين نصف النهار ثم يفتل ذلك اليوم احد بثلث وعشر جملة في رابع في  
 الصبح عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال فطره في كل يوم من رمضان انما ياتي بالزوال الشمس وان كان

في رواية اخرى عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير  
 في رواية اخرى عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير

في رواية اخرى عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير

لقول

فطوعا فانه لا يفتل بالخير وروى عبد الله بن سنان عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير  
 انما فطره لكان فطره ما بينك وبين الليل من شئت وصوم فضا ففطره لكان فطره  
 زوال الشمس فاذا زالت الشمس فليس لكان فطره وعشر ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير  
 الذي يفتل شهر رمضان هو بالخير فالفطر ما بينه وبين ان تزل الشمس وفي الفطر ما بينه  
 وبين ان تغيب الشمس وتوبه الصبي في الفطر عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام  
 عن امره في فطر شهر رمضان فيكبر بها زوجها على الفطر ففطره لا يفتل ان يكبر بها بعد الزوال  
 والاختار من هذا الحديث كثر في الحديث ولم يفتل ذلك الا عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير  
 عقيد حتران ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير  
 ما رواه ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير  
 ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير  
 ان كان نور ذلك من الليل وكان من فضا رمضان فلا يفتل ويتم صومه فمروا به في الزوال  
 يبدوله بعد ما يصح ويرفع النهار ان الصوم ذلك الصوم والقبض من رمضان ولم يكبر نور ذلك  
 من الليل فمروا به الصوم ويعتد به اذا لم يكبر شيئا وهو محمول على الاحتياط والاحتياط عدم  
 الفطر اذا نور الصوم من الليل كما ورد في هذا الصحيح مسئلة لا يجوز صوم يوم كثر  
 بنية رمضان فاذا بان انه كان من رمضان فلا يجوز عنه وهو مشهور بين الاصحاب وذهب  
 ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير  
 كما في هذا ان الباع المكلف الصوم في الزمان المحكوم يكون من شعبان عن انه من شهر  
 رمضان يتقصر اذ قال ليس من شهر فانه يكون حراما لا مباحا كما في صلاة بغير طهارة  
 فلا تقبل الا في شهر وما رواه ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير  
 الصوم الذي يكبر فيه من رمضان ففطره فضا وان كان كذلك وما رواه ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير  
 في الصحيح عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير

نور



عن صوم ستة ايام العبد يبرأ من ذنوبه واما التمسك باليوم الذي فيه من شهر رمضان وما رواه  
 الشيخ عن محمد بن شهاب الزهري قال سمعت عن ابن عباس يقول يوم التمسك امرنا به  
 وانهما عنه امرنا ان يصوم ذلك من شعبان وانهما عنه ان يصوم من شهر رمضان  
 من شهر رمضان وهو لم ير الهلال وما روى الشيخ والكليني عن سبعة من اهل البيت  
 عبد الله عليه السلام انما يصام يوم التمسك من شعبان ولا يصوم من شهر رمضان لانه قد نهى ان  
 يفقد الا ان يصام في يوم التمسك وانما يميز من الليلة ان يصوم من شعبان فان كان  
 في شهر رمضان اجوز عنه تفقده في غيره واما ما قد وقع في عباد الله من ان يترك  
 الناس ويمزج ذلك من الاجزاء واجاب عن الذخيرة عن الاول بان غايته ما يستفاد من  
 هذا الحديث تحريم نية كونه من رمضان ولا يلزم من ذلك قسم العبادة لان الشهر متعلق باليوم  
 خارج عن العبادة وتحريم نية صوم يوم التمسك باختياره ان يكون قوله من رمضان متعلقا  
 بقوله انك تقر بالقبول للصوم ولان ذلك لا يكون في نية بل في فعله بصوم  
 ثم اعترض في نفسه لقوله لا يصوم الا بالامر بالقبول فيجب هذا الاضطرار على ما بين هذا الخبر وبين  
 ما يراد من ان يصام يوم التمسك لم يكن عليه قضاءه فاجاب لانا نقول لا يفرض طريق الجمع من  
 هذا الجواز على هذا الخبر على الاستصحاب وما يارضيه في نفسه من ان يكون التمسك من شهر رمضان  
 في مقام صوم الصالح احسن من ان يكون في غيره من شهر رمضان لانه جازع في سبعة  
 ايام وفيه توقف قد سلمت عن اليوم الذي فيه من شهر رمضان لا يبرر رايه من شعبان  
 او من رمضان فصامه من شهر رمضان قد هو يوم وفوقه ولا قضاء عليه اما الجواب عن  
 قوله ان غايته ما يستفاد من هذا الحديث نية كونه من رمضان الا انه قبل ان ينسب ذلك كانت  
 في سدة يكون العبادة فاسدة بكون العبادة دايمة دائرية والنية واللام في نية الربا  
 في العبادة متغيرة بها وهذا باطل بالاتفاق وايضا نقول ان النية اما شرط واما ركن  
 فان كانت شرطاً فعلياً فيكون ذلك لا يتحقق في كل وقت وان كانت ركناً فيكون ذلك في كل وقت  
 في كل وقت

والله اعلم

فقد يتحقق الصوم اصلاً فلا يفرع عن رمضان ولا عن شعبان واما ما اجاب عن صحته محمد بن مسلم بانه  
 ان يكون قوله من رمضان متعلقاً بقوله انك انما قد حول بان الرواية عن هذا المتفق  
 يكون معناه من الصوم يوم التمسك فضاؤه وهو مطلق بحيث يجوز ان يصوم بنية رمضان  
 او بنية شعبان فان كان الاول فثبت المطلوب مع هذه المتكلمات التي اوردتها في نفسه وان كان  
 الثاني فثبت بقوله عليه السلام فضاؤه اذ لا خلاف ان هذا لا يجوز ان يصوم من رمضان اذ بان ان  
 منه بالاتفاق ولم اقف على قائل بين العلماء يقول بان يصام من شهر رمضان اجوز عنه  
 شعبان ثم ظهر انه كان من رمضان فيقف عنه لقوله عليه السلام فان كان من شهر رمضان اجوز عنه  
 تفقده في غيره واما ما قد وقع في عباد الله من ان يترك الناس ويمزج ذلك من الاجزاء واجاب عن  
 غير صحيح لانه متعلقا بين المتعاضين واجتبيج في سائر اختلاف باجماع الفتوة واجازم  
 على ان يصام يوم التمسك اجوز عن رمضان وعدم نية في ذلك مرفوع بالعرف والوارد  
 في النفس وكلمة الاصحاب واعلم ان نية الواجب في يوم التمسك لا تنسب بالنسبة الى  
 العالم بالحكم فان نية من مستهزأه الله ورسوله بل انما يصور بالنسبة الى  
 جاهد مسئلة لشيء عارض له وهو اليقين غير منه ورفعت في هذا الرك ولا يخفى ان نية  
 الواجب مع انك انما تصوم من ايام التمسك ليقف الواجب لشيء اما العالم بالنسبة  
 سراً فلا يصور منه ملاحظة الواجب الا على سبيل التصور وهو غير النية فانها  
 انما يتحقق مع الاعتقاد كما هو واضح ~~في صحيح الحديث صوم يوم التمسك~~  
~~نوع الواجب يوم التمسك وليس كذلك وان كان على سبيل التصور لا يصح ان يكون~~  
~~وهو واجب بالنسبة في كل وقت من جميع التمسك لانه ليس بواجب في كل وقت~~  
~~لانه متعلق بوقت واحد~~ مسئلة واذا تردد في نية شعبان ان كان من رمضان فهو  
 فرض وان كان من شعبان ففعله فلا يجوز عن رمضان ان كان منه وهو من باب الحق واليقين فيجب

والله اعلم بالصواب  
 والتمسك باليوم الذي فيه من شهر رمضان  
 والتمسك باليوم الذي فيه من شهر رمضان  
 والتمسك باليوم الذي فيه من شهر رمضان

لله اعلم



يستفاد من كلامه ان الامانة التي هي في بعض الخصومات لا باء بالنية فالتفت لغيره بخصوماتها وبترا  
 بحول الحق لان ان كانا من غير هذه النية المتصفة بهذه الصفة فالتفت لغيره بخصوماتها وبترا  
 النية كغيره من غيرها من هذه الخصومات فالتفت لغيره بخصوماتها وبترا  
 بنفس الامانة التي هي في بعض الخصومات لا باء بالنية فالتفت لغيره بخصوماتها وبترا  
 كما لو نور الخصومة في الامانة او الامانة في الخصومة

والخلاف وانما ادريس والرافعيون وقيل بكوننا كما في الدرر ان الصوم يوم انما يقع  
 على وجه النذب ففعله على خلاف ذلك بكونه شرعا فلا يتحقق به الاشارة وقوله عليه السلام في روايته  
 محمد بن شهاب الزهري امرنا بالصيام ونهينا عنه امرنا ان لا نأكل من ثمر النخل ولا نأكل من ثمر  
 نهينا عنه ان لا نأكل من ثمر النخل ولا نأكل من ثمر النخل ولا نأكل من ثمر النخل ولا نأكل من ثمر النخل  
 بان غايته بالاستفاد من ذلك نعيم بعض خصومات النية ولا يلزم في الصوم فالتفت لغيره بخصوماتها وبترا  
 الف والنية لكونها شرطاً فاذات الشرط فالتفت لغيره بخصوماتها وبترا  
 الزاير لولا اننا نقول بعدم تحقق النية في مقام التفت لغيره بخصوماتها وبترا  
 اجمع المسئلة في المختلف على بنية اوجه الاول انه لو اوقع فوجب ان يكونه والثاني  
 انه لو اوقع فوجب ان يكونه فوجب ان يكونه فوجب ان يكونه فوجب ان يكونه  
 ليست شرطاً اجماعاً وقد تقرر مطلق فوجب الاجزاء واجتنب من الاول والثاني بمنع كون بنية  
 مطابقة للواقع وكون العبادة واقعة على وجهها لان الصوم المذكور على ان ليس له وجه  
 وان كان من رمضان بحسب الواقع لان الوجوب لا يتحقق الا اذا يتحقق بدخول الشهر لا بدونه القول  
 للرب ان ان رخص علينا فلا يوجب الوضوء اذا علمنا بدخول وقتها لا بدخول وقتها  
 ولذا حكموا بطلان الصلوة اذا اجتمعوا على عدم بدخول وقتها وان كان تمام الصلوة  
 واقعة في الوقت بحسب الواقع فالتفت لغيره بخصوماتها وبترا  
 الواقع يدل عليه قوله تعالى لو لا جوارا باربنا شهدا اننا ذالم بانوا بالشهاداء فاولئك  
 عند الله هم الكاذبون لكونهم يوقعون الزنا في ذالم بانوا بالشهاداء فاولئك  
 فهو كاذب عند الله بحسب السمع وان كان صادقا في الواقع فيجوز عليه صدق السمع في حقه  
 فلا يجوز اوقع من الصوم ولا غيره ولا يكفينا بانها العبادة على وجهها فتمت تلك  
 الاحوال فلا يخرج عن المهمة وعمر الثالث كما في الدرر كما انه لا يلزم من الاكثاف في الصوم

وان كانت في بعض الخصومات  
 بخلافه من غير وجه

رمضان بنية الفدية مع البقاء على خلاف الوجه اما موربه على الوجه انتهى عنه ثم قد راجع  
 في المعبر ايضا بان بنية الفدية في كل ما علم انه من شهر رمضان لا فيما لم يعلم وهو حسن انتهى  
 انه في يوم من رمضان مع قيام بدخول الشهر بالنية الى من يمكنه جابلا باصد وجوبه فيغير  
 كغيره من الصوم المذكور فلهذا ان الصوم رمضان بل هو واجب فلهذا بنية من الوجوب والنية  
 فمنه فلهذا لاكتفاء بنية الفدية بنية الصوم مع هذا التردد ومع فلهذا لاكتفاء بنية الصوم  
 الا ان قرب عبادة ربه اجابا بغيره فلهذا بنية الفدية بنية الصوم مع هذا الوجه وكذا الصوم  
 جوازا في التردد بنية الفدية بنية الصوم مع هذا التردد ومع فلهذا لاكتفاء بنية الصوم  
 لنية الصوم على المذهب الاول فلهذا بنية الفدية بنية الصوم مع هذا التردد ومع فلهذا لاكتفاء بنية الصوم  
 المذهب الثاني لا يصح والافضل ان الصوم بنية الفدية بنية الصوم مع هذا التردد ومع فلهذا لاكتفاء بنية الصوم  
 الوجوب فتمت بنية الفدية بنية الصوم مع هذا التردد ومع فلهذا لاكتفاء بنية الصوم  
 الفدية بنية الصوم مع هذا التردد ومع فلهذا لاكتفاء بنية الصوم مع هذا التردد ومع فلهذا لاكتفاء بنية الصوم  
 فلا يجوز عن الوجوب لعدم اتيان الوجوب بنية الفدية بنية الصوم مع هذا التردد ومع فلهذا لاكتفاء بنية الصوم  
 الاكثر ترك ولو اصبغ بنية الفدية بنية الصوم مع هذا التردد ومع فلهذا لاكتفاء بنية الصوم  
 لنية الصوم مع هذا التردد ومع فلهذا لاكتفاء بنية الصوم مع هذا التردد ومع فلهذا لاكتفاء بنية الصوم  
 التحقيق في المعبر والصلوة في حقه بنية الفدية بنية الصوم مع هذا التردد ومع فلهذا لاكتفاء بنية الصوم  
 بما روي ان ليلة النكاح اصبغ في اعراسه فلهذا بنية الفدية بنية الصوم مع هذا التردد ومع فلهذا لاكتفاء بنية الصوم  
 بان في من لم ياكل فلهذا بنية الفدية بنية الصوم مع هذا التردد ومع فلهذا لاكتفاء بنية الصوم  
 قبل التناول وبما صرحه الاصول المعتبرة كما حاله عدم اعتبار التفت لغيره بخصوماتها وبترا  
 واصالة عدم وجوب فضله في اليوم وفجره على النقص من الصوم من التفت لغيره بخصوماتها وبترا  
 اذا زال عذرهما قبل التناول كما في الدرر مسئلة فلهذا بنية الفدية بنية الصوم مع هذا التردد ومع فلهذا لاكتفاء بنية الصوم  
 فلو صدقوا في انما الصلوة انها رتبة الافاد للصلوة فلهذا بنية الفدية بنية الصوم مع هذا التردد ومع فلهذا لاكتفاء بنية الصوم

ان كانت في بعض الخصومات  
 مجموعا عن رمضان



فانه قد ذهب الاكثر منهم الى ان الصوم لا يفسد الا بالعمد والنية  
 بذلك وانما يوجب القضاء والكفارة وذهب بعضهم الى ان الصوم لا يفسد الا بالعمد والنية  
 بوجوب القضاء من الكفارة وحجة الاول ان النوافل موصولة وليست هذه النية من جنسها  
 فمن ادعى كونها نافذة فعليه الدليل بان نية الفطر انما هي في نية الصوم لا حكمها الثالث  
 بالانقضاء الذي لا ينافيه النوم او غروب اجماعا وبان النية لا يجب كبره في كل اربعة ايام  
 اجماعا فلا يتحقق انقضاء الشهر واجبة عن الاول يمنع من النوافل وكون هذه النية ليست بغيرها  
 وعن الثاني بان من حكم النية في الصوم كون الصائم بحيث يترك الصوم عن عمد فنية الفطر من غير  
 النوم وتخرج من ثبوت بان الانقضاء في بقائه مسرورا بعد نية الفطر والنوم من جنسها لهذا القدر  
 واما عدم منافاة الغروب فانما يفسد الصوم من غير نية الفطر والنية واحدة في كل شهر من غير  
 لوجوبها في كل شهر وهو نية الفطر بل يمكن ان يكون ان الكفارة بنية واحدة للشهر كمراده  
 لعدم انتفاء النية بالافطار في الليل ان نية مضاجعة للصوم في الشهر انما هي في الصوم وكل شهر  
 من الشهر فثبت كبر الصوم كبر النية فلا ينقض هذه النية الا بعد انقضاء الشهر او نية الفطر في الشهر  
 لا في الليل لعدم تحقق الصوم فيه ويؤيد الجواب عن الرابع ما سبق في جواب عن الثاني  
 فتذكر في كل شهر في مسئلة لطلان الصوم بنحو دالته انما فنية للصوم بها را ان بلغت الى  
 حد اجزم كما كان جازما للصوم وكفى النقص منها في لا يفسد قطعا كما لو تردد في بعض فطر الفطر  
 من جهة مرضه وانما ذلك الثاني ان النية حقيقة او كمالا شرط للصوم فاذا انتفت  
 انتفى الشرط واستلزم عدمه بانه على قدر ضلوع النية حقيقة وكذا فلا يمكن معارفة  
 نظر الشارع واذا فسد الصوم جزا من الشهر فذلك الشهر باجماعهم وهو حسن لان  
 الصوم لا يفسد من غير ان يقابل بالهنة منهم من قدس بوجوب كبره بنية الصوم بعد نية الفطر  
 كما صرح به العلامة في شهر حيث قد بنيانه لنور الفطر بعد انقضاء الصوم لم يفسد لانه  
 انقضاء شرعا فلا يخرج عنه الدليل على غير هذا اذا اعد ونور الصوم اما لو لم يتول بعد ذلك

الصوم

الصوم فالوجه وجوب القضاء وانتهى ويري عليه انه ان كان نية الفطر لا يفسد الصوم  
 من جنسها فوافق والصوم فلا منقضاء وان انتهى الى الغروب وان كان لها تأثير في القضاء  
 فلا يصح قضاء الصوم بعد صدورها وان لم تستمر ولو نور الفطر من اول الشهر ثم جددت الصوم  
 قبل الزوال لم يجزه لطريق اوله على من يفتي في كون شهرين احدهما بالنية في كل شهر  
 في شهرين لغيره بغيره في خلافه ونقد بعض العلماء القول بانقضاء حكمه عن شيخ بالانقضاء  
 كماله لغيره بل قد عرفت وجوه للادلة ما سبق وكذا لو ارادوا انهم في اشياء منها ربطت  
 وان عاد بعد فورا لشرطه الكمال في صحة العبادة ولا يستلزم انقضاء اشياء الكمال فيقضي  
 من ذلك اليوم ولا كفارة عليه للصلوات لم ينعها من ذلك الكفارة عن جحد نية الفطر ولم يفسد  
 وفرو وجوب الكفارة على من نور الفطر من اول اليوم ثم دونه في كل شهر من الفطر  
 الكفارة من جهة الصلوة المدم لم ينعها وان صدر في عليه انه يفسد الصوم لان الفطر لا يلزم منه الكفارة  
 الا ما مضى من الشهر بالنية الفصل الثاني في ما يجب من الصوم في كل شهر من الصوم  
 مسئلة قد علمت ما سبق ان اول وقت الاكل في كل شهر من الصوم في كل شهر من الصوم  
 فوقع فيه الخلاف بين العلماء والمفسرين ان اوقات الاكل في كل شهر من الصوم في كل شهر من الصوم  
 استمر في كل شهر من الصوم في كل شهر من الصوم في كل شهر من الصوم في كل شهر من الصوم  
 ان تقوم كنه او القبلة وتنقصد اربعة ايام من الشهر في كل شهر من الصوم في كل شهر من الصوم  
 فقد وجب الفطر وسقط الفطر وقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل والليل لا يتحقق بالغير الا  
 بزيادة الحجة الشرعية ولان برادة الزمة التي غفلت بالقرن لا تصح لغيرها الا بهذا ولا لا كنه  
 الرواية مرسله لانها من غير سند ابي عبد الله عليه السلام لا يطابق الاصحاح في كل شهر من الصوم  
 زلزلة ووقت الفطر عند برؤن ثلثة ايام من كل شهر من الصوم في كل شهر من الصوم في كل شهر من الصوم  
 اما لان ظهور ثلثة ايام كان بغيره الا في كل شهر من الصوم في كل شهر من الصوم في كل شهر من الصوم  
 وحديثنا واما لان ظهور ثلثة ايام قد يكون في الغروب كما اذا كان في القصر في كل شهر من الصوم في كل شهر من الصوم  
 باقر السامانية او يكون تمام الشهر من ثلثة ايام في كل شهر من الصوم في كل شهر من الصوم في كل شهر من الصوم

بعد هذه النية  
 في غير هذا الشهر

الصلوات

في كل شهر من الصوم







كلوا واسلوا اللذنة بانه تسوخ الاكل والشرب مطلقا الى غاية التبين فيكون محملا بوجوه وانما  
يتناول كل ما كحل ومثروب غم له نكاحا تام الصوم وهو الاكل والشرب كحل في كل ما كحل ومثروب  
وغيرها وما رواه محمد بن مسلم في حديثه لا يجوز عيشة لم يزل لا يفر الصيام ما صنع اذا اجتنب ذلك  
خصه الطعام والشراب والنساء والارناس فرأى ان لا يصير قهرا بوجوه عليه  
الصيام من الطعام والشراب كدنيته هو عام في كل مطعوم ومثروب ويتناول الخبز وغيره ولا يفر  
للتخصيص في الاكل لا غنى عن كسبه كالكسب بالاعتناء فكان مشاركا للمفطر في المنع وفي الاجتناب  
نظر في وجه ما قلنا في القسم الثاني واجمع السيد المصنف في الحديث لا يفر من العدة بان تحرم  
الاكل والشرب انما يفر من الاعتناء لانه المتعارف فيمنع من كل ما يضر الاعتناء والاعتناء  
بممارسة البرادة اليقينة بالاصار ومقتضى البرادة استيعاها الاكل والشرب واجبا لانه  
عنه في مختلف المنع من تناول الاعتناء خاصة في تناول غير الاعتناء لا يتناول الاعتناء وبان العادة لو  
كانت في صفة في الصرع لزم منها التخليد والنوم انما عيى الاختيار والكلفين والى ما لا يطل عليه  
فالقدم مثله وصف الاول في عدم وقوعه في المنع في انهم لا يفر من تناول الفرد الا في  
الاداء يقول هو مطعون ومطلق ينصرف الى فرد الكسب والفرد الكسب ما يفر منه ولو  
تباين ذلك من غير الاكل يتناول ولا يعتد بغيره ولا يعتد بغيره ولا يعتد بغيره ولا يعتد بغيره  
ايضا القول بكونه قهرا في فرد الصيام لانه لا يفر من تناول الفرد الكسب ما يفر منه ولو  
من جهة فلهذا اذا اعتد به انه يفر منه من الكسب والاعتناء ولا يفر من تناول الفرد الكسب ما يفر منه ولو  
خالف فرد ذلك حسن بن صالح وقهرانه لا يفر من تناول الفرد الكسب ما يفر منه ولو  
ومثله في هذا الخلاف في سقوط حكمه والاربع وهو ان يكون الاكل والشرب معاذا ودخوله  
في الصيام في سبب من سبب فوفيه ما حققناه في الثاني لعدم صدق الاكل عليه وهو  
ولا يفر من تناول الفرد الكسب ما يفر منه ولو  
ولا يفر من تناول الفرد الكسب ما يفر منه ولو

وما قيل في هذا الخبر من ان الصيام  
المتعمد في كل وقت من وقت الصيام  
تأبى ولا يفر من تناول الفرد الكسب ما يفر منه ولو  
معلق عن روى بن مسلم في الحديث  
الذي يفر من تناول الفرد الكسب ما يفر منه ولو  
ليس فيه نص وانما ليس الطعام

حين يجوز مطلقا في مختلف المراتب في احوال قهر في النهاية بكرة الكفة بالجمادات وبجرم بالايام  
ولم يوجبها قهرا ولا كفاية وكذا في احوالها في جرحها ولا قهرا ولا بالايام في النقص  
خاصة وكرة بالايام وكذا في السبوط وهو قول ابن ابراهيم وقد فرقت الكفة بالايام في نظر  
ولم يذكر ابن عفا الكفة بالايام ولا بالايام في جمادات مع الخطات وقد ايو الصلح الكفة بكم  
القضاء ولم يفرق بين الكفة بالايام وبين الكفة بالايام في الكفة لانه لا يفر من تناول الفرد الكسب ما يفر منه ولو  
تحرم الكفة بالايام ولم يوجبها قهرا ولا كفاية وكذا في احوالها في جرحها ولا قهرا ولا بالايام في النقص  
انها مغيرة مطلقا ويحب القضاء خاصة انما كسبها ما رواه ~~ابن عفا~~ والصدوق عن احمد بن محمد بن  
محمد بن ابي نصر في الصحيح عن ابي الحسن انه سأل عن الرجل يمتنع بكونه في مكة في شهر رمضان  
فقد الصيام لا يجوز له ان يمتنع وما رواه ~~ابن عفا~~ عن ابي الحسن عن ابي بصير في الحديث في الحديث  
الى ابي الحسن ما تقول في اللطف في الشافعية فلهذا الانسان وهو صائم فكتب له بالجمادات  
وما رواه الكليني عن علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه موسى بن عيسى عن ابي الحسن عن الرجل وامر  
بل صيامها ان يستد فلا الدوا وما صام بان قهر لا بأس وقهر الدلالة ان الاول لا بأس  
عدم جواز الاحتقان مطلقا والثاني في بدل على جواز مطلق لان الدوا اعم من الصيام  
وجزة فطبق الجمع هنا حل الاول على الصيام وحمل الثاني على اجابته والاحتقان في هذا الجمع  
ما رواه ~~ابن عفا~~ عن ابي الحسن عن ابي بصير في الحديث في الحديث الى ابي الحسن ما تقول في اللطف  
من الشافعية فلهذا الانسان وهو صائم فكتب له بالجمادات وما رواه ~~ابن عفا~~ عن ابي الحسن عن الرجل وامر  
احسن عن ابي بصير في الحديث في الحديث الى ابي الحسن ما تقول في اللطف في الشافعية فلهذا الانسان  
وهو صائم فكتب له بالجمادات وما رواه ~~ابن عفا~~ عن ابي الحسن عن ابي بصير في الحديث في الحديث الى ابي الحسن ما تقول في اللطف  
فرز به ابي بصير في الحديث في الحديث الى ابي الحسن ما تقول في اللطف في الشافعية فلهذا الانسان  
الزيات احمد بن محمد بن ابي بن عفا في الحديث في الحديث الى ابي الحسن ما تقول في اللطف في الشافعية فلهذا الانسان  
رواية له في الحديث في الحديث الى ابي بن عفا في الحديث في الحديث الى ابي الحسن ما تقول في اللطف في الشافعية فلهذا الانسان

واللطف في الشافعية  
وضع ابي الحسن  
الاحتقان في هذا الجمع











وكان في ذلك من انما هو في ذلك

الرياء ام لا تترك ذلك فقد لا يابن وما رواه الكلب عن محمد بن مسلم في الصحيح قد قلت لا ينبغي  
 عند الله عليه السلام ان يسمي الرمان والطيب سلاسل وجوز ذلك من الاجابة مسئلة  
 يجوز ان يصدق النبي صلى الله عليه وآله من الصادق ومن ان يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق  
 اجملا ان في الصحيحين ومن هذا القول ان الله لا يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق  
 من الصادق ومن ان يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق  
 اذا خرج من الصادق من ان يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق  
 انور لما رواه الكلب عن محمد بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الله بن ابي عمير عن عبيد بن  
 ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يابن بان يزدور واليهام ثمانية وروى الشيخ هذه الرواية  
 في نهجهم عن ابي عبد الله عليه السلام عن محمد بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الله بن ابي عمير عن عبيد بن  
 عن ابي الحسن ان يزدور واليهام ثمانية قد مضى في هذا السند من يصدق من الصادق  
 سور عباد بن ابراهيم فان النبي صلى الله عليه وآله قد مضى في هذا السند من يصدق من الصادق  
 فيه كلام الكلب فقد عرج محمد بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الله بن ابي عمير عن عبيد بن  
 وحكم في الزيادة على هذه الرواية بالصححة وعما رواه الكلب عن محمد بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الله بن ابي عمير  
 عن ابي عبد الله عليه السلام عن محمد بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الله بن ابي عمير عن عبيد بن  
 وافلا في الباب ان يكون الرواية موقوفة على محمد بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الله بن ابي عمير  
 امروسة وانما الامثلة والبرية طائفة من الزيادة في كلامهم ضعفتها يجوز ان يصدق  
 عليها من وجهين الاول انه يجوز ان يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق  
 فكيف اذا كان موقفا وانما في موافقة الخبر بالصدق لم يخرج بها عن  
 لعدم صدق الاكل والشرب على ذلك واصلها في الاصل الثاني  
 ولكن لا يصدق في الصدق للزور او عليه وهو مدفع اليك بموقفة عن ابي عبد الله عليه السلام  
 حجة القول في انه اذا لم يصدق في الصدق ولا يصدق عليها الاكل وانما اذا وصل الى

وكان في ذلك من انما هو في ذلك

انهم فيما يصدق عليها الاكل اولادته ان في صدق الاكل عليه ومقتضى ذلك  
 الاجتناب نظر الى وجوب تصديق البراءة اليقين من المتكليف والبراءة الاول  
 صدق الاكل عليه ومقتضى الثاني بان الاصل يقيني فان في صدق الاكل عليه  
 ويان انك قد ارتفع عن موثوقه لثبوتها لا يصدق في الصدق بالصدق الا انما تقول  
 انما هو في الصدق على افراده لا يصدق في الصدق بالصدق الا انما تقول  
 بها بالصدق لموافقة بالاصل ولقد حجة القول في ان يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق  
 فيجوز ان يزدور وان وصل الى ان لا يصدق في الصدق بالصدق الا انما تقول  
 الداعية اذا وصل الى ان لا يصدق في الصدق بالصدق الا انما تقول  
 لعدم وجه التصديق فيها ولصدق الاكل عليه جونا او كانا كجبت برصها اليقين من الصادق  
 وانما هو انما يصدق عليها لثبوتها وعرفا في ان يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق  
 او يخرج من الصادق او يخرج من الصادق ومن ان يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق  
 الصالح في ما ابين ورواه عن محمد بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الله بن ابي عمير عن عبيد بن  
 في الاصل فيما يخرج من الصادق ومن ان يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق  
 امروسة في الدرهم حيث قد مضى في هذا السند من يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق  
 عمدا لم يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق  
 قصد لم يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق  
 مختصة بما يخرج من الصادق ومن ان يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق  
 اطلق جماعهم في الصدق على ما هم في الصدق ومن ان يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق  
 فيما لا يصدق في الصدق ومن ان يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق  
 الفضل من الصدق ومن ان يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق  
 المصنف من الصدق ومن ان يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق  
 لطف الله على من يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق  
 في ايمانهم ان يكون اموالهم من الصدق ومن ان يصدق من الصادق ومن ان يصدق من الصادق

انما هو في الصدق



















فالصوم كالمزاج علم مجمل ان الصوم مثله مفطرات وما نزل جهده في كسبه علمها وعلم  
 بعض المفطرات كالسكر والشراب ولم يعلم البعض الا انها لا في الدين مع كونه  
 المتعلم كما هو صريح القرآن وانما غير المفطر هو ما جاهد من اصد التكليف بالصوم فدل على  
 عليه اوانه عالم بالصوم لكنه جهل بتفصيل المفطرات مع عدم كونه من اهل العلم او هو من  
 صر المتفصيل لكنه ما بلغ اليه هذه المسئلة مع نيل جهوده في الاستدلال بالمسائل الاول  
 لا ضيق في وجوب الكفارة عليه لانه مفطر ومفطر هو ما جاهد من اصد التكليف بالصوم فدل على  
 انضاض وجوب الكفارة لان الكفارة عقوبة والمعقوبة على غير المفطر خلاف العدل بخلاف  
 انضاض وفاته يوم يوم وهو لا بعد عقوبة بل هو رحمة كما كان الاصل رحمة ومكنى حمد  
 الموتى المذكور على هذا الجاهل فانه ليس بعقوبة ومضيان في حجة اهل العلم  
 المفطر من عموم دليل الكفارة ان ما لا يفرق بين الجاهل بالدين وبين العلم انه  
 لما كان مدار المسئلة الفقهية على مصالح خفية ولذا في الامور الشرعية على الجمع بين  
 المتفرقات والتفريق بين المتشابهات لا يخفى ان هذا الحكم جازية في جميع امور الدين  
 لا صير عدم العقوبة لبعض الامور مع غير المفطر الا لمصلحة خفية مخصوصة نذكر  
 احدى الامور المذكورة الصبي جهالة بهل عليه قول المصنف في صبيته معقوبة بغير عار حجة  
 وليس عليه كفارة ما انبته جهالة بالدين الصبي فان عليه كفارة فانه جهل كان او لم  
 ويكفي ان يجهل بجهالة بجهالة بالدين كما يحتمل ان يكون المصنف اعلم بوقوعه في  
 مفسد الجاهل وباجتهاد الاصول وجوب انضاض الكفارة على مطلق الجاهل والاعلم  
 المعاصرين بالانظار والراعية الا فطر بالادراك مطلقا لا يفتر بالصوم وهو  
 ضمن الاول كونه بحيث يرتفع به القصد والاختيار وانما في ما لا يبلغ اليه اية  
 ولا اعلم خلافا بين الاصل في عدم الصوم بالاول وانما الخلاف في ان كان قد  
 ادرك امره بالادراك على الا فطر انوعه تركه بما يكون مضرا به فلفه او من بحر  
 مجراه بحسب حاله مع قدرة المتوعد على فعل ما لو عده وشهاده القرآن بان الله يفعله به لو لم

في هذا الموضع من كتاب  
 الفقه في الصوم  
 في بيان وجوب الكفارة  
 على من افطر في الصوم  
 في بيان وجوب الكفارة  
 على من افطر في الصوم

وتوجب الامتناع في حقه وضمة فيه لغير اختياره ولا خلاف في ان مزاجه في فطره لا يفطر به  
 وفي مزاجه من ينج به الادراك هذا رفع قصده وانما الخلاف فيمن لم يبلغ اليه ذلك كمن  
 خاف حره كمن قد جاهد الاكثر الى انه لا يفطر به لك لئلا يصرح بغيره مع امره انما  
 والنيان وما استمر هو عليه ولان الكفر لا خيرة له فلا يوجب اليه شهر فيكون تناوله  
 سائيا كالسكر فذكره ليعينه لا يقر الكفر وضع عنه كفارة بغير تناوله فبذلك القضاء كما لم  
 لانا نقول مقتضى الدليل سقوط القضاء في المومنين ترك افعال المفطر في الضرر على ما لا يدر  
 فيمنع بالمفطر فيما عداه لانه في تركه نظر اما الاصل فلان برائة الذمة عنه وجوب  
 القضاء والكفارة انما تجوز اذا لم يتحقق تعد الا فطر او وضع ان كسر تقية ومنها ليس كذلك  
 لتحقق تعد الا فطر انما قول لفردية اربط بين النفس وبغير طيب النفس واما اخبر فانما لا ينفذ  
 منه رفع العقوبة والاثم لاصح المعاملات بالانسان بالماضي واما اخبر بان الكفر لا خيرة له  
 فلا يوجب اليه شهر فلان المفروض منها وجود الاختيار لا عليه بخلاف الصورة الاولى المسئلة  
 فان اعتبر فيها رفع القصد فهذا الذي لا يثبت في غيرها لا على التوخي في وجوب العقوبة  
 من قوله ترك افعال المفطر في تركه كادل على تركه المفطر في تركه كادل  
 على تركه في كرهه لتحقق تعد الا فطر وهو جوب القضاء ومنع الدليل مقتضى سقوط القضاء  
 في المومنين فالاقول ما ذهب اليه الشيخ في مبسوط لوجوب القضاء في صبيته كمن لم يدر مع  
 النوع من رفقته فصدق عليه انه قد افطر اختيارا فيجب عليه القضاء ونظر الكفارة  
 بالجهل لانها عقوبة والمعقوبة مرتقبة على الادراك ومنع عموم ما دل على كون الانسان  
 مبتلا الامور مفتر للصوم بحيث يتناول الكفر في جزائه منع ما عفت من صدقه في من  
 افطر بطيب النفس او غيره والخاصة لوافطر في يوم بخصومه للتقية او افطر في اليوم  
 لاجلها لا يفتر صومه ولا يلزمه القضاء ولا تعاقب الا في صبيته المباداة الواضحة  
 على سبيل التقية ولكن اختلفت كلماتهم وعباراتهم في مفسر ما يوجبها فذهب من قدر  
 بجوازها عند خوف تنكف النفس وما جاز في غيرها كما يظهر من عبارة الدروس ومنهم































ان يترسخ في الذاكرة وكان بناء هذا العلم على عدم كون العلم حقيقة في ذاته فلهذا انما هو في العلم  
 هذه الرواية على الكرامة وكذا ان العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 والطعام في جوفه من غير ان العلم يثبت على الكرامة بارواه حنان بن سدر عن ابي عبد الله عليه السلام  
 وقيل في رواية اخرى ان العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 السنين اصبحت اهلها على اهلها والسنين استنقاع امره فانهما فيكون حكم العلم بها واحدا وفي  
 علم ان استنقاع امره فانهما فيكون حكم العلم بها واحدا وفي  
 ايضا لعدم القول بالعلم والاولى من ذلك ان العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 الكرامة في اجزاء العلم واما ما عني به من ان العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 يستأله على عدة من الضيق وتبين بان الكرامة كرامة ما يثبت العلم بها على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 كونها حقيقة في العلم والاولى من ذلك ان العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 في العلم جميعا بينه وبين العلم واما ما عني به من ان العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 في التبيين فيكون الاول هو العلم الحقيقي والثاني على ما يثبت العلم بها على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 نظرا على ما عني به من ان العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 الكرامة الدالة على العلم انما هي ان العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 الراس في ما دونه عرفت وان كان البدن خارجا لما دلل عليه العلم بالعلم والاولى من ذلك ان العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 على انما قيل في العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 ولا يبعد قسما العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 العلم ان الدلالة على العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 اميت في العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 وقد منعت العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 لم يثبت في العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 انما من كسب اللغة اعلم من ان يكون دفعة واحدة او متعاقبا بحيث لا يثبت العلم  
 عليه دفعة عرفت الا ان الفوص في ما عادت لا يكون الدفعة عرفت

والله لا يخبر على اعتبار الدفعة العرفية في الدلالة على العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 بها غير ان استنقاع امره فانهما فيكون حكم العلم بها واحدا وفي  
 هنا فاعلم ان العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 ليعين الخروج عن عبدة التكليف ثم يظهر الفاعلية العرفية في العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 لان الدلالة على العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 زارة عن ابي عبد الله عليه السلام فلو ان رجلا جنى ارضا من ارضه واحدة  
 اجزاء ذلك وان لم يدر كجده وصحبه اهلها قد سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
 اذا ارعس الجنب في ارضه واحدة اجزاء ذلك فاعلم ان العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 الصحيح ان حجة اخرى على ما ذهب اليه لاضافة القيد في الدلالة على العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 بتقريب ان الدلالة على العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 القيد المذكور ومن هنا علم ان العرفية العرفية خارجة عن مفهومه وحيث لم يذكر  
 هذا القيد في الخبر المذكور في هذا المقام وجب ان لا يثبت العلم بها على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 على النفس والبقاء على عموم استنقاع امره فانهما فيكون حكم العلم بها واحدا وفي  
 الصائم على الجنب في ارضه واحدة اجزاء ذلك فاعلم ان العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 هناك ولذا قد افقها في معنى الدلالة على العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 فقط بالبركة السليمة ثم قال ان في اطلاق النفس وكلمة العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 في هذا الحكم بين صوم الفريضة ومن فله ثم ان قلنا انه مفيد جاز فله في صوم الفريضة  
 كونه في المفطرات وان قلنا بالتحريم خاصة كما هو الظاهر في العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 كما تكفي في الصلوة والصوم والاباحة اما لقصور الاخبار فانها لا تفي في افادة عموم  
 اوله اذا جاز لنا ان المفطر جاز فله في العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر  
 اطلاق النفس وشروط الصوم الفريضة والنافلة الا ان عموم الفوص بالفريضة لم يوجب  
 النافلة عن هذا الموم بل لعل ان هو جاز الا في العلم لا يثبت على الكرامة على قول من لم يملك لفهم العلم بدخول الشر



فيها حرام مطلقا ان كانت من شهر رمضان او من النذر الهين وان كانت من فساد  
وما تيقن قبل الرذال فحكمها من غير ان يكون من خصوصية فساد بل جبراً ثم قد اختلف  
وكذا ان رجع قد ستره ان فائدة التوهم تظهر فيما لو ارتس في غسل مشروع فانه يقع  
فساد للنهر عن بعض اجزائه انقضاء للفناء في العبادة وهو جديان وقع الغسل  
في حال الاخذ في الارتماس او لا يتقرر في الماء لا سيما في اجتماع الواجب والحرام في الشيء  
الواحد اما لو وقع في حال الاخذ في رفع الرأس في الماء فانه يجب الحكم بصحة لان ذلك  
واجب محض لم يتعلق به نهى اصلا فينتفي عنقضاء للفناء في قول الاول الاول ان يقول للنهر  
عن هذا الفرد الذي هو في افراد الغسل وبما في حكمه لا يجبر عليه ثم قد اختلف في ان رجع  
الفاء ان لم يمسح شيئا يرفع صدره لعدم توجه النهي اليه وان اقبل عاده وما ذكره رحمه الله  
في حكم المناسك جديا في الاخذ في اياه اقبل في ذلك لئلا يراها في عدم توجه النهي اليها  
وان اثم اقبل في تنقيصه في التعليم على بعض الوجوه كما بيناه مرارا انهم يقولون قول السيد  
فيما لك من غير جدي لتوجه النهي الى اياه في تنقيصه وعدم معذورته ~~في~~ كونه وجهه الى الفاء  
وتفديهم بغد النهي عنه في المناسك كما يذهبون بترك الواجب مع كون قطعها جائزا بالاحتياط  
الشرعي من الاوامر والنواهي مستقلة في اجتماع قبل محرم وموجب للقضاء والقفا  
التفاقي بين الامانة والخاصة فقد في الزخيرة اما وجوب الامساك في اجتماع الغسل وكونه  
مفسدا للصوم موجبا للقضاء والقفا فلا خلاف في بين المسلمين وقد في هذا ما تحرم  
اجماع على الصيام في الغسل وكونه مفسدا للصوم فوضع في بين المسلمين وبطل عليه قوله ثم  
قال لان باسروهم وانفقوا ما كتب اليهم وكلوا واشربوا حتى تبين لكم اخطأ الا بعض  
من اخطأ الاسود ومن انفجروا واهل الخبيث في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام  
يقول لا يضر الصائم ما صنع اذا اجتمع له بيع خمر والطعام والشراب والنفاء واللازما  
في الماء وقدر في الدنيا ان استغفر منها على تسليم كون ان يذبح عاتيه للجموع تحريم اجماع  
بعد التبيين لا وجوب القضاء والقفا والقفا في الرواية ان استغفر منها على بعض الوجوه

وقوله عز وجل  
 فاصبر على ما يأتى  
 من الاذى  
 ولا يجرى  
 بك من الامر  
 شيء الا  
 بما يشاء الله

[illegible][illegible]











لعدم اليقين في خبره والاصل برأيه الذمة في خبره وكلم بعض الاعلام انه مرجح  
 لكن سكوت ابن عينة وليد عن عدم وجوبه لان سكوت من لا يجهد ولا يظفر ولا يسرع في الراجح  
 مع كون حديثه الاثر بالموقوف والمنع عن المنكر وتبلغ اليك خبره فلا تحسب انك تعلم  
 بالجملة فلا يفيد الصوم والاحوط للاعادة واحتمل انما فيه مسئلة استهويين  
 الاصل ان البقاء على اجابة عامر احقر بطبع الخبر مفيد للصوم موجب للقضاء والكفارة في  
 الذخيرة المستهويين الاصل ان البقاء على اجابة متناه الى الطوع والخير هوام مفيد للصوم موجب  
 للقضاء والكفارة واليه ذهب الشناني وعنه بن بابويه وابن ابي عمير وفيه امر بغير وسداد والبول  
 الصلح وابن ادریس وهو قول جمهور المتأخرين وقد استدل ادریس اجماع الفتوة على انه يفيد  
 الصوم ثم قال ولا يثبت بانك الذي في لف ذلك ونسبه في شتمه والتذكرة الى علمائنا انهم  
 وقفوا على الظاهر في سره الكبر وفروجهما بتمه البقاء على اجابة الى الفورام القضاء  
 خاصة كما عن العامة والامر بغير واحد قوله روايتان اشهرهما الوجوب بل عليه الاجماع  
 فرصد الغنية وفي السرار وظاهر الانتصار انهم وظاهر الانتصار غير ظاهري فبقا  
 لان عبارة السبب لغير الانتصار كما تفقد الامانة في مختلف هذه الاما الفتوة به الامانة  
 ابي بهم عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير  
 والكفارة ومنهم من نوجب القضاء في الكفارة انما لان مراده من الفتوة الامانة بهذا  
 القول لغير القول في امانته لاجماع الامانة عليه مع قوله بعد ذلك لا اختلاف بين الامانة  
 بنم ظاهريه عبارة يدل على شهرة القول الاول وهو وجوب القضاء والكفارة والقول  
 الثاني في مسئلة هو وجوب القضاء خاصة في اليه ابن عبيد قد ذكر به القضاء من الكفارة  
 والمان والسياسة لغير واحد قوله السبب في امدار حيث قد لغير نقد الاخبار الدالة على وجوبها  
 وهذه الروايات كلها ضعيفة السند فيشكل القول بغيرها في اثبات حكم من لف للاصل ومن هنا  
 يظهر رجحان ما ذهب اليه ابن عبيد والامر بغير من ان الواجب بذلك القضاء من الكفارة انهم  
 وكذا ابن بابويه في مفتح على اصل الاحتياط حيث قال لحد بن عثمان لا عبد الله عليه السلام

في الكلام اجنبية وفيها  
 مباحث امنية الاول  
 ان

عن رجل اجنب في شهر رمضان من اول اللبدي فوافوا انك ان يطلع الخبر فقل قد كان رسول  
 بي مع من اول اللبدي وبقوا الخبر حتى يطلع الخبر ثم قد نسخ ولا يقول كما يقول هؤلاء الا  
 بقدر ما كان في قوله بقدر ما كان ان جعل مقولا لقول هؤلاء فلا حسن عند من يهتد به في  
 المشهور المتعين لطفه في امانته بقوله في القضاء وخاصة وان جعله مقولا لقول الشيخ وهو الظاهر  
 لان اكثر امانته لا يجوزون في الصوم والقضاء بذلك كما في ظاهر الخبر ايضا لشعبه قد ذهب القضاء  
 خاصة وعنه بن ابي عمير الطبري منه الى امانته طحايا واولا بقدر ما يجب من حجب امدار حيث استند  
 ظاهري مضمون الرواية الى انه في الخبر لا يثبت بغير نقضه عن المنع ومن طر بقتة رعا له في ذلك  
 الكتاب لقد متون الاخبار ووافوا به بمضمونها وامتد على اكثر الاصل انهم قد سبق منه  
 ان اكثر الاصل في قالون لف والصوم فبعد من يهتد به في هذا بل لا يهتد به وكان ذلك عن  
 عبارة الشيخ بعد الرواية المذكورة والقول الثالث وهو قول شيخنا في قوله في القضاء  
 ولا يجب عليه القضاء والكفارة وجهه كما في الذخيرة وغيره قوله في احل لكم ليلة الصيام الرفق الى  
 في ذلك فان اطلاق الالية لغير جواز الرفق في كل جزء اجزاء اللبدي وان كان في آخر امانته  
 وقوله في قالان باشره بن الى قوله حتى يثبت لكم الخط الا يفيض فانه لغير جواز امانته في الخبر  
 الاخير من اللبدي وهو لغير عدم تخيم البقاء على اجابة الى الصبح وما رواه الشيخ عن بعض من القسم  
 في الصحيح قد سالت لابي عبد الله عليه السلام عن رجل اجنب في شهر رمضان من اول البسل فافترق الخبر  
 حتى يطلع الخبر فبقيتم صومهم ولا قضاء عليه وما رواه الصدوق عن ابي بصير عن القسم في الصحيح  
 انه سالت لابي عبد الله عليه السلام في شهر رمضان فيحكم في البيعة ثم بنام فقل ان لغير قدر لا بأس  
 وما رواه الشيخ عن جبيب الخثعمي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام في شهر رمضان من اول البسل فافترق الخبر  
 بصلاة اللبدي في شهر رمضان ثم يكتسب ثم لو فخر من متعه احقر بطبع الخبر وما رواه عن  
 اسعبد بن عيسى في سالت لابي الحسن ارضا عليه السلام عن رجل اصابته جنابة في شهر رمضان  
 فنام عند احقر اصبح اتر شئ عليه قدر لا يضره بها ولا يظفر ولا يبال في ان ابي عليه السلام قد  
 قال في عايشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله اصبح جنباً من جماع من غير احقنم احقر  
 وما رواه الصدوق عن احمد بن محمد بن ابي بصير عن ابي سعيد القفا طاهر القفا في شهر رمضان وهو غير مؤمن

سليم  
 في الخبرين المتفقين

في الخبرين المتفقين



















في الاصحاح اباضة السنوية اثنا عشر يوما زاد من يحضر الاصل في كل سنة في السنة والسنين  
في هذا الرك ونحوه لا يبعد القول بمراتبها كما يدل عليها رواية ابن عبد الحميد لمكان قوله  
عليه السلام فليس له ان ينيام الا ساعة حتى يغتسل فلا تغفل وان كان يتبعه البقاء على  
بعضه الى طلوع الفجر فكل الاوقات فافهم هذا الرك انه قد اختلف في الشهر بعد ان اورد  
الروايات المتقدمة لغير الصوم شهر رمضان بغير البقاء على السنة والافعال في نفس هذا الرك  
بشهر رمضان من غيره من الصوم وقد اختلفت فيه في الشهر بل في نفس هذا الرك بغير رمضان فيه تردد  
بين من تنصيص الاصحاب على رمضان من غير تقييد ولا قياس يدل عليه ومن تقييد الاصل  
وادراكه في مخططات مطلقا كما يجب ادراكه واقول انه لا يخفى ضعف الوجه الثاني من  
وجه الزدود فان تقييد الاصحاب للعارض اصالته البراءة ثم قد يكون ان قضاء رمضان  
ممكن بداره بل الظاهر عدم وقوعه من اجنب لما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان  
فصل في ان عبد الله عليه السلام عن الرجل يقض رمضان فيجنب في اول اللبث ولا يغتسل حتى  
يجزى اول اللبث هو بران الفجر فكل في الاصل في ذلك اليوم وليوم غيره وفي الصحيح عن عبد الله  
بن سنان ان الفيا قد كتب في الاصل بغيره الى ابعده الله عليه السلام وكان يقض شهر رمضان وقدر الى اصبح  
بالنوم واذا بقرينة فلم اغتسل حتى طلع الفجر فاجابه لانضم هذا اليوم وصم غدا ثم قدر  
ونيفر القطع لعدم توقف الصوم عند بغيره في الاصل مطلقا ثم كما يحضر الاصل وما رواه ابن  
بابويه في الصحيح عن عبد الله بن المغيرة عن جبيب انتم فقلت لا بد عبد الله عليه السلام اجزى عن  
المنطوق وعن غيره اثنان الايام اذا اجنب في اول اللبث فاعلم ان اجنب وانما منه  
حتى يفر الفجر الصوم او لا الصوم فمضمون ثم قد يفر الاصل فيما عدا قضاء رمضان من  
الصوم الواجب والمطابق لمقتضى الاصل عدم اعتبار هذا السرط والواجب هو صير اليه الى  
ان ثبت الخرج عنه انه كلامه طاب ثراه وكل من بين جنة وقدر حج الذخيرة بعد تقديرات  
الفقهاء ودلالة هذه الاخبار على ابطاله وعدم الانتفاء غير واضح بل البراءة الباقية  
من التكليف ثابت ليقض ذلك وانما قد لعدم وضوح دلالة الاخبار انه كونه على ابطاله

في ان الامر والامر ليس حقيقة في الوجوب والحرمة بحدوثها عند كونها حقيقيتين فيها  
 ولا فرق في القضاء بين الموضع والموضع واحتمل الشهادة ان في ضمن القضاء مع النص  
 لمن لم يعلم باننا بنه حصر اصح والفرق في حكمه وكذا الفرق في حقا بين النومة الاولى والثانية  
 لا لطلاق المصوم المذكورة قبلا والطلاق كلام الاصل وكذا الفرق في الصوم المذكور  
 بين الصائم وغيره وبين الفرق في الشهادة الثانية في وجوب عدم جواز غير صائم ان غير  
 صائم فلم يصح صومه كقضاء رمضان وان اجنب غير قادر للصوم في تلك الايام والصوم  
 لا يتبعض واما راجع الاول انه قياس لعدم ظهور التمسك في الاصل مع الفرق بين الصوم  
 الواجب والتمسك بكونه من الاحكام وتخرج الثانية باننا اجنبه في مقامه نفس ودر  
 على جواز النظم مطلقا في هذا الامر مضافا الى ما مر من صحته حبيب التمسك الصريح في المطلوب  
 اطلاق رواية عبد الله بن بكير عن الصادق عليه السلام في الرجل يكتسب ثمنه من حرام يصير الصوم  
 في ذلك اليوم طوعا ففكر اليس هو بائنا وبين نصف النهار وبعض الايام التي  
 انذر المطلق والكفارة قبل شروع فيها بالقضاء ومنهم من شهد الثانية حيث قد فرض حكم  
 القضاء انذر المطلق والكفارة قبل التمسك بها ولو كان في الاثناء حيث لا يترد  
 التمسك او في الاثناء صوم التمسك فوجبه ان احدهما عدم صحة الصوم ولا يقطع  
 التمسك لعدم التقصير انتهى وكان نظره طائفة على الوجهين ان ذكر في الف  
 كلامه ولذا قبل انذر بالمطلق والكفارة قبل التمسك بها حصر يقع الى فيها بالقضاء ولا تراها  
 به في عدم التمسك واجواب عن اجبة الاولى ما مر من كونها في الثانية بنه يمنع عدم بطلان  
 اجنب للصوم مطلقا لعدم ثبوت الاطلاق لها مع ثبوت في لفه في بعض المقام كما اثبتنا  
 في التمسك وبذلك لا يلحق بالقضاء انذر صائم وغيره والكفارة وغيرها لعدم النص  
 في مقام فيكم في الحكم بقضاء الاصل والاحوط الى في الحكم غير انذر والقضاء والثانية  
 نقض عن العلم انه قد في التمسك لم اجد لاصح بنا لخاصة في حكمه بعض في ذلك لغير انها اذا انقطع  
 ومما قبل في غير ما يجب عليها الاغتفر وبطلان الصوم لو اخلت في حصر طلع الفجر والاقرب لذلك ان  
 حدث اجنب يمنع الصوم فكان اقرب من اجنبية النذر في غير ما ذكره ويتوجه عليه ان هذا الاثناء











الاثمنا ومفد للصوم وقت في الذخيرة والظاهر انه لا خلاف في ان الاثمنا ومفد للصوم  
 ثم قد وقع المحقق في معتبره ويظهر بانزال الاثمنا والاثمنا والقبلة الفاق وقت المصنف  
 في المذكرة الانزال انها راعاه مفد سوا كان باثمنا او ملامنة او ملامنة او قبلة اجاب  
 وقت في معتبر الانزال انها راعاه مفد للصوم مع انه سوا انزل باثمنا او ملامنة او قبلة  
 بلا خلاف انتهى والاصح على الدعوى مضان الاجماع بارواه الشيخ والمكبر عن عبد الرحمن بن  
 ابي جعفر في الصحيح قد سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعييبه في شهر رمضان حتى يمتنع فيه  
 من الكفاية مثلاً على الذكر في مع وما رواه الشيخ عن سبعة في هاتين قسالتين عن رجل لاق  
 باليه في نزل قد عليه اطمس ستمين مكينة من الكفاية في شهر رمضان الاول وكذا الثاني للبدل  
 على عموم الدعوى الا ان ينضم اليه ويحرم عدم القائل في فصل ولا يفسر في الصحيح في مائة من  
 اثمنا والاثمنا والقبلة ملامنة مطلقاً فاما الاثمنا فيجب بالقضاء والكفاية لا يصح في عبد الرحمن بن  
 ابي جعفر في المذكرة موقوفة ساعة الفاء ولو كان انزل بمنزلة منتهى انزل لا يخرج  
 اثمنا والاثمنا والقبلة لا رواه الشيخ عن ابي بصير قد سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وضع يده  
 على شرمج جداره فادفن ففقد كفارته ان يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكيناً  
 او يعين رقبة وما رواه عن ابن ابي عمير في الصحيح عن حفص بن سوفة ان شقة عمر ذكره عن  
 ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يعييبه في شهر رمضان وهو في قضاء شهر رمضان فيسبقه  
 اما في نزل فقد عليه من الكفاية مثل ما على الذكر في مع في شهر رمضان هذا هو شهر  
 بين الاثمنا والقبلة في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 حيث اوعى الاجماع على لزوم القضاء والكفاية في الاثمنا والقبلة في شهر رمضان في شهر رمضان  
 خاصة وهو مع ندوره لم يقف له على وجهه انتهى وقد يفسر المتأخرين لا يفسر به الصوم اذا كان  
 من غير عمد ولا كان من عادته الاثمنا بعد اثمنا كما هو متعارف في شهر رمضان في شهر رمضان  
 واما الاثمنا والواضع عقيد المسلم فقد اطلق المصنف هنا وفي معتبره كونه كذلك فهو  
 مشكل خصوصاً اذا كانت اثمنا ملامنة ملامنة ولم يقصد بذلك الاثمنا ولا كان من عادته  
 ذلك

(ملاحظة)

ذلك ثم ذكر رواية ابي بصير ورواية حفص بن سوفة فيكم بضعها من حيث السند ثم قد  
 والاصح ان ذلك انما يفسر الصوم اذا تعد الانزال بذلك انتهى وكان غفلاً عن اطلاق معتبر  
 عبد الرحمن بن ابي جعفر في معتبره في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 الانزال في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 النظر الى امره لا يخلو اما ان يكون ملامنة او ملامنة او ملامنة او ملامنة او ملامنة او ملامنة  
 وعلى التفسير لا يخلو اما ان يكون ملامنة او ملامنة او ملامنة او ملامنة او ملامنة او ملامنة  
 او بعد تكرار الانظار في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 اولياً من غير شبهة ان كان سبب الاثمنا في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 في ذلك ولو كرر النظر بالاجنبية في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 القضاء على الاثمنا لانه انما يفسر الصوم والكفاية منفية بالاصلاح لا يثبت الا بغير  
 جدير وباق الصوم مع عدم عادة الانزال لا يفسر الصوم والكفاية منفية بالاصلاح لا يثبت الا بغير  
 فيما يكره النظر اليه لا يفسر الصوم والكفاية منفية بالاصلاح لا يثبت الا بغير  
 بالنسبة الى الاجنبية اذا كان النظر في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 الصوم مع عدم عادة الانزال لا يفسر الصوم والكفاية منفية بالاصلاح لا يثبت الا بغير  
 عييبه من غير عمد ولا كان من عادته الاثمنا بعد اثمنا كما هو متعارف في شهر رمضان في شهر رمضان  
 الدليل الداعي الى الفاء في هذا القول انما يفسر الصوم والكفاية منفية بالاصلاح لا يثبت الا بغير  
 وعدم الدليل الا في مقتضى الفاء فيكم فيها بمقتضى الاصل السلام عن امارض وتكم  
 الاتماع وانفردوا الكلام فيكم النظر في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 ابا عبد الله عليه السلام عن رجل علم امره في شهر رمضان وهو في شهر رمضان في شهر رمضان  
 من لم يكره الكلام مع عادة الاثمنا به مع ما فيه من الضعف ولا بان الملامنة بمؤنة الاصل  
 في الصوم انتهى لم يفسر في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
 كرر النظر في نزل اثمنا ولا يفسر به ولا كان من عادته الاثمنا بعد اثمنا كما هو متعارف في شهر رمضان في شهر رمضان

(ملاحظة)



بسهوة فامتنع من قضاء فان كان نظره الى ما يترك فامتنع من كل شيء عليه شره وهو اختياره  
 وتخرج سلا من نظره الى من يترك عليه فامتنع من قضاء وان كان نظره الى ما يترك له  
 انظر اليه فانزل غير مستند للذات لم يقطع وعنه ان يقرب ان نظره الى امره فانزل  
 من غير ان يقرب او يقرب منه الى جده او يقرب اليه لم يكن عليه شر وعنه ان يترك  
 فان امتنع من كل شيء عليه شره ولا يعود الى ذلك قد وقف ذهب من اصحابنا الى انه  
 ان نظره الى من يترك عليه انظر فان كان عليه القضاء وحل الكفاية فامتنع من الصيام  
 عليه لانه لا دليل على ذلك واستقر العلم وجوب القضاء خاصة بترك الصلاة  
 فالذخيرة مع تكرار النظر عادة الانزال بذلك حيث قيل كلفه الصلاة ولا يبعد ان  
 يقرب ان ذلك غير مفيد الا ان يقرب فاصدا به حصول الامتناع او يكون من عادته  
 ذلك انظر وهو الاقرب كما قلنا والاحتياط في مواضع الاحتياط بسبب النبي وقوله  
 الشيخ في النهاية وهو مبسوط انه لا شر عليه اذا امتنع بعد الامتناع وعنه ان الصلح اذا صغر  
 الحديث فامتنع من وجوب عليه القضاء والحكم على الاطلاق لقيا وانما غير سديد والحمد  
 بمقتضى الضابط المذكور في النظر معين في هذا المقام ايضا تنبيه وفيه مسائل  
 الاولى كلما حكم بقضاء الصوم بالانكشاف بانما يفرضه اذا وقع عمدا سواء جهل  
 بالمسئدة من جهة التقصير في التعم او لم يجهل كما بيناه فيما سبق الثانية اذا انما يقطع  
 سهوا فدل على عليه لغيره في ذلك الواجب والتمسك وبوجه الاتفاق على كفاية  
 قبل في التمسك ما تقدم عنه ولا خلاف بين علماءنا في ان الناس لا يفرض صومه ولا يجب  
 عليه قضاء ولا كفارة بعد الخطأ في وقت في الذخيرة لا اعلم خلافا بين الاصحاب  
 في ان هذا الخطأ سهوا لا يوجب الا فطر ولا القضاء ولا الكفاية ثم نقول الكلام  
 المذكور في الشهر الا ان الاصحاب اختلفوا في ناس من غلبة في من اول الشهر  
 الى اخره في اكثر الاصحاب حكموا بقضاء الصوم والصلح وبينهم وفد بن ادريس بعدم وجوب  
 قضاء الصوم عليه احتياطيا شهره وان الطهارة شرط في الصوم كما هو شرط في الصلاة فانها

الصلاة والذكر

بكن

يكون مقتضا لقضاء الصوم الموجب للقضاء وما رواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قدس سره عن رجل اجنب في شهر رمضان ففسد ان يقرب صر في رمضان قدس سره عليه السلام  
 والصيام وما رواه عن عبد الله بن مسكان في الصيام عن ابراهيم بن محبوب قدس سره ان  
 عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب في شهر رمضان فيفسد ذلك جهوه صر في شهر رمضان  
 قدس سره عليه السلام والصيام واجيب عن الاول بمنع اشتراط الصوم بالطهارة الا في هذا التذكرة  
 وبير عليه السلام بان ~~الصوم~~ مقتضى الدليل ويجوز انما فيكون الطهارة شرط للصوم  
 بل هو داخل في مقتضى الصوم لان الصوم عبارة عن الاجتناب عن المفطرات ومنها الجنابة  
 واجتناب عن الروايتين لعدم وضوح دلالتها على وجوب القضاء ولا يفرق بينه ولا في  
 كبح القول بما رويها بما رواه الصدوق عن عمار بن موسى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام  
 صام في مع اهلكه قدس سره وكثر عليه وما رواه عن عبد الله بن مسكان عن ابي بصير  
 في القور قدس سره للرضا عليه السلام بان رسول الله قدس سره عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام  
 في شهر رمضان او افطر فيه ثلث كفارات وروي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام  
 انه يمين فاخذ قميصا جميعا متر جامع الرجل عاراما او افطر على عوام في شهر رمضان  
 فغلبه ثلث كفارات عن رقبته وصيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا  
 وقضاء ذلك اليوم وان كان نكح صلا او افطر على صلا فغلبه كفارة واحدة و  
 ان كان ناسيا فغلبه عليه والالف انما ليس بها ريتين لان هذين الجهرين  
 انما يدران على ان لا يمان بانما في الصوم ليس بمفطر لان تركه في ناسيا  
 الى اخر رمضان ليس موجبا للقضاء وبينها لول بعد فلهذا يستثنى هذا القول  
 انما من الكنية لوجهها بواسطة النص الصحيح الصحيح بل نقول هذا القول ليس

ولا يصح انما في شهر رمضان  
 ولا يصح انما في شهر رمضان  
 ولا يصح انما في شهر رمضان

بل في الصحيح







رمضان بعد طلع الفجر صومه سواد كان الصوم واجبا او مندوبا وسواء كان التناول  
 مع امراعات او بدونها وبذلك صرح العلامة وغيره وينبغي تفكيكه بغير الوجوب من اما  
 الصبي في الظاهر وانه الصوم رمضان في حكم النهر ولا يخفى ما في التفتيش لعدم ثبوت مسواة  
 الصبي في حكم نهر رمضان فلا مانع للتفكير في انفسه في الاصح عدم اليقين في هذا الحكم  
 بشهر رمضان وكذا الصوم الكفارة نظرا الى صحة الحكم وان كان الاطلاق لكنهما مقيدة  
 بمولفة ساعة وبارواه الشيخ في الصحيح عن مولى بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام  
 امر ابي ربه ان ينظر طلع الفجر ام لا فنقول لم يطلع في كل يوم انظر فاجده قد طلع حين نظرت  
 فترتم لم يترك وتقصيه اما انك لو كنت انت الذي نظرت ما كان عليك قضاء فوه لا يصح  
 امر ابي ربه في الصوم والامكان واجبا او مندوبا انما مته لواخر واحد بقا  
 الطهر في غيره قوله وقد انظر ثم ظهر خلاف ما اجر به يجب عليه القضاء بعقوبة صحيحة موصية  
 بنحو عمار وان كان النهر عادلا اما لواخر الامد لان بالبقا فاعلم في غيرها انما اشبهتها فزاد  
 ففقه خلاف في حكمه الركن وهو غير الحق في عا سقوا القضاء ولو كان النهر عدلين  
 لانها حجة سريعة ونقطة من مع ايسر قدر النهر لا ينافيه لانه فرض فيه كون النهر  
 واحدا وهو كذلك انظر في مطلق حجة خبر العدلين نظرا في دخول وقت الصلاة فان  
 عدلها ففهم ثم بين ان الوقت لم يبدل لا يغير صلواته وكذا لو مرض فاجزاه بعد ان بان  
 هذا المرض موجب للاطلاق فلا يجوز ان يقولوا ان طلع انه ليس كذلك فيع انقضاء الاطلاق  
 اجمعة لشهادتها الامر بسقوط القضاء وفي هذا المقام بعد جداء مع امر الله تعالى بالاجتهاد  
 والتفتيش عليه في الشك دست لو ترك الصوم بقول النهر بطلان النهر نظرا كذا به او نظرا  
 انه ليس وجب عليه القضاء من الكفارة كما في الرواية وانما مته للصدر وراية في هذا  
 بحكم انفسا ببقاء اللبس فينتفىء بغير الكفارة وهو لغة الاطلاق في انفسا بترك على وجوب  
 القضاء ما رواه الشيخ في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا عبد الله عليه السلام عز وجل

وانه الصحيح وانما في النهر  
 لطلوع الصوم الذي في النهر  
 بغيره الكسب في النهر

فوج ورمضان واصحابه يسجدون فربما فنظر الى الفجر فناداهم فكلف بعضهم وظل بعضهم  
 فاعلم فيهم صومه ويقض فيهم في المداير ومورد الرواية اخبار الواحدة ومنهم  
 استقر المداير في شهر رمضان وجوب القضاء والكفارة لو كان النهر عدلين للحكم  
 بقولها شرعا فيكون لعدم الاطلاق منع بغير المداير انظر اقول ان رفع حكم الاصل بقولها  
 مع ظن سحر بينهما وعدم حجية قولها في الاطلاق مستبعد نفس لو ظن بقولها في كل حال بعد  
 القول حينئذ لوجوب الكفارة وان كان القول لوجوبها قطعا مع هذا القول في كل حال  
 ان بقية لواخر واحد بدخول اللبس في فطر تقليدا لقوله فان كان من ليس  
 له التقليد كالعدم والجموس فربما منظم لا يجب عليه القضاء والكفارة ثمسك بالاصل  
 مع استناد فخره الى اذن الله تعالى وقدر كيب عليه القضاء خاصة لان ذلك لا يقتضي سقوط القضاء  
 كما في هذا الموضع قد مر اعادة الفجر ولا يخفى ضعفه لكونه في ان اراد الله تعالى لا مجرد التمسك  
 بنحو قوله لان ذلك لا يقتضي سقوط القضاء بل يثبت ان استناد فخره الى اذن الله تعالى في التمسك  
 الى الاصل وانما قلنا لوجوب القضاء بعد سقوطه لوجوبه في كل حال ولو كان من ليس له التقليد  
 واما في ما نحن فيه فليس فيه نص في جواز الارتفاع على وجوب القضاء فيحكم ببقية مقتضى الاصل وان كان  
 لا يجوز له التقليد كما في غيره من الاجتهاد فيجب عليه القضاء ~~في كل حال~~ ان قلنا بوجوب  
 التمسك بدخول اللبس في فطر تقليدا لقوله فان كان من ليس له التقليد كالعدم والجموس  
 الواحد وان كان عادلا وجهه في النظر بغيره كافتار امتهن بالافتار في انفسا بترك  
 بغيره اطلاق كلام الحق في شرائع القضاء خاصة في هذا الحكم ~~في كل حال~~ والقضاء  
 الاطلاق عبارة بغير عدم الفرق في النهر بين ان يكون واحدا او متعددا وبين  
 ان يكون عادلا او فاسقا وهو كذلك وان كان عدلين لما عرفت من ان التفتيش  
 الاجتهاد فلا يجوز له الاكفارة بغيرها لعدم ثبوت حجية قولها في جميع المواضع وقد صح  
 انه لا ركن في الحق في ان جزم بانه لو شهد بغيره عدلان ثم بان كذبا فلا يدر

انفسا بترك على وجوب  
 القضاء ما رواه الشيخ في الصحيح

في كل حال  
 في كل حال

والصبي بغير اللبس







الامارات الموجبة له في الوقوف على اول جزء من مراتبه لا يمكن تحقيق بل ولا على ما فوقه  
 وانت تعلم ان ما خذ هذا الكلام كله ابن ادرس قدس سره والذراع على في النظر وكلامه هو ان  
 مراده رحمه الله غير ما فهم به هؤلاء لاعلام لان مراده من النظر قوله من ظن ان الشمس  
 قد غابت في النظر بها وادراك ذلك ومن قوة غلبة النظر اجتناب الراجح ومن النظر  
 الثالث الذي حكم بوجوب القضا والكفارة عند عدمه هو النظر بمنزلة الاول قصار من كلامه  
 من سكت في غيبة الشمس عن فطر ثم بين الشمس بعد ذلك فغلب القضا ومن الكفارة وان كان  
 هذا مع ظنه الراجح بالغروب فلا يشتر عليه من قضا ولا كفارة فان النظر لا عارارة ولا  
 عن ظن من واد برؤن وقوع الكسوف والغروب كسب عليه القضا والكفارة قطعا وكلامه  
 طارضا على هذا النسق بعينه مثله في كلام الشيخ في انه ينبغي ان لا يفتى في غيبة الشمس  
 ان الشمس قد غابت عن رضى من انهم او غير ذلك ففطر فبين انهم لم يفتوا عليه القضا  
 فماد الشيخ من هذا النظر النظر بها واد برؤن عليه فالكسوف رويته بولس من ان الوجه في  
 هذه الرواية انه من سكت في دخول الليل عند الكسوف وتفتونه ولم يفت في احد بها فزينة  
 على الاخر لم يزل ان يفت حتى يفت في دخول الليل او يغيب عنه كونه ومنه فطر وكلامه وصفا  
 وجب عليه القضا حسب الفقه الجبر واما من غلب على ظنه دخول الليل ففطر ثم بين  
 بعد ذلك انه لم يفت في دخول الليل فليكتف عن الحكم وليس عليه قضا وهذا هو من راي الشيخ  
 ادرس بلا نقاش وبيت مع انهم القاطن بالظن الشيخ في نفسه ولا تعبد وان كان ذلك  
 خلق عجز لا وقته هناك الا لكسوف الاخبار التي ذلك على تقو القضا فطر الغيوب  
 ويكفي ان تقضي عن الكسوف ان تقول اطلاق الظن فمنه انك مجاز لتبادره الى الذين  
 من اطلق في اجنب الراجح فكلما اطلق لفظ الظن في الاخبار براديه معا كيقين ولفظ  
 عن الشهادة ان فرق في بعض كفيقا عنه هذا المذهب بين الوهم والظن بان المراد من  
 الوهم ترجيح احد الطرفين للامارة شرعية ومع الظن الترجيع للامارة شرعية

يدل عليه تعليل من ان الله عليه  
 لانه لو افطر مع ان كسوفه عليه  
 القضا وقضاة كونه بان فطر افطر  
 مع عدم ان كسوفه عليه القضا  
 والكفارة مما في

الا ان يكون هناك فزينة  
 دلل على معناه

والاشارة

واستنونه حسب هذا كحيث قد وهو مع غرابته غير مستقيم لان الظن الجبري لا يفتى  
 لا يفرق فيه بين الذي يسميه له بل مورد انفس تقو القضا مع حصول الظن الذي  
 ساء الشهادة وبنها ~~كسوف الشمس~~ وانتهى الامر كما قال الشيخ لان الظن يستند في الظن  
 الرجمان سواء كان في كسوف الشمس او غيره كما في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اجتنبوا  
 كثيرا من الظن فان الظن منهم عندهم كالبصيرة بامارة شرعية ولا يبره كبره اجمع القائلون بوجوب  
 القضا بما رواه الشيخ عن الكسوف عن ابن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن بولس عن ابي بصير  
 وساعة عن ابي عبد الله عليه السلام في قولهم صاموا شهر رمضان فغلب عليهم سحاب او عند غروب  
 الشمس فمروا الى الليل فقال على الذي افطر صيام فذلك اليوم ان الله عز وجل يقول ثم  
 اتوا الصيام الى الليل فمن اكل قبل ان يدخل الليل فغلبه قضا ولا لانه اكل متعمدا واجاب  
 عن الرواية في المنع ان في الطريق محمد بن عيسى بن يقطين عن بولس وكان شيخنا الصدوق  
 محمد بن بابويه يوفى فيما يروي به محمد بن عيسى عن بولس انه يروي هذا القول شيخنا الطوسي  
 وقد رآه ضعيف استثناءه الوجهين بن بابويه عن رباطه في ذلك وقدره لا يفتى  
 بروايته انه يروي الاصل في ذلك ما رواه الصدوق عن ابن الوليد كما ذكره في شرح فطر والقضا  
 به محمد بن عيسى عن كسوف الشمس وصحته لا يعتمد عليه فذهب الشيخ الى قول ابن الوليد لكنه قدس  
 بعد قوله ورايت اصحابنا يسنون هذا القول ويقولون من مثله انه جعفر محمد بن عيسى عن  
 بغداد وولقد ابو عمرو والكثير عن القضا انه قد كان القضا في شأنه ان ربه كسب الجبر  
 بن محمد بن عيسى بن عبيد بن عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 هذا الشاهد من القضا وكذا ذكره في الخبر عن محمد بن ابي بصير عن القضا في شأنه ان ربه  
 والارجح عند قول الرواية عنه كما عليه الاكثر ولقد عن الشيخ انه قد روي انه كان  
 يذهب الى ان القضا لا يفتى في الاكابر فلا يفتى في الاكابر فلا يفتى في الاكابر فلا يفتى في الاكابر  
 في رواية محمد بن عيسى عن بولس سئل وكذا في القضا في الرواية من جهة اخرى وهو  
 كونه من مثله على ابي بصير اشتركت بين القضا والضعف وعلى سماعه بن مهران

لا يفتى في الاكابر  
 في رواية محمد بن عيسى



















سنتين مكنت وصيام شهرين متتابعين وفضا ذلك اليوم وان لا يمتد ذلك اليوم انه يحل  
 وجنين احدهما ان يكون الايام متباعدة وكقوله قس مثله وثلاث وربع الثاني انه نقص من  
 الايام فوقت لا يكمل ذلك في غير شهر الصوم او يقطع على شرموم مثله مسكرا وغيره فانه  
 من كان الامم مثله ذلك لانه ثلاث كفارات على اجمع ثم استدل بما رواه الصدوق  
 عن عبد الله بن صالح الهمداني في مسألة ابي بصير عن ابي بصير وجوب الكفارة ففضا  
 شهر رمضان ان افطر متعمدا بعد الزوال وقت لا ينجى من صوم او اكل او شرب ففضا  
 شهر رمضان او صوم كفارة او نذر ففضا في وجوب الكفارة ولا كفارة عليه ونحوه بعض الحكماء  
 يوجبونه ومنه حج الزخيرة ولا يكمل القطع من كلام ابي بصير ان نذر به عدم وجوب الكفارة  
 بعد الزوال نعم ظاهر كلامه يدل على ذلك حيث اطلق ولم يقصد به ان يكون الا فطر قبل  
 الزوال او بعده ونحوه استدلوا باختباره لرواية الكفاية واحتمل الشيخ وجوب الكفارة  
 ان كان الا فطر بعد العصر وعدم الوجوب اذا كان قبله نظر الى ما صحت به من ان لم يذبح  
 ثم اختلف الفقهاء في وجوب فطر الاكثر ان كفارة كفارة يمين وقيل بغير كفارة  
 كفارة من افطر يوما في شهر رمضان قبل الصلاة في مختلف فمبعض الكفارات انما هي عند  
 علامنا كفارة من يقضيه في شهر رمضان بعد الزوال فمما راكفارة يمين ذهب اليه الشافعي  
 وسنذكر ابو الصالح وابن ادرس وقيل الصدوق في المنع واليه يجب عليه كفارة  
 من افطر يوما في شهر رمضان فاللا وقد روي ان عليه اطعم عشرة مساكين وهو اختيار  
 ابن ابراهيم اجمع ارجو ان يرواه الكلبيني والشيخ في الصحيح عن بربره اجملي عن ابي جعفر  
 عليه السلام في رجل اتى اهله في يوم يقضيه من شهر رمضان قبل ان كان اتى اهله قبل الزوال  
 فذبح عليه الا يوما مكان يوم وان اتى اهله بعد الزوال فان عليه ان يقصد في علي شق  
 مسكين فان لم يقدر صام يوما مكان يوم وصام ثلثة ايام كفارة لا يصنع والشيخ رواه عن  
 الكلبيني في عشرة مسكين ولم يذكر ثمة الرواية من قوله فان لم يقدر فاف ومارواه الشيخ

افطر يوما

في بيان

عن ابي بصير عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام وقع على اهلك وهو يقضي شهر رمضان  
 ففطر ان كان وقع عليها قبل صلاة العصر ففطر عليه ليعوم يوما بديل يوم وان فطر بعد العصر صام  
 ذلك اليوم والطعم عشرة مساكين فان لم يمكنه صام ثلثة ايام كفارة لذلك ففطر في ايامه ارك  
 ويكره من ثمة في الرواية الاولى من حيث السند بالماله على اثر بن محمد وهو مجهول وفي الرواية  
 الثانية من حيث السند بافتضاها ثلثي الكفارة بالمواظفة بعد العصر وقولها قبل ذلك وهو  
 خلاف ما عرفت من ذلك فكل من فطر في وقت ما فانه بين الخبرين وسبابة وجواب عن الاول ان وقت  
 بن محمد وان كان غير مدع ولا يجوز الا ان لا اصل له في رواية احمد بن محمد بن عيسى عن ابي بصير  
 انما عرفت عن ابي بصير عن حوث بن محمد فرواية هو لاد الادلجة عنه مشهور كماله وعرفه  
 بمنع ما فانه بين الخبرين باقير الشيخ في الرواية لانه لا نافي بين الخبرين لانه اذا كان في وقت  
 الصلوتين عند زوال الشمس الى ان يظهر قبل العصر على ما بيناه فبما تقدم جاز ان يوعى  
 قبل الزوال بانه قبل العصر لغيره بين الوقتين ويغير عما بعد الزوال بانه بعد العصر لغيره  
 ذلك انتهى ونحوه انما ويل معكم في ثمة من فطر في وقت الصلوتين بعد الزوال وبناء  
 على هذا القول بعد انما ويل بعد بل هو احسن طريق اجمع بين الروايتين وقيل طريق  
 اجمع بينهما ان يكمل الكفارة في الرواية الاولى على الاحتياط وفي الثانية على الوجوب  
 وتبرية الذمة عن عهدة التكليف لا تقضي ذلك ويكفي في الجمع بينهما لوجه اخر ان كل  
 ما بعد الزوال على وقت العصر لانه بعد في وقت العصر انما ما بعد الزوال بل هو الصحيح  
 الى غروب الشمس وعلى هذا يكون الرواية الثانية مفضلة لرواية الاولى وكل من افطر في وقت  
 الصلاة من قول به انما قول صحيح وانما سبب احتياطه في كل فطر من كل فطر كما هو ارك  
 الركون اليه حيث فطر في وقت بين الروايتين يكمل الفتن الكفارة قبل صلاة العصر  
 على الاحتياط لا يكتفي واستغفره الفاضل في سبب في الزخيرة حيث قدس وجوز الشيخ















فصل الاعتراف بوجوب عبادة كفارتان كفارة لشهر رمضان وكفارة لاجل الاعتراف  
او بكفر كفارة واحدة منها والاصح وجوب الكفارتين لما روي عن عبد الله بن عمر  
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل  
عليه الكفارة فقلت فان وطئها هذا رافق عليه كفارتان وفيما هي التواضع والاربع  
من الصيام لا يجب فيه الكفارة التافيت في الذخيرة وعدم وجوب الكفارة في الصوم  
فيما عدا ما ذكر مما لا علم فيه خلافاً في المنع من الكفارة في الامانة والخاصة وقرأه اراك بعد  
قول المصنف وما عداه لا يجب فيه الكفارة في موضع وفاف بين الاصحاب بين  
فرض المنع من قول الامانة كافة ثم قد نفى العدم من غيره على جواز الاطلاق في هذا النوع  
فيما هو الرضا والبدن وربما قد يجرى قطع كل وجوب الصوم المنع من الباطل وهو منقطع  
والاربعة في الصوم بالقطع الا ان الكلام في جواز الاطلاق وعدمه مطلقاً فيما عدا الاربع مثلاً  
صوم الكفارات والمنذر غير معين وما ثبت حكم القضاء في غيره من اقسام غير معين فلا يحد  
حكم القضاء في غيره اقتضاه موضع النص اما تحريم قطع كل وجوب فهو ممنوع لثبوت  
حكمه في كثير من المواضع ثم ان قطع وجوباً بنفيه عدم اثباته لفظاً لا يجوز بالقطع اما اذا  
قطع مع العزم على العمل فهو تحريم قطع ممنوع والاصل ان وجوبه انما يرد على تحريم  
القطع في عماد القطع والصلوات وصوم رمضان وغيرها فلا يجوز القطع قطعاً وان لم يرد في النص  
وما دل عليه دليل معتد عليه فانكم بعدكم يجوز من غير سبب لكونه من الكفارة لا يجب  
عليه احصاء ما ثبت خلافه والاحوط عدم القطع في غير عذر مستعجلة اختلف الاصحاب في  
الرقبة انما تقضي في الكفارة فمنهم من ذهب الى اشتراط الايمان فيها او ما في حكمه من غير اشتراط  
الاسلام ومنهم من لا يشترط الايمان في الكفارة الا انما تقضي في الكفارة الايمان  
فيها متفق عليه بين ائمة واهل السنة والجماعة يقول بكراهية عن ربيعة كافر مع الاجزاء وهو انه يجب  
الدين في خلافه في اذ وجبت عليه الكفارة لعن ربيعة فركفارة لها او قتل او جاع او يمين او يكون

الاكفارة القتل

نار علي

نذر عن ربيعة فانه يجوز في جميع ذلك ان لا يكون مؤمنة صغيراً كان او كبيراً الا انما تقضي  
وبه قسم على والمنع والثور والابو حنيفة واصله الا انهم اجازوا ان يكون كافر  
وعندنا ان ذلك مكروه وان اجزأه فان لا يجوز في جميع ذلك الا انما تقضي  
مالك والاوزاع واحمد وآمن ثم استدل الشيخ بان الله ذكره هذه الكفارات ولم يشرط  
فيها الايمان بل اطلق الرقبة واما فقهه بالايان فقد اطلقا خاصة في غيرهما على ما يحتاج  
الى دليل ولابد في الشيخ لوجب ذلك واختار في الميسر البقاء القول وقوله وعندنا  
ان ذلك مكروه وان اجزأه لعله قول ابي يعقوب يجوز عن الكفارة بدل على ان اجزأه من الكفارة  
كافراً او من غيرهم الى زمان الشيخ ثم يدل على ما قلناه في ربيعة افر وهو لفظ القول بعدم جواز  
عن الكفارة بقوله انه كافر عن ان كفو واما مالك وغيرهما من ائمة لا يوجب الايمان  
بظهره في كلام ابن ابراهيم هو انما تقضي في عدم اشتراط الايمان والاسلام كما قلناه عنه  
في المختلف في كتاب ابن ابراهيم واذا اراد عن الرقبة فيمنع ان يكون على اهل الاسلام  
او من يكون حكم ذلك اذا كان او انشر صغيراً كان او كبيراً فلو كان ينفرد على الاستحباب لا  
الموجب وقوله ظاهر الشيخ في انها لا يشترط الايمان في جوازها وانما يرد ان يكون  
رقبة فيمنع من غير ذلك الا انما تقضي في عدم اشتراط الايمان او انشر صغيراً كان او كبيراً وكذا يظهر من  
كلام ابن ابراهيم انما تقضي في عدم اشتراط الايمان في جوازها وانما يرد ان يكون  
ان لعن ربيعة مؤمنة بالنسبة سليمة من العيوب في البعد والاصل واما في كفارة القتل فلا يجوز  
غير مؤمنة المقرة لعن العز وجل واما في غير القتل فيكون الرضيع والولد اذا قام به الممنون  
الى ان يستغفر نفسه وقدر في باب الكفارات ولا يجوز في غير ذلك من غير قول فرب الكفارة  
مع قوله في باب الصوم يستفاد انه في كل شرط الايمان في الرقبة وحجة هذا القائل رواه الحسين بن  
سعيد عن رجل له عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله كل الممنون يجوز له  
المولود الا في كفارة القتل فان الله تعالى يقول فمؤمنة مؤمنة لم يرد لك مقرة قد بلغت  
الحث ويجزأ في الظاهر صبر من ولد في الاسلام واما رواه الشيخ بسند فيه ضعف عن الحسن بن صالح

مع الكراهية



عن الصادق عليه السلام عن عبد الله بن عمار عن الحسن بن عتبة عن وكلاء  
البيهقي ثوبان بن عورته ومارواه الشيخ في الصحيح عن الحسن بن سعيد عن الحسن بن عتبة  
عن موهبة بن وهب قال قلت لعبد الله عليه السلام عن الظاهر في رتبة او صوابهم  
او اطام ستمين مسكيناً والرقبة يجزئ فيها الصبي من ولد في الرقبة وتقدر العدة طرية  
عن ابن ادريس انه قال قلت لابي عبد الله عليه السلام عن الظاهر في رتبة او صوابهم  
في جميعها قال هو الذي اعتمدته واقر به لقوله تعالى ولا تيمموا الجنب منه فتفقون والظاهر  
في جميعها خلافه ولان دليل الاحتياط يقتضي فيه قسمة العدة بعد تقديس القول والتمتع  
ما اختاره السيد المرتضى قال لما تقدم من منع عن الكفاية الاولى ولان  
التمتع مشغول بالتمتع وبدون المهر لا يخرج من العدة بيقين ولان الثاني قد  
كفارة قد انقضت بالطلاق فيتمتع في باقية الكفارات عند بعض الاصولييين ومارواه  
بن يحيى عن الحسن بن عمار عن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن فضال  
في الكفارة فقوله كل المهر يجوز فيه المهر والظاهر في الكفارة ان الله تعالى يقول فتمتع  
رقبة مؤمنة بعين بترك مقرة قد بلغت الحنث وعن سيف بن عميرة عن الصادق عليه السلام  
اي يجوز للمسلم ان يفتن مملوكاً مشركاً قال لا انتهى ولا يري الى ما اختاره الشيخ في الخلاف  
ضعيف جداً واما ما عرفت من انه لا يفتن من ان الله تعالى ذكره الكفارة ولم يشترط فيها الا  
بل الطلاق في قوله بان هذا المطلق مقيد بالسنة كما مر في رواية حسن بن سعيد ومحمدة  
موتية بن وهب انه الحسن البجلي ورواية سيف بن عميرة الصريحة في عدم جواز عنق الرقبة  
المشركة ولا حكم لاصالة الجواز بعد ورود هذه الاخبار واما ما رواه الشيخ عن الحسن بن فضال  
عن الصادق عليه السلام قال قلت لعبد الله عليه السلام عن الظاهر في رتبة او صوابهم  
امسند لوقوف هذا المهر في غير الكفارة ليعتد به المهر من عتق عن الذنوب عند اقرارها  
وجواز عنق الذمير في غير ذلك لانه جاز فيهما نعم كتمسك ان يكون من اشد حيث في سلم صريح اعتقه  
اي اسلم في الرقبة اعني فيه فصار مسلماً قبل العتق ومع هذا كله لا يخبر ضعيف سنداً

فلان رز

منه يرضى للاخبار الصحيحة فلا يقر بطلان الاطلاق في الرقبة لا الايمان اما استراطه فلهيصة  
موتية بن وهب ورواية حسن بن سعيد ورواية سيف بن عميرة واما عدم استراط الايمان  
فلما صدر المهر من المهرض والتمتع بالاحتياط ممنوع كقوله بالاصل وكذا الايمان  
ما رواه ميمونة بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام في عدم تقديسه بمولود المهرض والتمتع لال باين  
التمتع في رتبة كفاية قد انقضت بالطلاق وبالايمان فيتمتع في باقية الكفارات فيقال في  
وقر دليل الاولوية الذي ذكره العلامة هو وحي سوار واعلم ان الذي يجب حمله  
في اجزاء عتق المولود من حكم بايانه بالتمتع في كفاية العتق وقيل ان رتبة الايمان في الرقبة  
قد هيبت الشيخ الى اجزائه قال في الخلاف نعم بالتمتع في المهرض المهرض فيه الايمان في  
الرقبة فانه يجزئ اذا كان مملوكاً بايانه وان كان صغيراً لانه يطلق عليه المهرض لانه حكم  
بايانه وذهب ابن ابي عمير الى عدم جوازه في العتق وجوازه في غيره لانه قال في  
في كفاية العتق فلا يجوز غير المهرض لانه عتق واما في غير العتق فيجوز الرضخ  
والولد والاصح ما ذهب اليه ابن ابي عمير لورود النصوص الصحيحة في المهرض وفي  
سبقت ذكرها فتذكر وتتمتع في جميع الكفارات ان لم يكن مؤمنة مقرة بالايمان  
بالتمتع لانه من المهرض في المهرض ولا يملك الاطلاق ولا اعرج ولا اعور وشبههما  
وهل يجوز للاعر والمقعدة مشهورانه لا يجوز وكذا كل نقص يوجب العتق وعن الشيخ في الخلاف قد لا يمر  
لا يجوز بطلان خلافه والاعور يجوز بطلان خلافه وهو الاصح لا رواه الشيخ عن محمد بن الحسين  
عن غياث بن ابراهيم عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام في العتق في المهرض لا يجوز للاعر  
في الرقبة ويجزئ منه ما كان مثل الاقطع والاشل والاعرج والاعور ولا يجوز المقعدة وقد  
ابن ابي عمير ولا يجوز عنق ولد الزنا قصداً او لا انما قصص في خلفه بطلان ابارقة اذا لم يكن في  
البهتان سواء كان في المهرض والاصح والا فوس ان كان مثل من يد واحدة او اقطع منها جاز  
وما عثرنا على محبة هذا القول غير انه قد اعلمته اجتمع ابن ابي عمير بان المطلق الامر في قوله

ويجوز ما سواه







ويدر الشهرين عند الحج عنها في خلافتها وانما هو من اطلاق الشرايع وجوب التتابع في العمل  
 لانه قد وكل صوم يلزم فيه التتابع الا اربعة صوم النذر الحج وعنه التتابع وما فرغناه من بين  
 او غير وصوم القضاء وصوم جزاء الصية والسبق في بدل الهدر في حجة اهدرك يندرج في  
 هذه الكسنة صوم رمضان والاعكاف وكفارة رمضان وفصايله وكفارة خلف الهدر وما  
 فرغناه وكفارة الظهار والعتك وكفارة حلق الراس فصر الا حوام وصوم التلذذ للامام في  
 بدل الهدر وصوم الثمانية عشر في بدل البديهة ويدر الشهرين عند الحج عنها انتهى والاشبه  
 عدم الوجوب اما في كفارة القضاء على انما رفلان الاصل فيما صححت من غير ما قرئت  
 لان عبد الله عليه السلام ان قد يصح لم فان لم يكن صام ثلاثة ايام كفارة لذلك فانها  
 مطلقة لا تدل على التتابع بعينه فيكون منقيا بالاصل واما على قول من قال كفارة مثل  
 كفارة شهر رمضان لمؤلفة زلزلة فيجب فيها التتابع وكذا لا يجب التتابع في كفارة حلق  
 الراس ويدر ثلثة ايام وصوم ثلثة ايام بدل الهدر وصوم ثمانية عشر بدل البديهة ويدر  
 الشهرين لا اطلاق الروايات الواردة فيها والتعويض خلاف الاصل والاصل في  
 كفارة حلق الراس ما رواه الكشي في الحسن عن حريز ورواية عمر بن بريد وفي وصوم  
 بدل الهدر ما رواه الشيخ عن عبيد بن ابي حمزة وسنده ضعيف الا ان الاصل بالجموعا على العمل  
 بمضمونها وفي وصوم ثمانية عشر بدل البديهة ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن عبد الله بن  
 مسكان عن ابي بصير بن ابي ادر ويدر الشهرين ما رواه الشيخ عن ابي بصير وسامته  
 بن مهران وهو ضعيف سند الكشي عليه اكثر الاصل واستدل به بعض الامم على  
 وجوب التتابع بان هذا الصوم بدل عن تعبير فيه التتابع فيتعبر فيه ايضا واجيب بمنع  
 الملازمة وهو كذلك وكما ذكرناه من الاجاب ليس في واحد منها فيه التتابع بل وردت  
 مطلقة خالية عن التعبد المذكور فيحكم فيها بمقتضى الاطلاق لعدم الدليل على التقييد  
 مع الدليل على عدمه وهو الاصل والملك في الصيام الذي لم يرد فيه قيد التتابع مثل

صححه جعفر بن  
 سفيان عن عكرمة

صوم النذر المطلق وصيام سبعمين يوما في بدل النعامة والسبق بدل الهدر وانما ذلك  
 ما ورد مطلقا لا يجب فيه التتابع لما قلنا في التفسير ما قلناه من حجة اهدرك عن  
 كلام ابن ميسرة وجوب التتابع في النذر المطلق وعنه الصية والنذر وسائر النذر او حوا  
 التتابع في صيام سبعمين يوما في بدل النعامة وعنه انما الصلح وانما في عقوباتها  
 او حوا التتابع في صيام السبق بدل الهدر والاصح ما ذكرناه اليه وفاقا للتفسير واليد  
 في اهدرك وكذا يجب التتابع في النذر الميسر والمشرط بالتتابع كما اذا نذر ان يصوم في يوم  
 الا بمئة متواليين وبنها مباحث الاول من وجوب عليه شهران متتابعان فافطر في اثنائه شهر  
 الاول من غير عذر شرعي او بعد الكمال فبذلك اليوم من الشهر الثاني يوما او يومين وجب عليه الا في  
 التفاق وفي تفسيره قول علماء الاسلام ويدر عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله  
 عليه السلام في صيام كفارة ايمن في الظهار شهران متتابعان والتتابع ان الصوم شهر او من الاقرب  
 او شيئا منه فان عرض له شيء ففطر منه ففطر بقية الشهر عليه وان صام شهر ثم عرض له شيء ففطر  
 قبل ان يصوم من الاقرب فلم يتابع فليصوم كل يوم ما رواه في الصحيح عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله  
 عليه السلام انه قد فرغ من صيام شهرين متتابعين ثم ادركه شهر رمضان ففطر شهر رمضان ولست أظن  
 الا صوم فان صام في الظهار فزاد في النصف يوما ففطر بقية وما رواه الكشي عن الحسن  
 بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام في صيام كفارة ايمن في الظهار شهران متتابعان وانما بان ان  
 الصوم شهر او من الاقرب الا في ما رواه ابا اوسيان من قال عرض له شيء ففطر فيه ثم فطر بقية ذلك  
 صام شهر ثم عرض له شيء ففطر قبل ان يصوم من الاقرب فلم يتابع اعاد الصيام كله وما رواه  
 سماعة بن مهران في الموتى قرب الله عن الرجل يجتهد في صيام شهرين متتابعين فيفترق بين الايام  
 ففطر في ايام اكثر من شهر ففطر في اكثر ففطر فلا بأس وان كان اقل من شهر او شهرين  
 ففطر ان بعد الصيام وقت لم يفر الا اعلام الحج عليه ان ذمته مرتبطة بالالتزام بالصوم المتتابع  
 ولم يفتقر فلا يخرج من العهدة الا بالالتزام به واختم الحج في عداد الاسلام عليه التلذذ اذا بلغ  
 حد التتابع ثم افطر صام ويجب عليه الاتيان بالبدن والقول بالبناء قول علماء الناجع  
 كما صرح به العلامة في النذرة والشهر وولده الشيخ في الدين في الشرح ويدر عليه ما مضى من

ما رواه الكشي عن ابي عبد الله عليه السلام في صيام سبعمين يوما في بدل النعامة والسبق بدل الهدر وانما ذلك  
 ما ورد مطلقا لا يجب فيه التتابع لما قلنا في التفسير ما قلناه من حجة اهدرك عن  
 كلام ابن ميسرة وجوب التتابع في النذر المطلق وعنه الصية والنذر وسائر النذر او حوا  
 التتابع في صيام سبعمين يوما في بدل النعامة وعنه انما الصلح وانما في عقوباتها  
 او حوا التتابع في صيام السبق بدل الهدر والاصح ما ذكرناه اليه وفاقا للتفسير واليد  
 في اهدرك وكذا يجب التتابع في النذر الميسر والمشرط بالتتابع كما اذا نذر ان يصوم في يوم  
 الا بمئة متواليين وبنها مباحث الاول من وجوب عليه شهران متتابعان فافطر في اثنائه شهر  
 الاول من غير عذر شرعي او بعد الكمال فبذلك اليوم من الشهر الثاني يوما او يومين وجب عليه الا في  
 التفاق وفي تفسيره قول علماء الاسلام ويدر عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله  
 عليه السلام في صيام كفارة ايمن في الظهار شهران متتابعان والتتابع ان الصوم شهر او من الاقرب  
 او شيئا منه فان عرض له شيء ففطر منه ففطر بقية الشهر عليه وان صام شهر ثم عرض له شيء ففطر  
 قبل ان يصوم من الاقرب فلم يتابع فليصوم كل يوم ما رواه في الصحيح عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله  
 عليه السلام انه قد فرغ من صيام شهرين متتابعين ثم ادركه شهر رمضان ففطر شهر رمضان ولست أظن  
 الا صوم فان صام في الظهار فزاد في النصف يوما ففطر بقية وما رواه الكشي عن الحسن  
 بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام في صيام كفارة ايمن في الظهار شهران متتابعان وانما بان ان  
 الصوم شهر او من الاقرب الا في ما رواه ابا اوسيان من قال عرض له شيء ففطر فيه ثم فطر بقية ذلك  
 صام شهر ثم عرض له شيء ففطر قبل ان يصوم من الاقرب فلم يتابع اعاد الصيام كله وما رواه



الروايات كرواية جابر ورواية منصور بن حازم وغيرهما التي كانت قد روي عن جابر بن عبد الله  
 متباينان وكفاية طهارا وقد اختلفوا في غيرها فقام شهرنا ومع التباين ولو لم يكن في غير  
 غيره عذر جازل لانهما اجاعا على كل يكون ما ثوما فوالان قد روي عن جابر بن عبد الله في غير  
 كلام ابن جعفر في كل شهر من شهر رمضان يكون محظيا وكذا قد روي عن جابر بن عبد الله في غير  
 وصرح ابو الفتح وابن ادراس بالامم الشهر والاول منه من الشهر والاول منه من الشهر والاول منه من الشهر  
 الحاشية في الكفاية وغيرهم في اكثر المتأخرين والاصح ما عليه اكثرنا قول الصادق عليه السلام في  
 صحيفته الجبر في معنى التتابع حيث قد علمه والتتابع ان الصوم شهر واحد وليس هو الا ما او شئ  
 منه فاذا حصل التتابع بهذا فقد امتثل الامور به واذا امتثل الامور به فلا اثم واجب في غير  
 بالامم بان تتابع الشهرين لا يتحقق الا بالامم فيبقى الاثم به وانه ولا منافاة بين الاثام  
 والامم واجوب اجمع التتابع بالامم والاحوط اكلها ما فيه الغلص من اختلاف  
 الرابع بل يجوز التفرق فيما يفرق من الشهر الثاني بعد ابتداء الظاهر ان اختلافه فيه كفر  
 الاول فممن قد علم بالامم لا يجوز التفرق عنده في ابتداء الاثام ومن يفرق بالامم فلا بأس عنده  
 في التفرق في ابتداء الشهر الثاني فممن قد علم وجوبه عليه شهران متتابعان فافطر في ابتداء الشهر  
 الاول بعد شهرين كالمريض والحيض والنفاس والاعذار وامثالها يفرق ولا يلتزم فيه  
 عليه ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام في قوله تعالى امره بحجبه لله  
 عليها صوم شهرين متتابعين فتفيض قد علم ما حاضرت فهو يفرق بها وما رواه في  
 الصحيح عن زائدة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام عن رجل عليه صيام شهرين متتابعين فقام  
 شهرا او مرض قد روي عن جابر بن عبد الله عليه السلام في قوله تعالى امره بحجبه لله  
 فصامت وافطرت ايام جنتها قد روي عن جابر بن عبد الله عليه السلام في قوله تعالى امره بحجبه لله  
 لا يقعد اجزرا وعن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام في قوله تعالى امره بحجبه لله  
 ابن قال قلت لابي عبد الله عليه السلام عن رجل كان عليه صيام شهرين متتابعين فقام  
 عشرة يوما ثم مرض فاذا برأ يفرق صومه ام يعبده صومه كل وقت يفرق صومه ما كان صام  
 ثم قد روي عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى امره بحجبه لله عن رجل عليه شيء وما رواه الحسن بن

عن زائدة

عن زائدة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام عن امره بحجبه لله عن رجل عليه صيام شهرين  
 متتابعين قد روي عن جابر بن عبد الله عليه السلام في قوله تعالى امره بحجبه لله عن رجل عليه صيام شهرين  
 ان من يفتت من الجفص انقصه قد روي عن جابر بن عبد الله عليه السلام في قوله تعالى امره بحجبه لله  
 وانظر ان لا خلاف في بين الاصح وقد روي عن جابر بن عبد الله عليه السلام في قوله تعالى امره بحجبه لله  
 وليست من التعليل المستفاد من قوله عليه السلام في قوله تعالى امره بحجبه لله عن رجل عليه صيام شهرين  
 الفرق بين ان يكون العذر مرضا او سفرا او وجعا او غائبا او غير ذلك من  
 وهو حسن وان كان في مطلق السفر او في نظر اللان يكون مضطرا بحيث لا يفر  
 معه الاختيار في السفر كالسفر في الجبر وامثاله واما ما رواه الشيخ في الصحيح عن  
 جابر بن محمد بن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يلهو بمره صوم شهرين متتابعين  
 في طهار فيصوم شهرا ثم يمرض قد روي عن جابر بن عبد الله عليه السلام في قوله تعالى امره بحجبه لله  
 بنى على ما رواه عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام عن قطع صوم  
 كفارة اليامين وكفارة الظهار وكفارة الدم فقلت ان كان على الرجل صيام شهرين  
 متتابعين فافطر او مرض في الشهر الاول فان عليه ان يعبده الصيام وان صام الشهر  
 الاول وصام من الشهر الثاني شيئا فانما عليه ان يقصر فهو محمول على التخييل والاختيار  
 تحصيله للجمع بين الدلالة واقلها ما يفرق عن المرض الذي لا يكون ما ثوما من الصوم وهو كالمريض  
 قبل يجب المبادرة الى الصوم بعد زوال العذر اتم لا فيه خلاف قد روي عن  
 ابي ابراهيم ومتر جازا للفرق في الاصح وجوب المبادرة الى الصوم بعد زواله  
 لانه ينهه الا فطر بعده فيصير فله بالتتابع اختيارا وقطع الشهادة في الدروس  
 بعدم الوجوب وهو ضعيف انه ولو لم يفرق بين التمسك بالاصح وعدم النص  
 الدال على المبادرة ولكن قيام الدليل الذي هو الاطلاق بالتتابع اختيارا ورفع الحكم  
 الاصل فلا قور وجوب المبادرة كما هو مذهب السيد مع انه احوط ولو لم يفرق







فصل في بيان غير المتصور على نظر المذاهب في اختلاف العلامة في مختلف  
 قول الشيخ وان روي على يد السيد استدل عليه بطريق آخر وهو ان كفارة رتبة نصف كفارة او  
 التخصيف كما يكون في العدد كذا يكون في الوصف فكما اجزأتها في الشهر يوم فكذا التخصيف  
 يحصل في الشهر به لان الشهر في موضع التخصيف فلو اجزأتها في سنة عشر يوما لرونا  
 على حكم الشهر في كل نصف بتتابع في عشر الترتيب على التخصيف في كل يوم ولانه لا يميز  
 على التخصيف بتتابع وقد اجزأتها في عشر يوما على ما في فقيهة الكافي في الاضواء لطريق  
 اول وفي كل يوم في الاول فلان التخصيف في العدد ولا يستلزم التخصيف في الوصف  
 لاحتمال ان يكون حكم التخصيف غير حكم المجموع واما في التخصيف في ثبوت اصلية التخصيف  
 فرعية غيره حتى يكون التخصيف في الوصف في غيره فيكون في محل النزاع فلا يور  
 عدم الاتفاق في اقتضائه على موضع النفس وتماثلا بالاصل وقد ادعى العلامة كفارة العبد  
 في قدر الظاهر والظاهر في التخصيف في النفس والظاهر في النفس والظاهر في النفس  
 قد يكون بالنذر وقد يكون بفعله بل في كل من الظاهر فان العبد اذا اظهر  
 فقه جعل عليه صوم شهر وهو يفتق لا يفتق لان تعلم ان العبد في النذر الزام الحرام في كل  
 بخلاف الاضواء والظاهر فان ~~فيها ليس الزام الصوم على نفسه بل انما~~  
 يلزمه حكم شرعي جبراً وتخييراً ~~فيها ليس الزام الصوم على نفسه بل انما~~  
 شهر واحد بل يجب عليه الابتداء في الصوم من اول الشهر او هو باختيار في الابتداء من  
 ارجو ومن الشهر صام اجزاه وعليه تمام سنين يوماً او ثلثين وليس في النذر  
 نصاً فيه من الاصحح الا انه يستفاد من عبارة الشرايع اجزاء الابتداء بالصوم في التخيير  
 الشهر لانه قد وكل من وجب عليه صوم متتابع لا يجوز ان يبتدئ زماناً لا يسلم فيه في وجب عليه  
 بتدريج متتابع لان الصوم شعبان الا ان الصوم قبله ولو يوماً ولا يشترط في يوم من غير  
 القعدة وليقتصر انما في النذر الصوم قبله ولو يوماً وهكذا قوله في التخيير بل في جواز

والظاهر في النذر

الابتداء

الا بقدر انشاؤه الشهر وكما هو من الاجزاء في كفارة رمضان او الظاهر او القدر في غير ذلك  
 يجب فيه صوم شهرين او شهر واحد ليس فيه الا لفظ الشهر او شهرين وليس في واحد من هذه  
 المذاهب العدد المتصور من ثلثين او اثنين فان صدق على الثلثين المتعلقين من شهرين  
 لفظ الشهر لفظاً او شرعاً فالامر بين والافاضة بين ابتداء الصوم من اول الشهر  
 اقتضاه على التخصيف وان كان العدد في حيث التخصيف كما فيه لا يقتضي ان يكون ذلك راجع  
 فيه مصلوحتي خفيته على ولا شك ان امتناعه في الشهر ما كان من رتبة الهلال الى  
 رتبة الهلال في التخصيف من ثلثين الشهر او عدد معروف من الايام لانه لا يشترط بالقر  
 فتعبد العدد بالقر الفاضل من ذلك وان كان يجوز فيه اتصال احوالها والله يعلم بحقيقة  
 الامر وكذا في الشهر في اقسام من افرج بوجوب يوماً ووجهه الى شعبان وحام  
 تمامه ثم قطع صوم الكفارة من جهة دخول رمضان فان صح الابتداء من اثنى عشر  
 من شعبان وقصر بقدر رمضان ولا يستلزم نفساً وكذا وقف على نفس من الايام  
 في الاستيناف في هذه الصورة وانما بها بل طاهر اكثر ايم الصحة حينئذ ولو سلم  
 ما رواه الشيخ في الصحيح من صورته من عمن انما عهده الله عليه السلام انه قال في رجل  
 صام في شهر شعبان ثم ادر كره شهر رمضان فقام الصوم شهر رمضان وليست له  
 الصوم فان صام في الظاهر فزاد في النصف يوماً فضر بقية فان قوله فزاد في  
 النصف يوماً لانه الشهر المذكور في التخصيف ولا يختار شقاً على التخصيف الا ان  
 يقع التخصيف في يومه فيكون من غير ذلك ~~الاختصاص في ذلك~~ التخصيف في الابتداء  
 بصوم شهرين متتابعين في زمان لا يميز التتابع فيه من جهة مانع عن التتابع كوقوع  
 العيد او رمضان قبله كقول التتابع بدل عليه صحته من صورته من عمن انما عهده الله عليه السلام انه قال في رجل  
 وغيره وقدر الشيخ في التخصيف في شهر اكرم الصوم شهرين متتابعين وان  
 وقع فيها العيد وراى ان التخصيف واستدل عليه بما رواه عن زرارة عن الاعمش  
 عليه السلام قال من رجع في رجل خطا في شهر ايام قدر فليظ عليه القعدة

مرضه الوفاق

والظاهر في النذر

فان صام















قد اقول بناء على ان الدنانير اثنان لان الدنيا كان اصدرو سبعين شعيرة ونصف شعيرة فاذا اردنا  
 ان نوزن منه وزن الدرهم فنقصنا من الدنيا ثلثه اثنان وكل شعيرة منه سبعة جته واصدر ونصف عشر  
 اربعة فاذا نقصنا ثلثه اثنان بقدر ثلثه اثنان من الدنيا ونقصنا منه سبعة جته واصدر ونصف عشر  
 وزنا الدنانير من الدرهم فثمننا الدرهم على ستة لان كل درهم سنة دنانير فصا كل واحد من الدنانير  
 جات وستين جته فيكون الدرهم ناقصا لثمنه على السنة ايضا وهو من قوله  
 مع نقص سني ١٢ منه فخرج منه  
 فيكون وزن الدنيا ربعها اى ب ثمانين جته واربعه اى سابعها من  
 حب الشعيرة ولكل واحد من الدنانير اربعة اصدرة وهو ثلثه اربع اصدرة  
 الصيرة فيكون مختلف الاوزان صرافا كثر ما وجدناه ثمانية عشر مثقالا وربما وجدناه  
 زائدا على ثمانية عشر وزيادة مختلفة الى خمس وربما وجدناه النقص من ثمانية  
 عشر ونصف حصص وربما وثلاثة وزايد ونقص الى خمس ولكن هو اقل من  
 بين اهل الاوزان من الهاديين وغيرهم فمنهم الزمان اثنان ثمانية عشر مثقالا و  
 كانهم اخذوا الموزان والباس به وقيل ان الدنانير عشرة واثنا عشر مثقالا والقيصر اطا  
 اربع جته من الشعيرة وبناء عليه يكون الدنانير ثمانين جته وبها قد يعرف الاعداد  
 فاما ان لا يكون القير اربعة اصدرة جات او لا يكون الدنانير ثمانية جات وهو  
 كلام متين وقيل الدنانير ثمانية جات ونقص جته ان الدنانير وزان اصدر  
 وسبعين شعيرة ونصف شعيرة فربما بناء على ان الدنانير ثمانية جات و  
 خمس جته اقول بناء على ان الدنانير ثمانية جات وثلث جته من نقص الشعيرة  
 يكون الدنانير سبعين شعيرة ونصف شعيرة لا بناء على ما قلناه ان الدنانير  
 ثمانية جات وخمس جته وربما يظهر من قول بعض اهل السنين ان الدنانير اثنتان  
 وسبعين جته من شعيرة فربما يكون الدرهم ثمانين جته ونقص جته لانه  
 نصف دينار ونقصه فيكون كل دنانير ثمانية جات وسبعين وقد وزنت  
 اوسط الخمس باو سطر جات الشعيرة فوافق الواحد منه باربعة شعيرة والوزن  
 هو وزن الدنيا اثنان وسبعون مثقالا ثمانية عشر حصصا واربعة مرات اثنان وسبعون  
 ولما كان الثمن اربعة اصدرة اربعة اصدرة فيكون وزن الصيرة ربعها اربعة اصدرة  
 جته ثمانية وبناء على هذا اقول ان ما قلناه من ان الدنانير اربعة اصدرة  
 جته ثمانية

قد اقول بناء على ان الدنانير اثنان لان الدنيا كان اصدرو سبعين شعيرة ونصف شعيرة فاذا اردنا  
 ان نوزن منه وزن الدرهم فنقصنا من الدنيا ثلثه اثنان وكل شعيرة منه سبعة جته واصدر ونصف عشر  
 اربعة فاذا نقصنا ثلثه اثنان بقدر ثلثه اثنان من الدنيا ونقصنا منه سبعة جته واصدر ونصف عشر  
 وزنا الدنانير من الدرهم فثمننا الدرهم على ستة لان كل درهم سنة دنانير فصا كل واحد من الدنانير  
 جات وستين جته فيكون الدرهم ناقصا لثمنه على السنة ايضا وهو من قوله  
 مع نقص سني ١٢ منه فخرج منه

قد اقول

ونخرج عليه وزن الدرهم ومن اعلمنا من خرج على الدرهم وزن الدنيا وحصل  
 وهو غير سديد لان الدرهم غير منضبط من جهة الاختلاف الكثرة الواقع في الدنانير  
 وان كان وزن الدنيا ايضا غير منضبط كما ذكرناه سابقا ولكن لا ينبغي على  
 الوسط صرا بالاضطراب قرب بخلاف الدرهم فانه غير موجود في هذا الزمان حتى لو  
 وسطه فصا وزان اربعة اصدرة وثلثين وثمانين درهما ونصف درهم لان اربعة  
 اصدر رطلان وربع بالبغداد وكل رطل ثمانية وثلثون درهما وهو بالمشقة اربعة  
 بناء على القواعد الاثنا عشر وثلثون درهما سبعة وثلثون مثقالا وثلثون  
 اربعة مثقالا فالهاتين الدراهم اربعة اصدرة وثلثون درهما فيكون درهما فيكون  
 اربعة اصدرة من محمد الهادي المذكورة الف وثمانون وثلثون مثقالا  
 وثلثون مثقالا الصيرة فيكون اربعة اصدرة وثلثون مثقالا وثلثون مثقالا  
 نصف مثقال لان ثلثة اصدرة الى الصيرة ثلثة اصدرة الى الاربع فاذا زدت على الشعيرة  
 ثلثة كان مثقالا صيرة واذا نقصت من الصيرة ربعه كان مثقالا صيرة وهو الهادي  
 بهذا اى هو الذي يوزن الكفارة والخطية والزكاة وغيرها امانا على ما روي عن  
 في الضيف عن سليمان بن جعفر الحميري عن ابي الحسن عليه السلام في حديث ابي داود  
 وزمانين وثمانين درهما والدرهم سنة دواين والدنانير وزن سبعة جات  
 واجبة وزن جته شعيرة في اوسط اكل من صغاره ولا من كباره فيكون الدنانير  
 اثنان وعشرة جته من الشعيرة والدرهم اثنتان وسبعين جته شعيرة فكان الدنانير على  
 هذا التقدير ثمانية جته في اوسط حب الشعيرة وستة اصباع جته لانه اذا زدت على  
 الدرهم ثلثة اصباع كان مثقالا واذا نقصت من مثقال ثلثة اصباع كان درهما  
 وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل فصا الدنانير اربعة اصدرة من مثقال الصيرة وهو فاضل

اربع وم

عنده

افضل القياس من ما روي في غيره



[illegible]

أو باعتبار أن يكون السؤال عن وجه معين ثم قد وفّر بعض هذه المناوئد بعد اللان  
 الضرورة دعيت إليه حيث لا يسوغ العدول عنه بتقصير صحيحي عبد الرحمن انتهى أقول ومن  
 هنا ظهر صنف من فساد الاطعام لكل مسكين من أن لانه بناء على ما يلزم أن مجموع الصدقة  
 ثلثين صاعاً وما ورد هذا من الاجزاء فلا تغفل مقام الشاخص بل يجوز  
 غير الحنطة او لا يجوز وانما هو جواز غيره من الاطعمة العادية كالشعير والرز والتمر  
 عملاً باطلاق لفظ الطعام لغة في انما هو من الطعام اكره وما لو كل وكله الا حوط  
 الاطعام بالحنطة او التمر لورودها في انما هو من الطعام بالخصوص وان كان اطلاق الطعام  
 يشمل غيرها ايضا اما ورود التمر قطرها لانه ورد بلفظه كما في رواية ابن ابي ادریس وغيره  
 اما الحنطة فلان الطعام لغة وسرّاً هو الحنطة واما انه كل ما لو كل فلهذا فلفظ من انما هو ان  
 مراده كل ما لو كل او بعض ما لو كل ولا بد ان يخص كل ما لو كل بالكرات العادية نصف  
 الاطلاق بحج التفسير ثم بقولنا انما هو بعض المقيد ايضا بان المراد منه فرد خاص او فردان  
 او ازيد وان ثبت استغنى فردان وهو الحنطة والتمر فلا حوط الاقتصار على فرد  
 الفرد لانها ما يخرج المكلف عن هذه التكليف قطاً او فرتنفس العلامة في انما هو  
 في مبسوط هو اوجب في الاطعام في الكفارة من غالب قوت ابله وكذا في الزكاة  
 الفطرة وقد قوم يجب ما يلزم ابله وهو قوتها لانه فان اطلع من غالب قوت ابله  
 وهو ما يجب فيه الزكاة اجزؤه وان اوقع فوقه فواضلاً وان اوقع دونه  
 فان كان ما لا يجب فيه الزكاة لم يجزه وان كان ما لا يجب فيه الزكاة فان كان غير  
 الاقط لم يجزه وان كان اقل قيد فيه قولان احدهما بخبره والثاني لا يجزه لانه  
 لا يجب فيه الزكاة والتمر ورنص اصحابنا ان افضله انجزة والجمع واوسطه انجزة والزيت  
 وادونه انجزة والجمع وقد فرقت كما ليس لها يجوز اوجه في الكفارة ورواها

[illegible]







وامكنه وانمكن وكلها يورثها عن الفروع والذلة وقلة امره والحرية فيجوز  
 ان يكون امرا من امسين في الالة الضخمة سكتا كذا لا يلزم منه ان يكون الفقير  
 اسودا صرحت امسين وعنه انما في انه صاعا عليه والى سال من الله امكنه بمنز  
 الذل والفتنة واستغفار من الفقر الذي هو الاجتناب الى الخلق كما في احد بن معروف  
 الفقير سواد الوجه والاربع وهو الفقير الى غير الله اما الفقير الى السبحة ففقه  
 فيه مع عظيم ومنه ما رواه الكلب عن عيسى بن ابي الحكم عن ابي عبد الله عليه  
 السلام ان كان يوم الجمعة قام عن من الناس حتى نزلوا باب الجنة فيضربون ابواب فقير  
 من انهم فيقولون نحن الفقراء الفقير لم يقبلنا فبقوا فيقولون ما اعطينتمونا شيئا  
 فما سبونا عليه فيقول الله عز وجل صدقوا ادخلوا الجنة ووجه مولانا الفقير ومن  
 تبعه حسنة الى بصره وصحبه محمد بن مسلم انه كورمان واختلف كلمات اهل اللغة  
 الفيا في فقير امسين والفقير قد اجوز ير رجل فقير من امر وقد ابن السكيت  
 الفقير الذي له بلغة في العيش قد الراعي يهرج عبد الملك بن مرداس وليكواله  
 سقاة اما الفقير الذي كانت خلوتته وقوا العيال فلم يترك له سبه قد  
 وامسين الذي لا يشر له وقد لا يصح امسين حسن حاله من الفقير وقد يونس  
 الفقير حسن حاله من امسين قد وقلت للاعرا بل افقر انت قد لا والله بل  
 مسكين وقد لا يشر الا على الفقير الذي لا يشر له وامسين مثله انما هو كلام الجوز  
 عما نقل عنه ومجل الكلام ان للمسين اطلاقا كثيرة فقه لطلن ويراد به الخاضع  
 امتدلال كذا في اكثر الادعية المأثورة وقد لطلن ويراد به المحتاج ووجه يراد  
 الفقير وقد لطلن ويراد به الضعيف وقد لطلن ويراد به من ليس له بلغة في العيش  
 وقد يراد به من له بلغة في العيش ولا يفيده ويعبر عليه العيش والضعف عليه الزمان وقد  
 يراد به من لا يشر له ومع ذلك لا يشر له الناس واما في الزكاة هو هذا

في الفقير الذي لا يشر له  
 في الفقير الذي لا يشر له

امسين

امسين لتفيرة عليه السلام بهذه التقية والفقير مشرك للمسين في الزكاة لانه لا يشر له  
 في الزكاة المذكورة هو المحتاج الذي لا يشر له الناس من الفقير الفقير المحصوم له بذلك  
 وهو مطابق بالالة التي بين فقير من الفقير من ان الفقير هو الذي لا يشر له  
 الناس الخافا ولذا قالوا من انه اذا ذكر احد بها خاصة دخل فيه الا في ما يكتفي  
 الى امتيزه اذا اجتمع فقير في الزكاة اعلم ان جماعة من الاصحاب منهم الشيخ وابو  
 ادريس واصناف صرحوا بان الفقير وامسين مترادفان في ما خاصته دخل فيه الا في  
 والتشبه الثاني في لغة الخلف وقت التشبه في البيان لانه ان الفقير عن الشيخ والاول  
 والفاضل انهم قالوا لا يرسل كل منهما في لغة الا في ان ارادوا ان حقيقة فقير منع  
 ولوا فقير على انها اذا اجتمعا كما في الالة بينا في الفصل في بينهما ثم قد  
 حسب الزكاة والوجه انه لم يثبت الاجماع على الحكم المذكور كما هو الظاهر وكان للامثال  
 فيه مجال انهم اقول الظاهر وهو ان الفقير لا يشر له الناس على قوله على الحكم المذكور الظاهر  
 ان امراد منه حكم التشبه الاول في بيان من انهم هو الفقير على انها اذا اجتمعا  
 ان لا حكم التشبه الثاني في لغة الخلف كما اذا ذكر احد بها خاصة دخل فيه الا في  
 واتحدت على انها هو الاجتناب وضيق العيش وعدم الغناء في امسين المذكور  
 في الكفارات يشهد الفقير الفيا لان الكفارة صدقة وقد لا يشر له الصدقات  
 انما للفقراء الذين اصروا في سبيل الله الالة ولان المحصوم ما فرق بين امسين  
 والفقير في الكفارة انما فرق بينهما في الزكاة فالاصل هو الاطلاق والفقير  
 خلاف الصدقة وثبوت التقييد في الزكاة لا يشر له ثبوت في الكفارة وللتفكير  
 بالاجماع لان العلماء اجماعا انه مترادفان في ما خاصته يدخل فيه الا في الكفارة  
 ذكر امسين خاصة في الفقير الفقير الفقير من بل يجوز اعطاء الصدقة للمسين  
 انما لف او مستصنف منهم مع فقير ان هو انفق او لا يجوز ولا يشر له فقير جواز















قد استأبنا جفوة عن وجوب الكسوة فكفارة البين قد ثوب بوارر عورتها وما رواه  
 الشيخ عن الحسن بن محبوب عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 مرة واحدة قلت كسوتهم قد ثوب واحد واستدلوا بحدود الله تعالى في الكسوة ما رواه ابي بصير  
 لكل مكي ثوب واحد علما بالصلاة البراءة المستعانة بها من غير ثوب واحد ما رواه ابي بصير  
 الصحيح استدلوا على ثوبين وتعللوا بحجة ابنه ابي بصير حل الاخبار المتقدمة على ثوبين على الثوب  
 لان عورتهم لا توارى في الصلاة الا بثوبين قميص ومقنعة وحل الاخبار المتقدمة لثوب واحد  
 على الرجل لان عورتهم توارى بثوب واحد وما في القول الرابع هو حل الاخبار الاول  
 على القدرة وحل الاخبار الاخرى المعجز ومنها وجه آخر للشيخ وهو حل الاخبار الثانية على  
 الوجوب وحل الاخبار الاول على التجنب ولا يخفى بعد ما بيانا ابنه ابي بصير مع انه خلاف  
 المشهور لان المشهور عدم الفرق بين الرجل والنساء في الكسوة كما صرح به العلامة وغيره  
 وبناء الحكم على الاخبار الاول فرغية الضعف لانه يلزم منه طرح الاخبار الصحيحة في  
 غير ذلك بخلاف اصل الاخبار التي ثبتت لانه يلزم منه طرح الاول للمكان الجمع بينهما بالوجهين  
 بالاخبار والاضطرار او بالوجوب والتدب وكلها مما حل قريب والاحوط ما ذهب  
 اليه الشيخ واذا عرفت هذا فاعلم انه قد استدلوا بحدود الله تعالى في الكسوة ما رواه ابي بصير  
 كلام على ما عدم الفحص بين الرجل والمرأة وابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 وقد استأبنا جفوة عن وجوب الكسوة ثوب واحد ورواه ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 قد ثوب واحد او قميص او سر او يدا او مئزر وكذلك للمرأة مقنعة او قميص او  
 سر او يدا او مئزر وقد ثبت بعضهم سر او يدا او مئزر وقد ثبت بعضهم لا يجرى للمرأة غير يجوز  
 لها الصلوة فيه ثوبين قميص ومقنعة وهو الذي رواه اصحابنا مع الاخبار فان لم  
 يجد ثوب واحد على ما ذكرناه انتهر وانما هو في الثوبين للرجل اثنتان من الثياب التي يلبسها

الرجل والمرأة قميص ومقنعة وغيرهما من الثياب التي تستر عورتها في الصلاة وان كان الكسوة ثوبا  
 واحدا فهو بالخير ما ذكره ولا وجه لعدم جواز السر او يدا عند لانها ما بوارر عورتها فثبت  
 اختلاف الاصحاب في جواز اللباس ما ثبتوا في الاستدلال بغير ثوبين ثوب واحد ثوب واحد ثوب واحد  
 ان الكسوة ازراة ورواه عن الثياب الجديدة فان لم يجد جاز ان يلبسها اذا لم يجد ثوبا  
 وعن الشيخ ان المستحب ان يكون جديرا فان لم يجد فببلاطة لغيره ثوب واحد او مقنعة فان لم  
 يلبسها واعطى سميح لم يجز لان منافعتها لثوب واحد وتجو ابنه ادريس وهو الرابع  
 انظر للاصل ولواحق البين وما في معناه امور الاول لا ثوب الكفارة فكل من  
 فان حلف على ترك فعل راجع او غش فدا امر محرم فثبت لانه كفاية الكفارة انما الكفارة اذا  
 حلف على ان لا يفعل راجع فلم يفعل او ترك فعل راجع فلم يترك يترك عليه اجرة كثيرة منها ما  
 رواه الشيخ في التهذيب عن زرارة عن ابي بصير عليه السلام في حلف عليها ان  
 لا يفعلها مال فيه منفعة في الدنيا والاخرة فلا كفارة عليه وانما الكفارة في ان يحلف على  
 والله لا اذني ولا اشر بامر الله لا اخون واشباه هذا ولا اعصر نعم فقد فعلت  
 ومنها ما رواه في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن ابي حنيفة عن ابي بصير عن ابي بصير  
 يقول ليس كل من فيها كفارة اما ما كان فيها ما وجب الله عز وجل عليه ان يفعله ففعلت  
 ان لا يفعله فليس عليه فيها الكفارة واما ما لم يفعل ما وجب الله عليه ان يفعله ففعلت  
 ان لا يفعله فان عليه فيها الكفارة ولا منافاة بين الخبرين لان عموم الاخبار مخصص بالاول  
 ويترك عن تخصيصه ايضا ما رواه الشيخ عن محمد بن ابي اسحق عن ابي بصير عن ابي بصير  
 مكة فامر غلامه بلبس ثوبين لفه الى عزة فقال ابو جعفر عليه السلام والله لا اضربنك يا غلام قد  
 فلم اره ضربت ففعلت له جعلت فداك انك حلفت لمضربين غلامك فلم اره ضربت  
 فقال ليس له يقول وان تعفوا اقر بالثوبين ومنها ما رواه عن داود بن فرقة عن حماد

في حلف على ترك فعل راجع او غش فدا امر محرم فثبت لانه كفاية الكفارة انما الكفارة اذا  
 حلف على ان لا يفعل راجع فلم يفعل او ترك فعل راجع فلم يترك يترك عليه اجرة كثيرة منها ما  
 رواه الشيخ في التهذيب عن زرارة عن ابي بصير عليه السلام في حلف عليها ان  
 لا يفعلها مال فيه منفعة في الدنيا والاخرة فلا كفارة عليه وانما الكفارة في ان يحلف على  
 والله لا اذني ولا اشر بامر الله لا اخون واشباه هذا ولا اعصر نعم فقد فعلت  
 ومنها ما رواه في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن ابي حنيفة عن ابي بصير عن ابي بصير  
 يقول ليس كل من فيها كفارة اما ما كان فيها ما وجب الله عز وجل عليه ان يفعله ففعلت  
 ان لا يفعله فليس عليه فيها الكفارة واما ما لم يفعل ما وجب الله عليه ان يفعله ففعلت  
 ان لا يفعله فان عليه فيها الكفارة ولا منافاة بين الخبرين لان عموم الاخبار مخصص بالاول  
 ويترك عن تخصيصه ايضا ما رواه الشيخ عن محمد بن ابي اسحق عن ابي بصير عن ابي بصير  
 مكة فامر غلامه بلبس ثوبين لفه الى عزة فقال ابو جعفر عليه السلام والله لا اضربنك يا غلام قد  
 فلم اره ضربت ففعلت له جعلت فداك انك حلفت لمضربين غلامك فلم اره ضربت  
 فقال ليس له يقول وان تعفوا اقر بالثوبين ومنها ما رواه عن داود بن فرقة عن حماد



قد قلت لا يا جعفر واية عبد الله عليه السلام انما هو الذي لا يفر من الدنيا الكفارة  
 فقال لا ما حلفت عليه بالله فيه طاعة ان تفعل فلم تفعل فليكن فيه الكفارة وحلفت  
 عليه بالله فيه العصية فكفارة تركه وما لم يكن فيه موصيته ولا طاعة فليس بشيء ومنها  
 ما رواه عن جعفر بن محمد عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام ان زرارة قال  
 فيه الكفارة من الايمان فقلت عليه ما فيه ابراهيم الكفارة اذا لم تقب به و  
 ما حلفت عليه ما فيه العصية فليس عليك فيه الكفارة اذا رجعت عنه وما كان سؤرك  
 ما ليس فيه بر ولا موصية فليس بشيء ورواه ابو عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام  
 ان ان قد علم ان حلف على شيء والى حلف عليه اتيانه خير من تركه فليكن الذي هو خير ولا  
 كفارة عليه انما ذلك من خطوات الشيطان واما ما رواه الشيخ عن السكوني عن جعفر عن ابيه  
 عن علي بن عبيد الله عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال كل بين فيها كفارة الا ما كان في طلاق او  
 عتاق او عهد او ميثاق فهو لا يرضى الصالح لان في طلاقه السكوني وهو عام ضعيف وكذا  
 ما رواه عن جعفر بن محمد عن عيسى بن عطاء عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام ان ابي عبد الله  
 من لبن غزاة ولا اكل من لحمها فبعثها وعنه من اولادها ففعلت برب من لبنها ولا اكل  
 من لحمها فانها منها لان في طلاقه عبد الله بن ابي عبد الله عليه السلام في نص فرست وحش انه ضعيف  
 انما في الكفارة بعد الحنث وان اتي بها قبل الحنث جازي بدل عليه ما رواه الشيخ عن طلحة  
 بن زياد عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام ان يطعم الرجل في كفارة اليمين قبل الحنث  
 وعن وهب عن جعفر بن محمد عن ابيه ان علي بن ابي طالب عليه السلام اذا حنث الرجل فليطعم عشرة  
 مسكين ويطعم قبل ان يحنث وهو مجهول على الجواز الثالث انتدركا بين في الا كفارة فليكن  
 الكفارة في بين في مبيته الله كذا لا تجب بندگان في مبيته الله بل انما ينقذ التذرا اذا انذر  
 فرأى راجح فان لم يلف فليكن الكفارة بدل عليه ما رواه الشيخ في التهذيب عن ابن ابي عمير عن جعفر بن

سوقه عن ابن بكير عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام ان زرارة قال لا يا عبد الله عليه السلام  
 كما كان لك فيه منفعة فدين او دين فلا حنث عليك فيه وعن ابي بن محمد عن جعفر بن محمد  
 عن حمزة بن محمد عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام ان زرارة قال لا يا عبد الله عليه السلام  
 فله منها وثقت بها فاعطيت الله عهدا بين الركن والقيام وحلفت على فذلك تذرا  
 وصاما ان لا تزوجها ثم ان ذلك شق علي ونذمت على يميني ولم يكن بعد من القوة ما تزوج  
 به فاعطيت الله عهدا بين الركن والقيام لم تطعمه والد لان لم تطعمه لتعصيته وعن ابي عبد الله  
 الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام ان زرارة قال لا يا عبد الله عليه السلام ان زرارة قال  
 له ان يفر به وليس من رجل جعل الله عليه سببا في مبيته الله الا انه يطعمه ان يتركه الى طاعة الله  
 ومن نواذره انما الامور الاول من قدر الله على ان اصوم حنثا شكر الله ان برئت من  
 مرضه مثله الصوم سنة اشهر بدل عليه ما رواه الشيخ عن الحسن بن محبوب عن خالد بن جابر عن  
 ابي الربيع عن ابي عبد الله عليه السلام ان زرارة قال لا يا عبد الله عليه السلام ان زرارة قال  
 وذلك في شكر فقلت ابو عبد الله عليه السلام قد اتي على عيسى بن عمر في ذلك فقلت في سنة اشهر  
 فان الله يقول تواتر اكلها كل حين باذن ربها ليعر سنة اشهر الثاني من نذر شكر الله  
 ان يتصدق في من ماله ليسير كيت يتصدق في ثمانين درهما بدل عليه ما رواه الشيخ عن ابي بكر الكوفي  
 فقلت عنه ابي عبد الله عليه السلام ان زرارة قال لا يا عبد الله عليه السلام ان زرارة قال  
 ان يتصدق في من ماله ليسير كيت ولم يستم شيئا فاقول قد يتصدق في ثمانين درهما فان يجر به  
 وذلك بين في كتاب الله اذ يقول لبيته صلب الله عليه والى لقد نصركم الله في مواضع كثيرة و  
 الكثير في كتاب الله ثمانين الثالث من نذر بان كل ملوك في قديم فهو في مكان في ملكه  
 مضر عليه سنة اشهر فملكه فهو بدل عليه ما رواه الشيخ مقلو عا عن زرارة عن جعفر بن محمد  
 فرأى حسن عن بعض اصحابنا قد دخل ابن جعفر الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام ان زرارة قال لا يا عبد الله عليه السلام  
 فقد لا انا لك تعبد من ذلتي وغنم وكذا يملكها فقلت قد يملكها كل ملوك في قديم فهو











موسي عليه السلام ان فدية عن نذر نذرة كفارة بين وفرا التذنب بكونه  
 احب عن انا عبد الله عليه السلام ان قلت لله على كفارة بين فدية عن نذر نذرة  
 الوجه في اختلاف ما ورد في هذه الكفارات في كون الصوم وجملة ان الكفارة انما يلزم  
 بحسب ما يستخرج الان من منه فدية عن نذر نذرة عن رتبة او صوم شهرين او ايام اثنين  
 مسكنا كان عليه ذلك فدية عن نذر نذرة ذلك كان عليه كفارة بين حسب الفقه في الخلاف  
 والذي يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب عن محمد بن صالح عن انا الحسن بن محبوب  
 ان ابا جعفر عليه السلام قال ان نذر عن كفارة البين الفدية بغيره وجوبه الى الكفارة لا الا  
 بالكملة لا نه مخصص بكفارة رمضان لان صحبة عبد الله بن سنان ان بقية وقع الال  
 فيها عن كفارة شهر رمضان لا مخصص باعد النذر وقرن بها فدية او لم يجمع بين  
 نذر الوارد بصوم ثمانية عشر يوما عند العجز وبين نذر الوارد بالصدقة بما يطيق بان  
 يقاس نذر الاول مخصص بغير كفارة شهر رمضان والنذر راسخين ونذر الثاني  
 مخصص بكفارة شهر رمضان لان نذر الاول عام وصحبة عبد الله بن سنان خاص  
 وكذا صحبة محمد بن صالح واما صاحب الامم وطريق الجمع بهذا النسخا حسن ولا توفى النظر  
 ونحو هذا فصار نذر انما اذا عجز عن اخذ الثلثة في كفارة شهر رمضان يتصدق بثلثي  
 واذا عجز في النذر كيف بكفارة البين واذا عجز في غيرهما من كفارة الكفارة كقتل الكلبة  
 انما هو غيره بصوم ثمانية عشر يوما ونحو هذا ينتفوا من كفارة بين الدخار بالرة  
 وقد من لم يجد ما يتصدق به ان لا يكون عنده فضل عن قوته وقوت عياله ~~بغيره~~ عليه  
 ما رواه محمد بن يعقوب الكندي عن ابي ابراهيم عن ابيه عن صفوان بن يحيى عن الحسن بن عمار  
 عن ابي الحسن عن ابي ابراهيم عليه السلام قال كفارة البين في قوله تعالى فدية عن نذر  
 ثلثة ايام ما قد من لم يجد فان الرجل لفرقه وهو كغيره اذا لم يجد عنده فضل عن قوته

في الاول من نذر  
 في الثاني من نذر

ان نذر عن كفارة البين  
 ان نذر عن كفارة البين

عياله

عياله هو من لا يجد قوله عليه السلام اذا لم يجد عنده فضل عن قوته عياله اذا لم يجد عنده  
 طعام عشرة مساكين فضل عن قوته عياله فان كان عنده من الطعام بقدر عشرة مساكين  
 ولا يكون زائدا عليه بقدر قوته عياله فهو من لا يجد مستحقة لا خلاف بين  
 الاصحاب في نذر الكفارة بكثر او بجر اذا كان في يومين سوا ذلك ان اوجب للنظر  
 شيئا واحدا او مختلفا وسواء كان قد تملكه المكفر او لا انما اختلف في نذر اذا نذر  
 اوجب في يوم واحد فقيد بالكثر مطلقا وقيد بالكثر ان تملكه المكفر وقيد ان كان  
 اوجب في جنس مختلف بكثر والافلا وقيد بالكثر مطلقا وقيد بالكثر بكثر او بجر  
 والاول من هذا الحق الشيخ على في حاشية الشرايع والاني من هذا العلامة في المختلف  
 والفواعل والاني كنت من هذا العلامة ايضا في الكتب بين المكفرين والاربع من هذا  
 الحق في كتيبة الثلثة ومن هذا الشيخ في مبسوط ونبوه ابن عمرة وجماعة من المتقدمين و  
 المتأخرين واما من هذا السيد احمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين في مبسوط على ما نقلت  
 العلامة في المختلف من نذر من ما يوجب الكفارة فلا يكون انما يكون ذلك في يوم او  
 ايام من شهر رمضان واحدا او اكثر في رمضان او بكثر منه قبل المكفر عن الاول  
 او بعده ولا خلاف ان اكثر في رمضان بوجب الكفارة سواء كوفي عن الاول  
 او لم يكف واذا اكثر في يومين من رمضان واحدا ففيه اختلاف في لا خلاف بين  
 الفرق ان ذلك بوجب تكرار الكفارة سواء كوفي عن الاول او لم يكف واذا اذا  
 نذر في يوم واحد فليس له ان يصي بنا فيه نفس معين والذين يقتضيه من هذا لا نذكر عليه  
 الكفارة لانه لا دلالة على ذلك والاصل براءة الذمة وقراصي بنا في قوله  
 ان كفارة الاول فدية كفارة وان لم يكف فلو اعادة مجزئة وانما في قياسات  
 وذلك لا يجوز عندنا في قراصي بنا في قوله بوجب تكرار الكفارة على كل حال

في قوله عياله







الكفاية وعدمه لأننا نقول المطلق لا عموم له واللام بين فرق بينه وبين العام وأما  
 إذا لم يكفر عن الأول فقلنا الحكم معلق على الافتراض وهو عام من التعمد والصدق والاصل  
 برادة الزمة وقول الشيخ انه قياس لا نقول به ليس بجيد لأن الرواية قد دلت  
 على كبره بذكر الوقوع انتهى وأجواب ما عني قوله ان الكفاية تترتب على كل واحد  
 من المفطرات فتح الاجتماع لا يسقط الحكم والا لزم خروج ما يشبهه عن مقتضاها صحتها  
 الى غير ذلك فبالعارضته بالوضوء والحد وغيرهما من التزنية اذ فيه فان قبول  
 والبرء والنوم كل واحد منهما موجب للوضوء فوجب ان لا يسقط الحكم مع الاجتماع واللام  
 لزم فخرج ما يشبهه عن مقتضاها صحتها الى غير ذلك مع انه لا يجب مع اجتماع الدباب  
 المختلفة للوضوء واصلها بالافتقار ثم نقول هذا الكلام انما يتم اذا ثبت ان الحكم معلق  
 بنفس ما يشبهه من حيث هو وهو لم يثبت لغيره لا حصر كونه كل واحد من المفطرات موجبا للكفاية يكون  
 مشروطا بغيره لانفراد حكمه فلو كان الحكم بنفس ما يشبهه ولكن ربما يمنع من ظهور ما اقتضت عليه من خارج  
 فلا يلزم التعمد ووجه قوله لغيره الروايتين فنقول لو افطرت ان لا اخوه بان نقول  
 كان الاكل والشرب واجبا بعد من المفطرات كذلك الامتناع مع حصوله فلو عبت باله  
 حراما من ثم لم يرد الى هذا المقتضى نجا وجب ان يلزم الكفاية ان يحكم احدهما  
 لانه والى على اطلاق هذا المقتضى كما قد فحشئ يلزم كفاية مع انهما الجنس وهو  
 صلاوة ما دعه من تعدد الكفاية مع تباين الجنس لا مع الاتفاق وعنه قوله ولانه  
 بعد الافتراض يجب عليه الاكل انما يانه قياسا فلو ثبت ما ثبت من الشرع ان كل شيء  
 مستقل فاجب الكفاية مع ان الوليد الذي ذكره يجزئ في صلاوة مطلوبة ايضا اذا  
 كان جنس المفطر متمازا وعنه قوله ولان ايجاب الكفاية معلق على اجتماع مطلقا ان يمنع  
 تعقبا على اجتماع مطلق بل انما يجب بالجماع الذي يصدق المفطر واجواب عن استدلاله على المطلوب

انما يشبهه من حيث هو وهو لم يثبت لغيره لا حصر كونه كل واحد من المفطرات موجبا للكفاية يكون مشروطا بغيره لانفراد حكمه فلو كان الحكم بنفس ما يشبهه ولكن ربما يمنع من ظهور ما اقتضت عليه من خارج فلا يلزم التعمد ووجه قوله لغيره الروايتين فنقول لو افطرت ان لا اخوه بان نقول كان الاكل والشرب واجبا بعد من المفطرات كذلك الامتناع مع حصوله فلو عبت باله حراما من ثم لم يرد الى هذا المقتضى نجا وجب ان يلزم الكفاية ان يحكم احدهما لانه والى على اطلاق هذا المقتضى كما قد فحشئ يلزم كفاية مع انهما الجنس وهو صلاوة ما دعه من تعدد الكفاية مع تباين الجنس لا مع الاتفاق وعنه قوله ولانه بعد الافتراض يجب عليه الاكل انما يانه قياسا فلو ثبت ما ثبت من الشرع ان كل شيء مستقل فاجب الكفاية مع ان الوليد الذي ذكره يجزئ في صلاوة مطلوبة ايضا اذا كان جنس المفطر متمازا وعنه قوله ولان ايجاب الكفاية معلق على اجتماع مطلقا ان يمنع تعقبا على اجتماع مطلق بل انما يجب بالجماع الذي يصدق المفطر واجواب عن استدلاله على المطلوب

اما عن قوله واما مع انما يشبهه فان كونه من الاول قد دلت الكفاية ايضا لان الاجتماع وقع فزنا  
 يجب الامتناع عنه فيزني به وجوب الكفاية الى قوله وان كانت غير ثابتة المطلوب فانه  
 قد عرفت بان اجتماع الكفاية من الاول من التباين منع فلو لم يمنع بكم وكذا في غير  
 من التزنية بغيره الثاني ونقول انما يشبهه غير الاول ولكن لا يلزم منه تحلل التكفير  
 بينهما لان المفروض وجوب الكفاية بمطلق الجماع فكما يجب الكفاية بالجماع الاول  
 يجب بالجماع الثاني ايضا ولا يشترط طول شرفه واسبب تجمعه واسبب التفريق  
 وان كان السبب الواحد مكررا فيفكر الكفاية بتكرار الجماع سواء كونه من الاول او من غير  
 لان الجماع على وجوب الكفاية للتباينها ووقوع فعلها فتدبر فانه سر مسئلة وانما يشبهه  
 بقول الرضا عليه السلام ليس تأييدا لهذا التعمد لانه ما علم ان العمل فكمه بتكرار الكفاية مع  
 تكرار الوطء من هذه العمل التزنية وان حصل قوله عليه السلام لا يصح اجتماعا منه لانه على قوله  
 عليه السلام كان احسن مما ينظر عليه بعبارة وان كان هو ايضا فخرنا من فرائض ما رواه  
 مع انه مخالف للاصل واصل قوله غير معلوم قوله لا يفتر هذا اعم من ان يقع عقبة  
 اذ ارا الكفاية وعدمه الى قوله وبين اعم اقوال نقول المطلق لا عموم له في غير الجنس ان  
 الفرق بين المطلق والعام كما قالوا هو ان الاول مادل على شي من جنسه والثاني مادل على كل  
 فرد ومجموعهما فكثر الاحكام الشرعية واحدة لانه اذا ورد النهي عن شيء في شرع على سبيل  
 الاطلاق يجب الاجتناب عنه كالفرد من جنس لان الفردان يقع حصته فتمتة لمصلحة كثره فيثبت  
 لم يعلم هذا الاشياء بعينه وجب الاجتناب عن جميع انحصار اليد اليقينيه ولانه ان اجتناب  
 فرد من فرد مع ان والاحتمال في جميع يلزم الترجيع بلام في فاذن وجب الاجتناب عن  
 كل فرد فرد وهو من عموم بعينه ثم نقول ان المفرد المعروف بلام الجنس وان كان لا يفيد عموم  
 على جهة التقييد بالصنيع الموضوع للعموم لانه كثيرا ما يستعمل في عموم من الاحكام الشرعية بغير  
 اقرارين كقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا وقوله عليه السلام اذا بلغ ما قد ركب لم ينسب

انما يشبهه من حيث هو وهو لم يثبت لغيره لا حصر كونه كل واحد من المفطرات موجبا للكفاية يكون مشروطا بغيره لانفراد حكمه فلو كان الحكم بنفس ما يشبهه ولكن ربما يمنع من ظهور ما اقتضت عليه من خارج فلا يلزم التعمد ووجه قوله لغيره الروايتين فنقول لو افطرت ان لا اخوه بان نقول كان الاكل والشرب واجبا بعد من المفطرات كذلك الامتناع مع حصوله فلو عبت باله حراما من ثم لم يرد الى هذا المقتضى نجا وجب ان يلزم الكفاية ان يحكم احدهما لانه والى على اطلاق هذا المقتضى كما قد فحشئ يلزم كفاية مع انهما الجنس وهو صلاوة ما دعه من تعدد الكفاية مع تباين الجنس لا مع الاتفاق وعنه قوله ولانه بعد الافتراض يجب عليه الاكل انما يانه قياسا فلو ثبت ما ثبت من الشرع ان كل شيء مستقل فاجب الكفاية مع ان الوليد الذي ذكره يجزئ في صلاوة مطلوبة ايضا اذا كان جنس المفطر متمازا وعنه قوله ولان ايجاب الكفاية معلق على اجتماع مطلقا ان يمنع تعقبا على اجتماع مطلق بل انما يجب بالجماع الذي يصدق المفطر واجواب عن استدلاله على المطلوب



وامتناعها لان غالب حكم الشك على كل من لم يتجدد بها وتخرج فردا من افراد الربا وعنه من  
فربعض اما كذلك لفظ الوطر المعروف بالسلام الواقع في خبر لقيده اليوم سوا وقع عقيب دار الكفاة  
اولا ولا بد من تخصيصه وما زعمه وبلد ليس بلدا في الحقيقة كما عرفت قوله واما اذا لم يفرغ عن  
الاول فلان الحكم مطلق على الاطلاق وهو اعم من ان يتجدد واستند في الاصل عبارة الزمته انما اقول  
قوله فلان الحكم مطلق على الاطلاق لا يقتضي ما يقتضي من ان ايجاب الكفاة يمتنع على  
اجماع مطلق وهو صادق على امتناعه في مقتضى ما يقتضى من ويدرول الاطلاق لا يتم التفرغ  
قوله وهو اعم من امتناعه واستند من ان قوله مطلق لا يعوم له مساواة الاطلاق وارجاع  
في الاطلاق وما استدل به على تكرار الكفاة مع تكرر التكفير بما رجع مع عدم غلبة كما لا يفر  
عنه التبرير وقد عرفت ان السبب للكفاة هو الاطلاق الاول الذي يفرض الصوم لا مطلق  
الاطلاق وعلى هذا فلا يمتنع قوله وهو اعم من امتناعه واستند في الجملة فغيره في هذه المسئلة  
منها فتصرا واجتمع في غير عدم استمرار مطلق بان مقتضى وجوب الكفاة تكرر الاطلاق  
من غير عذر شرعي كما في صحيح ابن سنان وصحيفة عبد الرحمن بن ابي عبد الله فان الكفاة  
فيها معلقة بالاطلاق وهو لا يقتضي الاطلاق بالفساد بالصوم فلا يثبت فيما عداه  
ثم كما بمقتضى الاصل السليم من احوال واعترض عليه بصحة عبد الرحمن بن ابي اجماع لان الكفاة  
فيها معلقة بالامتناع فلا حصل الامتناع وجب عليه الكفاة واجاب عنه صاحب المهارك  
بقوله ولا ينافي ذلك بيقين الحكم على الامتناع وارجاع في صحة عبد الرحمن بن اجماع لان ذلك انما  
ورول بصيغة الفعل مثبت وهو لا يفيد العموم مع ان امتناعه في هذا المقام من ذلك  
تعلق السؤال بالامتناع والامتناع الذي يوجب الكفاة وليس بالصوم الصحيح كما هو واضح  
اقول ما ذكره من امتناعه في صحيح ونظر العموم عن الفعل مثبت على الاطلاق ولو بالقرائن غير صحيح  
والقوة هنا على اطلاق اجماع والامتناع ما رواه السيد عن الرضا عليه السلام ان الكفاة تكرر  
بكر الوطر وما نقله في اختلاف عن ذكره بالبرهان غير عنهم عليهم السلام ان الرجل اذا جامع فترتبه

رمضان عامه فغلبت الكفاة فان عودا الى اجماعه في يومه ذلك مرة اخرى  
فصحة قوله مرة كفارة وهذا ان اجبر ان كان صحتها غير معلوم ولكن مع ذلك لا يقتضي  
عن كونها في سنة لا يصح عبد الرحمن بن اجماع وعنه هذا في الخبر من مقتضى اجماعه وقضى  
التميز والذكر في سنة لا يمتنع ان يكرر فيها مستقلا للرجوع اليها في سنة واحدة  
والاحوط تكرار التكفير في اجماع وتخصيصه في الحكم به دون غيره من مخطرات وفاق  
للسبب ان مقتضى السنة مسئلة في كونها في سنة واحدة بوجه يلزم الكفاة به في سقوط فرض  
صومه في الاجزاء او اعماء او غير ذلك ما يسقط به فرض الصوم بل يسقط عنه الكفاة  
او لا يسقط والثالث في هو مشهور بين الاصحاب بل الشيخ ادعى عليه في الخلاف والاول  
منه في الامتناع في كونه كنية واستدل بامتناعه في مختلف بان هذا اليوم يوم غير وجوبه  
عليه في غير السنة لا وقد اختلف في ذلك بنحو واحد فلا يوجب فيه الكفاة كما لو اختلفت انه  
من ثواب بالبيته واجاب عنه صاحب الذخيرة بان لا يلزم ان وجوب الكفاة باللاف  
موقوف على وجوب الصوم عليه في نفس الامر بل يكون ان يكون وجوبها باللاف وما يجب  
عليه الامر في ذلك الوقت فلا يضر انك في عدم وجوب الصوم تام وهو حسن لان  
وجوب الكفاة في الاجزاء مطلق بغير الاطلاق من غير عذر وهو صادق بما يجب عليه الكفاة  
اما عدم وجوب الصوم في نفس الامر فليس بمقتضى به حذر بخبر الاحكام على مقتضى نفس الامر  
انما يقتضي بحسب ظاهره ان مقتضى الاطلاق بان لم يوجه فقده وجوبه لا يكون الاطلاق  
قطعا في الاطلاق وانما يوجب عليه الكفاة لانه لا يسقط فرض الصوم ومنه انما يقال  
كونه مما يلزمه الكفاة كما هو مقتضى الاخبار الكثيرة ثم نقول ان الاخبار الواردة في  
هذا الباب مطلق ومقتضى الاطلاق وجوب الكفاة سواء صدرت بعد الاطلاق مسقط للصوم  
اولم يجرى لا يقتضي وجوب الكفاة موقوف على اتمام الصوم الواجب وقد منى وجوبه  
في نفس الامر لان نقول ما جعل الله من الكفاة في هذا الزمان نفس الامر لم ان تعلق علمنا











والله ووق عن ساعته فموتون فظا هر اقدب لته عن رجل اذ قد شهر رمضان وقد فطر  
 ثلث مرات وقد رفع الى الامام ثلث مرات قد يفتقر في الثالثة ويستند اليها رواه  
 الشيخ مسلما عنهم عليه السلام ان اصحاب الكباير يفتنون في الرابعة وقر الذخيرة في  
 وفي بعض الاخبار ان صاحب البيرة كان يقرأ بغير لفت في الثالثة بعد تملك احد وفي بعضها  
 ان الزاوية يفتقر في الرابعة وكذا اشار في غيرهم فب الاخذ باعتبار الدار في احوط لوقفا  
 في امر الدماء وهو جند ويجمع بين الاخبار بالتحسين بين الثالثة والرابع بان الامام  
 مخير في قلته ان يفتقر في الثالثة وان يفتقر في الرابع وتوالم يرفع الى الامام في كل مرة  
 بل يرفع بعد فطر باربع مرات او ازيد عذرا الى ان يتم عدد الرفع المعينة في الفطر  
 وان لم يرفع اصلا لا يفتقر بل يتوب الى الله فيكون التوبة صفة لذنوبه قد فرغ  
 التذكرة وانما يفتقر في الثالثة او الرابعة عن الخلف لورفع في كل مرة الى الامام وعز  
 اما لو لم يرفع فان عليه التوبة خاصة وان زاد على الرابع

ان قلنا يجوز اجماعا في  
 لغير الامام



در کهنه در عهد حسین کتیبه خانیه مصطفی خان در خانه محمد نسیم خان مرحوم بخدمت عابد محمد نیکو فرزند  
محمد







